

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم اجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ما بعد التدرج

ماجستير تخصص: علم الاجتماع الثقافي

ثقافة المقابلة في الجزائر

من 1995 الى 2001

المؤسسات التعليمية والتكوينية نموذجا

دراسة تحليلية و وصفية

إشراف الأستاذة:

سعاد عبيدي

إعداد الطالب:

العوادة محمد رضا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم اجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة ما بعد التدرج
ماجستير تخصص: علم الاجتماع الثقافي

ثقافة المقابلة في الجزائر

من 1995 الى 2001

المؤسسات التعليمية والتكوينية نموذجا
دراسة تحليلية و وصفية

إشراف الأستاذة:
سعاد عبيدي

إعداد الطالب:
العوادة محمد رضا

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر

لحمد لله

بدء نشكر الله عزة و جل شكرا جزيلا طيبا مباركا الذي أثارنا بالعلم و زينا
يسر طريقنا و وفقنا لانجاز و إتمام هذه الرسالة وتقديمها.

بالجميل أتوجه

كما أتقدم بالامتنان و العرفان للأستاذة المشرفة سعاد عبيدي الذي كان لها
الفضل الكبير في إن يخرج هذا العمل الأكاديمي إلى النور بتوجيهاتها
وتوصياتها القيمة طيلة إشرافها على هذا العمل.

لا يفوتني إن اشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد و لو
ة طيبة ابتساما لما في ذلك من جميع

سبيل النجاح.

المعنوي

إهداء

إلى من علماني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح
رضاهما غايتي و طموحي
العزيزين أطال الله عمرهما.

: محمد خليل وداليا

هؤلاء اهدي عملي المتواضع هذا.

فهرس الجداول و الأشكال و الرسومات البيانية

| الصفحة | الجدول |
|--------|--------------------------|
| 95 | جدول المواقع *الاختصاصات |

| الصفحة | الأشكال |
|--------|---|
| 78 | شكل رقم 01:نسبة الانتقال الإعادة و التخلي |
| 79 | شكل رقم 2: نسبة الانتقال الإعادة، التخلي والخروج في نهاية السنوات الدراسية 94-95/95-96/96-97/97-98/98-99/99-2000 |
| 82 | شكل رقم 3 : نسبة الانتقال،الإعادة، التخلي و الخروج المسجلة في نهاية السنوات الدراسية-96/96-97/97-98/98-99/99-2000/95-94 بالنسبة للطور الثالث في امتحان البكالوريا |

| الصفحة | الرسومات البيانية |
|--------|--|
| 96 | الامكانيات البيداغوجية للتكوين للتكوين |
| 96 | الاعتمادات المقدمة لانشاء مراكز التكوين |
| 97 | الاعتمادات الملغاة |
| 97 | الإمكانيات الإجمالية للتكوين الخاص وفق المناصب البيداغوجية |
| 98 | صيغة الاستثمار |
| 99 | الاستجابة لمتطلبات السوق في المستقبل |
| 100 | الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات |
| 102 | ظروف انشاء المشروع |
| 102 | استثمار سابق |
| 103 | سن المقاول |
| 104 | المستوى التعليمي |

إن الانتقال من اقتصاد ريعي مخطط و ممرکز إلى اقتصاد يعتمد على الرأسمال و المبادرة , يقتضي تحولا في التركيبية الذهنية الجماعية حيث يتحول الطموح الشخصي من الاكتفاء بالمدخول الآتي من الوظيفة و "الأجرة" إلى "الغنى" الناتج عن "المغامرة" الاستثمارية و الاجتهاد في خلق الثروة عن طريق المقابلة.

هذا الانتقال هو تحول في جزء من الثقافة و الممارسة اليومية قبل أن يكون تغييرا في المنظمة القانونية و في مختلف النصوص إذا كانت التجارة بمفهوم مبادلة سلمه بنقود أو سلعة بسلعة تعد من الممارسات المنتشرة و العادية في مجتمعنا , فان فكرة خلق الثروة " و القيمة المضافة هي فكرة تكاد تكون جديدة " بعد سنين طوال من التوجيه و التخطيط المركزي للاقتصاد الذي نتج عنه التوجه الآلي لجميع أطراف المجتمع , خاصة منهم خريجي المدارس و الجامعات و معاهد التكوين نحو البحث عن التوظيف الذي أصبح ثقافة و نظام مجتمع.

إن اتجاه الجزائر نحو ما يسمى "اقتصاد السوق" تطلب وضع ترسانة من القوانين و النظام تتيح حرية اكبر في السوق و في المبادرة الاقتصادية. لكن, هل هذا كافي لوحده دون تغيير في ذهنية الفاعلين و الممارسين؟

هل يكفي تغيير الإطار لتغيير المضمون؟

هذه التساؤلات و غيرها, يتم تناولها في بحثنا هذا من خلال التطرق إلى مجال من المجالات التي بادر فيها كثير من " المستثمرين إلى إنشاء مؤسسات, و هو مجال التعليم و التكوين. إن اختيارنا لهذا المجال , جاء من قناعة راسخة و هي انه لا يشمل جانب "المقاولاتية" بمفهومها التنظيمي و الهيكلي فقط, و إنما يتعداها إلى الجانب الاجتماعي الشامل من حيث "المستعملين" و "المستعدين" و من حيث خصوصية نوع المدخولات

و المخرجات input output لمؤسسات تصنف في خانة المقاولات المنتجة للخدمات .

يهتم البحث بعدة جوانب من الموضوع خاصة منها المتعلقة بالمحيط الاجتماعي والهيكلية و القوانين المنظمة , و كذا الناشطين في المجال من أصحاب المؤسسات والزبائن.

لقد بادر كثير من المستثمرين إلى ولوج هذا المجال سواء كانوا من أهل الاختصاص أو غيرهم و كان الحافز وجود زبائن و سوق كبيرة , و لكن نسبة "الموت" لدى هذه المبادرات كانت معتبرة بالمقاييس الاقتصادية لعدة عوامل تناولها البحث تتعلق بالثقافة المقاولاتية و طغيان الجانب الربحي المحض.

الفصل الأول

الاقتراب المنهجي و الإطار النظري

المبحث الأول : الاقتراب المنهجي

1- الإشكالية:

يرى سومبار Sombart أن روح المقاومة وجدت بل بالأحرى نتجت عن وجود الرأسمالية، في حين يرى فيبير العكس تماما، فهو يبيّن فرضيته انطلاقا من أن الرأسمالية هي نتيجة الجانب الخلفي الذي يتميز به المقاول الرأسمالي⁽¹⁾.

إلا أن هذا الاختلاف لا يمنع وجود حقيقة تتمثل في الدور الذي تلعبه المقاولات باعتبارها أقوى محرك للتطور الذي تشهده الدول الرأسمالية⁽²⁾.

وجود هذا الوضع يبين جليا أن العالم الذي نعيش فيه متأثر بموازن القوى، غير أن هيمنة الحضارة الرأسمالية على العالم لا يعني انعدام العالم الآخر على المحيط⁽³⁾.

أين تبقى البلدان (المشكلة لهذا العالم) المتخلف كما يسمى، تأخذ مكانا في هذا النظام العالمي، هذا الاندماج جاء نتيجة خاصية جعلتها تختلف عن تلك التي كانت موجودة قبل هذا الاندماج في العالم الجديد⁽⁴⁾.

هذا الاندماج لا يعني في أي حال من الأحوال انعدام الصراع الثقافي الحضاري التتموي بين العالمين والذي يكتسي طابعا اقتصاديا بالدرجة الأولى.

إلا أنه لا يجب الاعتقاد بأن الصراع يخص الجانب لاقتصادي بمفهومه الضيق فحسب، بل كذلك مجمل أبعاد المجتمع بما في ذلك البعد الاجتماعي و البعد السياسي و البعد الثقافي....

(1) Weber : l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme .plan .paris 1947. P 51

(2) Shumpter : capitalisme .socialisme et démocratie – payot paris 1972. P 152.

(3) Amin – accumulation a l'échelle mondiale union générale d'édition Paris 1976-p15.

(4) Amin-op.cit p 21

وعليه فإن لهذه الدول المتخلفة أو البريفيرية Périphériques أزمة ذات أصل إقتصادي، تتسع شيئاً فشيئاً بفعل تأثيرها على مستويات أخرى علاوة على هذا المستوى.

فالأزمة أو التخلف يشمل ميادين اجتماعية وسياسية وثقافية من بين ميادين أخرى، وغالبا ما تتلخص مشاكل هذه الدول في: اللامساواة بين المناطق الجغرافية في توزيع الخطط التنموية، وتشنت نظامها الإقتصادي مما ينتج حتما الهيمنة الخارجية.

إن العالم العربي الإسلامي ليس بمعزل عن هذا الوضع، خاصة إذا ما نظرنا إلى التشوه في الأوضاع المادية، وتفتت المثقفين إضافة إلى ظهور صراعات بين الاتجاهات السياسية للبلدان العربية، كل هذا يعمل على ترسيخ التخلف الاقتصادي والوقوع في أحضان التبعية، وهذا كله ما هو إلا شكل من أشكال التشوه في الحضارة حيث سادت بشكل عام ثقافة الاستهلاك وأصبح الفكر الربحي هو المهيمن⁽¹⁾.

محاولة من الجزائر لتقادي البقاء في هذا الوضع لزمن أطول ، قامت بالانتقال من اقتصاد الريع الذي كان يعطي الدولة شرعية خاصة، رغم أنه اقتصاد غير اقتصادي حسب الخبراء الاقتصاديين - إلى اقتصاد إنتاج يعتمد على القواعد الحرة للسوق العالمية.

و بهدف الوصول إلى درجة الاستقرار، بادرت نحو نمط يحقق تعبئة أكثر مجهود وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية، مع محاولة إدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط الاقتصادي وهذا بإعلانها لتطبيق اقتصاد السوق .

جاء هذا الاختيار الحتمي بتغيرات بنيوية على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي مرفوقا بتغيرات على المستوى الفردي والعائلي وكذا على مستوى الجماعات، وبالتالي تغيرات على المستوى الثقافي.

¹ - حجازي أحمد ماجدي: "المتحف العربي والالتزام الأيديولوجي"

(دراسة في أزمة المجتمع العربي) الملتقى الثاني للجامعيين العصريين والتونسيين حول: " مستقبل الثقافة العربية"

كما لا نجهل أن السير الحسن لاقتصاد السوق يحتاج إلى بنىات اقتصادية و اجتماعية أكثر تعقيدا من مجرد وجود العلاقات التجارية⁽¹⁾.

وحول هذه الحركة الاقتصادية الاجتماعية برزت أنواع جديدة من التصرفات الاجتماعية تهدف إلى نقل أدوار ومراكز جديدة ضمن المجتمع.

بادر في هذا الإطار بعض المستثمرين إلى إنشاء مقاولات، كلها تتدرج ضمن متطلبات التوجه الاجتماعي التنموي الجديد ووفق قواعد الاقتصاد الحر، حيث تبدوا وكأنها تخضع لبعض المقاييس التي نجدها في المقاولات الغربية وهذا خاصة إذا ما نظرنا إلى الجانب الهيكلي التنظيمي لهذه الأخيرة، دون أن يخفى علينا أن هذا النوع من الممارسات يبقى جديدا نسبيا على المجتمع الجزائري المعتاد على مقاول واحد وفريد متمثلا في الدولة.

و بطبيعة الحال فتحت الطريق أمام الاستثمار الخاص للتكوين المهني وفقا لهذه الإصلاحات، فمنذ صدور المرسوم التنفيذي سنة 1991 الذي يحدد شروط إنشاء ومراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، لكل الأشخاص اللذين يرغبون في الاستثمار في هذا المجال، بتقديم طلب الاعتماد لممارسة نشاط التكوين⁽²⁾، وبالتالي إنشاء مقاولات خاصة تنتج خدمات في ميدان التربية والتكوين.

عرف هذا القطاع ارتفاعا متواصلا في تسليم الاعتمادات إلى المقاولين في هذا الميدان والذي مس تقريبا كل التراب الوطني وهكذا لم تعد التربية والتكوين حكرًا على الخدمة العمومية.

⁽¹⁾ elsenhas , hatmat : «La transition a l'économie de marché a partir d'économie sans – developée » – NAGB guin – novembre 1992N°3 p23–24.

⁽²⁾ مصدر وزارة التكوين المهني ، قرار رقم 91-141 المؤرخ في 11 ماي 1991 .

بل أصبح السوق هو الذي يحدد الحصص التي تمنح لكل طرف باعتبار أن القطاع العام قد وضع في منافسة وفق إطار القواعد الجديدة لتسيير السوق، أين أصبح تقديم الخدمات لا يخضع سوى لمتطلبات العرض والطلب.

فهل يمكن اعتبار هذه المقاولات مقاولات رأسمالية فعلا إذا ما نظرنا إلى الظروف التي نشأت فيها ؟

إذا كان الحال كذلك، فما الذي ينمي روح الاستثمار في هذا المجال لدى هؤلاء المقاولين؟

هل يمكن اعتبار المستوى التعليمي لهؤلاء المقاولين هو الدافع الأساسي؟

هل يكتسب هؤلاء المقاولين ثقافة مقاول حقيقيّة؟

أم للعائلة دورها الخاص في تشجيع هذا النوع من الاستثمار في سبيل إعادة إنتاج المقاول العائليّة؟

ما مدى احتمال هيمنة الفكر الرسمي في إنشاء هذا النوع من المقاولات؟

من هنا قد يمكننا القول إن المجال التعليمي التكويني أصبح سوق يخضع لمجال العرض والطلب يسمح بانبثاق مفهوم جديد سابق لأوانه يتمثل في "الرأسمالية التعليمية" شاملا بطبيعة الحال معاهد التكوين الخاصة.

تمحور بحثنا في سنوات 1993 و 2001 هذا لتمكنا من التحصل على المعلومات في هذه الحقبة الزمانية.

1- الفرضيات:

1-2 الفرضية الرئيسية:

اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في الجزائر، عن تلك التي سمحت بظهور المقاولات الرأسمالية في الغرب، إلى جانب غياب الثقافة المقاولاتية، لم يمنع نشأة هذه الظاهرة التي تغذت بتشجيع من الدولة من جهة، ومحاولة الأفراد لتنظيم استثماراتهم من جهة أخرى، وأصبحت هكذا تتسم بطموحات خاصة.

2-2 الفرضيات الجزئية:

- 1: وجود المقاولات الرأسمالية، لا يعني بالضرورة وجود ذهنية مقاولاتية وتسيير عقلاني لها.
- 2: أثر التركيبة الاجتماعية الخاصة بالعائلة الجزائرية أدى إلى ظهور مقاولات عائلية في ميداني التربية والتكوين .
- 3: غياب الثقافة المقاولاتية لدى هؤلاء المقاولين يؤدي إلى نشأة ممارسات مقاولاتية خاصة ، تخضع لعقلانية مكيفة.

2-3 التعليق على الفرضيات:

اختلاف الزمان والمكان يؤديان حتما إلى اختلاف الظروف والنتائج، ولاشك أن اختلاف الظروف السياسية والثقافية والأسس الإنتاجية للجزائر عن تلك التي كان يعيشها الغرب المسيحي ابتداء من القرن الخامس عشر، أين بدأت تزدهر الحركات الرأسمالية⁽¹⁾، أثر على ظهور هذا النظام بهذا البلد.

(1) مزيان عبد المجيد : النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون NEP الجزائر 1981، ص 7.

إلا أن هذا لا يعني أن هذا النمط دخیل على العالم العربي الإسلامي، حيث أنه كاد أن يكون التطور الرأسمالي متوازيًا في كلا العالمين أي المسيحي الغربي والعربي الإسلامي مع تفوق العالم الإسلامي طوال القرون الوسطى⁽¹⁾.

فإذا كانت الزراعة والصناعة التقليدية النشاط الأساسي للمغرب الأوسط في القرون الوسطى، فالطابع الهام لاقتصاده تمثل بقسط كبير في مشاركته للتيارات التجارية الكبرى آنذاك، أين كان بمثابة مفترق طرق التجارات الكبرى فلقد كان باتصال مع الغرب المسيحي والإسلامي عن طريق البحر ومع إفريقيا والمشرق عبر الطرق البرية⁽²⁾. ولقد كتب ماكسيم رودنسون الكثير فيما يخص عدم كون هذا النوع غريب عن المنطقة³.

إلا أن هذا لا يمنع وجود تكيف لهذا النظام، ذا الطابع الغربي، كونه بزغ وترعرع هناك في- الغرب- (مع المجتمع الجزائري حيث كما نعلم الغاية والنتيجة الموجودة ليست اقتصادية وإنما اجتماعية بمعناها الشامل).

نصب اهتمامنا على مستوى هذه الممارسات المكيفة والتي قد تكشف عن ذهنية خاصة تجاه هذا النظام الجديد.

أصبحت المقاولات لا تخضع للعقلانية الاقتصادية المسيرة لهذا النظام الجديد (اقتصاد السوق وخضوعه لقانون العرض والطلب)، حيث لم تعد هذه الأخيرة تحدد بكفاءتها ومؤهلاتها، وإنما تحددتها العلاقات الشخصية والاجتماعية. يقول ابن خلدون في هذا الشأن وهو يتكلم عن أهل التجارة " على القائم بالتجارة (...) أن يكون مقدما (...) فلا بد له من جاه يدرع به، يوقع له الهيبة"⁴.

⁽¹⁾مزيان عبد المجيد : op.cit ص 96.

⁽²⁾ Djeghloul A : Trois études sur Ibn kheldouncoll. patrimoine –ENAL–Alger 1984–p 75.

³Rodinson : Islam et capitalisme seuil .paris 1966.

⁽⁴⁾ابن خلدون : المقدمة الجزء الأول، دار الفكر ص 495.

بينما وصف أحرون هذه الممارسة "بالزبونية" حيث يعتمد ربح وخسارة الإدارة على رصيد تحالف أشخاص مهما كان معتمدا على ميكانيزمات السوق⁽¹⁾، جاء عند أحمد هني كذلك أنه لكل مسئول طموح في إعادة إنتاج موقعه في المؤسسة مع عماله ومع العلاقات الاجتماعية التي يقيمها مع زبائنه ، إلى جانب تكون علاقة أخوية تسمح بالسير الحسن للمقابلة أو المؤسسة⁽²⁾.

فوفق هذا المنطق وقع اختيارنا على المقاولات الخاصة في ميدان التربية والتكوين، بهدف محاولة معرفة مدى إمكانية تأثرها بهذه الممارسات، علما أنها تمتاز بخصوصية هامة جدا تتمثل بطبيعة الحال في خصوصية القطاع الذي يمارس فيه هذا النشاط.

قد يمكننا القول أن الأشكال التاريخية للنسق الاجتماعي الجزائري بقيت بالرغم من فترة الاستعمار، وهذا على مستوى بعض البنى والموروثات، برغم ملاحظتنا لتغير الأشكال الاستهلاكية للغذاء مثلا الذي انتقل من مرحلة الكفاف إلى مرحلة الترف، والذي يعتبر مؤشرا نحو تحول الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهذا يندرج حسب ابن خلدون في نطاق التحول من البداوة إلى الحضارة.⁽³⁾

2- تحديد المفاهيم:

إعطاء فكرة عن المصطلحات التي تستعمل في البحث، مع تحديدها تحديدا دقيقا، خطوة منهجية بناءة ، من شأنها إزالة الغموض المحتمل وجوده.

فلا يوجد انفصال بين النظرية والمنهجية والميدان، بل هناك علاقة تكامل وتجانس. فالمصطلح لا يساعد على الرؤية الحسنة فقط، وإنما هو طريقة إدراك⁽⁴⁾. ولا يعد النمط

(1) Balibar E- l'algérie culture et révolution Ed- du seuil . paris 1976 p 92

(2) Henni A Le cheikh et le patron M Peuples Méditerranéen Juillet Décembre 1990N° 52-53

(3) ابن خلدون : المقدمة ، الجزء الأول دار الفكر ص 273.

(4) GRAWITZ.M : Method de sciences sociales 9eme ed . Dalloz. Paris 1993. P 390.

المثالي وصف لظاهرة اجتماعية ما ، لكنه يبني من طرف الباحث الاجتماعي ليس لرسم وتشكيل ماهو ملاحظ بل ليكون بمثابة العروة الوثقى في الملاحظات البعدية⁽¹⁾.
فسيتم تحديد المصطلحات المعتمد عليها في البحث انطلاقا من هذه المبادئ المنهجية.

- المقابلة:

هي منظمة اقتصادية: وحدة لإنتاج الثروات وتوزيع الأجور كما تعد نظام اقتصادي اجتماعي متفتح على محيطه، وذو مهام وأهداف خاصة به⁽²⁾.
وتعد المقابلة نظام تسخير لعوامل الإنتاج الثلاثة:

الطبيعة والعمل ورأس المال لإنتاج سلع وخدمات يفضل بيعها لتحقيق الربح.

وتساعد المقابلة في إدخال النمو الاقتصادي، وهي مثل رأس المال والعمل لا تظهر من نفسها كأنها إنتاج لعدد هائل ولمركب لقوى اجتماعية.

وحتى نتمكن من الإيفاء في تحديد المصطلح، وهذا حسب الشروط التي وضعتها يستلزم علينا إضافة هذا التعريف، الذي لا يمكن إلا أن يوضح المعنى الذي نبتغي الوصول إليه. أكبر ربح ممكن ، مع وجود روح المنافسة كشرط أساسي إلى جانب وجود المقاول كطرف مهم في هذا النظام، فهو نظام اقتصادي حر.

- التركيبة الاجتماعية الخاصة بالعائلة الجزائرية:

وردت في فرضيتنا الجزئية الثانية هذه العبارة، فلاجتتاب كل التباس نحدد مقصودها فهناك من يعرف الأسرة بأنها النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني، كما أن أنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي والضبط الاجتماعي والتربية والترفيه تتم لأول مرة داخل الأسرة. وما نقصده بعبارتنا هو تلك الأسرة الممتدة ، التي من دون أن تفقد الخصائص المذكورة أعلاه تتميز بصفات أخرى.

(1) CAZENEUVE, J Dix grandes notions de la sociologie .ed.Seuil .paris 1976 p 93.

(2) Dictionnaire encycologique, economiceddirgiePa.Dchanolauddalle paris 1998. P 240.

أهم هذه الصفات أن تكون عبارة عن جماعة متضامنة الملكية، والسلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر.

بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة وهي لا تختلف عن الأسرة المركبة أو العائلة.⁽¹⁾

وهذا هو المعنى الذي يخدم بحثنا والذي نقصده في فرضيتنا.

- الثقافة المقاول :

سنبدأ بتعريف مصطلح الثقافة مع العلم أنه لا يوجد تحديدا مرض لهذا المصطلح، حيث أن كل باحث يحاول أن يعطي للمصطلح الاتجاه الذي يطابق انشغالاته على أحسن وجه. علما أنه قد يوجد أكثر من 160 تعريفا للثقافة⁽²⁾، في حين هناك من أحصى أكثر من 250 تعريفا.⁽³⁾

أول من حدد هذا المفهوم هو تايلور عام 1871 في كتابه "الثقافة البدائية" أين عرفها كما يلي : " الثقافة أو الحضارة، وحتى في معناها الانتوغرافي، هي مجمع معقد يشمل المعارف، المعتقدات الفن و الحقوق و الأخلاق و العادات، وكل القدرات الباقية وما يكتسبه الفرد من المجتمع". ويعرفها آخرون بأنها : " السلوك المكتسب، وهي لذلك تتضمن كل الأساليب والطرق المألوفة، وكل الأفكار والقيم التي يمارسها الناس ويحرصون عليها ويعتزون بها ويؤثرونها على غيرها كأعضاء في مجتمع مقطع أو موحد."⁽⁴⁾

والثقافات حسب الأنثروبولوجيون أشياء نعثر عليها في الميدان لا في التعاريف، و الثقافة قبل كل شيء نسق من السلوكات معروض على الشعور، ويقوم نسق اتصال بين الأفراد ونقصد من وراء استعمالنا لمصطلح الثقافة المقاول، هو ذلك النسق السلوكي ذو الطابع المقاول.

(1)MEGHERBI.A,- La culture et la personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours. ENAL-OPU 1986 P13-14

(2) Tyliimpritive culture, lendre 1871 in daverger m sociologie de la politique P.U.F

(3)بيومي م - علم الاجتماع الدار الجامعية السنة غير مذكورة
(4) غيث محمد عاطف : الاجتماع الهيئة الحصرية للكتاب 1979- 373

- العقلانية:

رغم أن العقلانية تكاد تكون مطلقة، إلا أن التعريفات حولها متعددة، يعرفها محمد عاطف غيث بالمعنى العام:

" أنها نمط سلوكي يلائم تحقيق أهداف معينة في إطار محدد وفي ظل ظروف وضغوط خاصة ". (1)

بينما يعرفها الاقتصاد الحديث من جهة بالسلوك العقلاني بصفته اختيار الفرد للفعل الذي يفضله من بين كل الأفعال التي تتوفر له إمكانية إنجازها وباختصار وبصفته خيارا متوافقا مع تفضيلات معينة² وحسب قودليي: " التسيير العقلاني هو اختيار من بين الكل لبرنامج نشاط يسمح بكسب ربح ويكون قابلا للإنجاز "

وكذا اختيار من مجمل البرامج المقبولة البرنامج الذي يعظم الأرباح ويخفف من التكاليف. والمعنى المستتير الذي يعطى للعقلانية في الاقتصاد كما يلي: "ليست هناك عقلانية في ذاتها، ولا عقلانية مطلقة فمفهوم العقلانية يرمى إلى تحليل أساس ركائز الحياة الاجتماعية، و أسبابها في الوجود وتطوراتها". (3)

وهذا يمكن تلخيص مفهوم العقلانية بصفة لا تخل بمعنى وجود المصطلح في البحث فهي تكييف الوسائل مع الغايات، و هذا ما يجرنا الى تحديد معنى المصطلح المركب:

- العقلانية المكيفة:

حيث يقصد بمعنى التكيف في علم النفس، تغيير نمط سلوك الفرد في محاولته للتوافق مع الموقف الجديد، أما في علم الاجتماع فيقصد بالتكيف الاجتماعي تعديل السلوك وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة وثقافتها. (4)

(1) جودون -بوريكوف - المعجم النقدي لعلم الاجتماعترسلیم حداد ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر -1986 ص 380.

(2)Godelier M : Rationalité et irrationalité en économie I, petite Coll. Maspero, paris, p40-44.

(3)Godelier M : Rationalité et irrationalité en économie II, petite Coll. Maspero, paris1971, p193 et 206.

(4) منكور ابراهيم: معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، القاهرة، ص119.

وهكذا نصل إلى أن كل من التعريفين يخدمان المعنى المبتغى من المصطلح المستعمل في البحث.

إلى جانب هذه التعريفات الإجرائية للمصطلحات المستعملة في بحثنا فلقد ارتأينا تحديد مصطلحات أخرى ظهرت في الإشكالية لإزالة أي غموض.

الإستقرار:

ومن ضمن ما نقصده بهذا المصطلح هو الاستقرار الاجتماعي الذي يعد بمثابة صورة عن باقي الجوانب وهو استقرار الأنماط الاجتماعية والثقافية في الجماعة أو في المجتمع.

ولا يعني الاستقرار الاجتماعي بالضرورة سكون المجتمع.⁽¹⁾

حيث يعتبر المجتمع مستقرا إذا كانت تحدث فيه التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والديمقراطية والثقافية تدريجيا وببطء كاف لتكيف باقي مظاهر الثقافة والبناء الاجتماعي دون أي خلل أو تفكيك خطير.

- المبادرة:

هو مصطلح لا يختلف عن مصطلح المقاومة في معناه العام، إذ يعني التهيؤ للقيام بالشيء والعزم على ذلك مع الإسراع بالتنفيذ.

للمصطلح معنى روحي، نستخلصه من خلال إحساسنا بإرادة القيام بالفعل والمباشرة فيه من طرف المبادر، طبقا لذهنية تنادي إلى التغيير نحو الأحسن.

4- الدراسات السابقة:

ما دور الدراسات السابقة يا ترى؟

هل يعد حذرا السعي وراء ما قام به الآخرون، حينما تكون الدراسة مازالت على مستوى الفكرة وعملية ضبط أهدافها؟

يخشى البعض التأثير بالأفكار التي قد تحملها مثل هذه الدراسات فعندما يكون الفكر غير مقيد يكون بإمكانه بث فرضيات بكل حرية، إلا أنه قد يقع في مخاطر تتمثل في إمكانية

⁽¹⁾ مذكور ابراهيم، مرجع سابق، ص54.

إعادة القيام بعمل قد فصل فيه كما أن هذه الفكرة قد تؤدي بصاحبها إلى المرور بجانب دراسات قد تكون في غاية الأهمية.

فمن الطبيعي إذن أن يقوم الباحث عند تسطير أهداف دراسته أن يكون على دراية بالبيبلوغرافية التي تعالج نفس موضوع بحثه، أو حول مواضيع أخرى لما علاقة ببحثه.⁽¹⁾ طبيعة بحثنا استلزمت علينا القيام ببحث بيبليوغرافي حول ما كتب حول كل من المقالة والمقاول من جهة، وميدان التربية والتكوين، من جهة أخرى بهدف معرفة ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال.

توصلنا من هذا البحث البيبلوغرافي حول الدراسات السابقة في هذا الميدان، إلى واقع يدلي أن هذا النوع من الدراسات غير واردة في هذا المجال بالذات، فكل البحوث إما أن تتكلم عن التكوين وإما أن تتكلم عن المقاولات دون حتى التطرق إلى المقاول فهناك الجمع بينهما. قد يفسر هذا بأن هذا النوع من الاستثمار جديد في المجتمع الجزائري، أو كون أن فكرة المقالة لا توجد سوى في الجزائري أو كون أن فكرة المقالة لا توجد سوى في الصناعة هي الفكرة السائدة وبالتالي لا يمكن الجمع بينهما.

وبالتالي اهتدينا إلى بعض الدراسات الميدانية التي بإمكانها أن تفيدنا بإحصاءات على غرار الدراسات الإحصائية التي تقوم بها الوزارة الوصية والتي فيها بعض الإحصائيات تتعلق بالمؤسسات الخاصة المعتمدة في التكوين المهني.

فلم يتم طرح تساؤلات في هذا الميدان وبهذا الشكل من قبل ثم كانت البيبلوغرافية النظرية بمثابة السند الجديد الذي دفعنا للمضي قدما نحو الموضوع.

5- البحث الاستطلاعي:

في هذه المرحلة تتم محاولة لتجريب التقنيات المعتمت العمل بما في البحث على عينة مصغرة.⁽²⁾ في حالة شك اتجاه متغير ما، أو حول فعالية تقنية ما يمكن لنا الكشف ولو بصفة محدودة عن المشكل الذي يتوجب دراسته.

⁽¹⁾Grawitz.M, OPcit p 483.

⁽²⁾GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 9^{ème}ed, Dalloz, Paris. P483.

يستلزم البحث الاستطلاعي نزول الباحث إلى الميدان لضبط عينة بحثه بهدف جمع أكبر عدد من المعلومات.

فهو مرحلة منهجية تكاد تكون مشروطة في الدراسات السوسولوجية بغرض الاقتراب بصفة أكبر من الحقيقة.

وبطبيعة بحثنا هذا لجأنا إلى الميدان لتمرير الاستمارات على المجتمع المصغر، ليتم بعد ذلك ضبط الاستمارة بشكل نهائي.

بعد تمرير الاستمارات إلى بعض المقولين للإجابة على الأسئلة المتوفرة فيها، وبعد استرجاعها لاحظنا أن الإجابات كانت متذبذبة وغير منطقية ولا تعكس واقع الظاهرة المدروسة بالإضافة إلى التضارب المسجل في إجابات المبحوثين.

يتجلى كل هذا عند قيامنا بإجراء الارتباط التقاطعي بين عدد الأساتذة والطلبة والاختصاص المدروس خاصة وأن ميدان البحث ليس غريباً عنا بحكم انتمائي لسلك التدريس في هذا الميدان.

لتحري الأمر، وبعد اللجوء إلى المقابلات الشخصية في إطار غير رسمي، اتضح لنا أن أغلب المبحوثين لجئوا إلى التموه في الإجابات المقدمة في الاستمارة بهدف التهرب من دفع مستحقات الضرائب من جهة، و من جهة أخرى بهدف التقليل من شأن الأعمال المنجزة من طرفهم في نظر المنافسين لهم في هذا الميدان..

جعلنا هذا الأمر نركز مع المبحوثين أثناء البحث الميداني، على صفة السرية التامة للاستمارة وحتى في استخدام ومعالجة المعلومات المقدمة من طرف المبحوثين مع التأكيد على احتفاظ الباحث بمثل هذه المعلومات الشخصية وعدم إطلاع الأطراف الأخرى عليها.

مع التأكيد أيضاً على الغرض العلمي للبحث من هذه الدراسة والتي لا تخرج عن إطار البحث العلمي الأكاديمي.

نستنتج من هذا أن جلب انتباه المبحوثين بالجملة المكتوبة في أول الاستمارة والتي تؤكد بقاء هوية والمعلومات الخاصة بالمبحوثين في غاية السرية لا تكفي الباحث في الابتعاد قدر الإمكان عن الخطأ.

طبيعة الموضوع هي التي تفرض كيفية الاقتراب و كيفية معالجته. فإذا أجزمنا أن لكل موضوع صعوبات, فللبدء لابد من الاشتراط إذن أننا نختلف هي الأخرى باختلاف الموضوع ذاته.

من بين الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا, صعوبات نظرية يمكن تلخيصها في نقص المراجع النظرية التي تطرقت لها في هذا الموضوع خصوصا منها التي تطرقت إليه من نفس المنظور.

فجل الدراسات التي تطرقت إلى مثل هذا الموضوع وعالجته من الناحية البيداغوجية حيث تلخصت الاهتمامات ككل حول التكوين المهني العمومي و طرق تطويره و تنظيمه من جهة أخرى,اهتمت معظم الدراسات التي تطرقنا إليها بالمقاولات دون أن تولي المقاول اهتمام خاص.

الصعوبات الأخرى التي عرقلت من سير بحثنا, تتمثل خاصة في الصعوبات التي واجهتنا في البحث الميداني, سواء كان هذا أثناء البحث الاستطلاعي أو أثناء البحث الميداني ذاته. من الطبيعي أن نواجه بعض الصعوبات من المبعوثين , لكنه من المتوقع أن تنقص هذه الأخيرة إذا تعلق الأمر بمبشرين من المفروض أن يدخلوا بأدنى درجة من التكوين وبالتالي يساهمون قدر الإمكان و لو بالرد إيجابيا , بقبولهم الإجابة على الاستمارة التي نوجهها لهم. فالكثير منهم رفض تقبلها في العديد من الأسباب, ومنهم من قبل أخذ الاستمارة و لكنه تهرب من إرجاعها.

كان هذا لسببين, الأول هو اعتقادهم أننا من مصلحة الضرائب, و الثاني هو ظنهم أننا مقاولون خواص استثمروا في نفس الميدان أي منافسين لهم, و بالتالي عدم تقديم أي معلومات للمنافسين.

و من أهم الصعوبات التي واجهتنا هي وجوب وجود المقاولون أنفسهم لملاً الاستمارة, حيث يعدون هم المعنيون بالبحث أصلا و هذا لم يكن سهلا خصوصا و أننا أدخلنا في بحثنا مقاولين خارج العاصمة.

7- المنهجية و التقنيات :

كل بحث أو عمل ميداني ذو طابع علمي، في العلوم الإنسانية أو العلوم الأخرى عامة، يتوجب على القائم به استعمال وسائل عملية محكمة تتمثل في التقنيات المنهجية فالمنهجية تمثل الطريقة العلمية لجمع و تصنيف المعلومات للبرهنة على صحتها ، بطريقة علمية و منطقية.

فبناء على طبيعة بحثنا، قمنا بإتباع منهجية تحليل متعددة التغيرات للتمكن من تحليل مختلف المترابطات و الوقوف على المتغيرات الحقيقية.

كما قمنا باستعمال المنهج الكمي و الكيفي للتمكن من تقديم العينة و دراستها كما و كيفا

أما عن التقنيات المنهجية ، فهي بمثابة سلاح منهجي، يتوجب على كل باحث إن يستعين بها في انجاز بحثه الميداني .

و في هذا البحث و بالنظر إلى خصوصيته فقد تم الاعتماد على :

- تقنية الملاحظة:

تستخدم الملاحظة في كل بحث اجتماعي بدرجات مختلفة من الدقة و الضبط. فالعلم يبدأ بالملاحظة ثم يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها⁽¹⁾. من فوائدها أن تعطي المجال للباحث إن يلاحظ الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها و تمكنه من ملاحظة سلوك و علاقات و تفاعلات المبحوثين⁽²⁾ و في هذا الشأن فقد تم الاعتماد بالخصوص على الملاحظة البسيطة بالمشاركة، حيث موقعي كمدرس في مؤسستين مختلفتين من مجمل المؤسسات المكونة للمجتمع المبحوث سهلت لي القيام باستغلال هذه التقنية.

(1) علي محمد مقدمة في البحث الاجتماعي. دارالنهضة العربية بيروت 1983 ص 327

(2) الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي. دار الطباعة و النشر بيروت 1982 104

- تقنية المقابلة:

من شأن هذه التقنية تدعيم العمل الميداني لهذا البحث. و هي حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة و بين شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات، بطريقة أكثر مرونة من تلك التي تأتي بتقنية الاستمارة: و هي من أكثر أدوات جمع البيانات، استخداما و شيوعا في البحوث الاجتماعية، و يرجع ذلك إلى المميزات التي تحققها هذه الأداة سواء بالنسبة للتكلفة أو سهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية.

فهي نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه للأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف. كما يتم بواسطتها التعرف على ملامح خبرات المبحوثين واتجاهاتهم نحو موضوع معين.

كما سمحت لنا هذه التقنية من معرفة أدق لهذه العينة حيث و بمحادثتنا الموازية لتمرير استمارة البحث تمكنا من الوصول إلى بعض النتائج لم تكن لتتجلى لنا من الاستمارة باعتبار المقابلة لا تكتسي ذاك الطابع الرسمي كما هو الحال بالنسبة للاستبيان.

- تقنية اختيار العينة أو (المعاينة):

إلى جانب التقنيات المذكورة، يتعين على الباحث القائم بالبحث الميداني اختيار عينة، لأنه من الصعب عليه الاتصال بعدد كبير من المعنيين بدراسته لكي يطرح عليهم الأسئلة ويحصل منهم على الأجوبة.

و يشترط في اختيار هذه العينة أن تكون تمثيلية بالدرجة الأولى. و تكون العينة جزء مصغرا من المجتمع الأكبر الذي تنتمي إليه و تحتوي على الصفات نفسها التي يحملها هذا المجتمع⁽¹⁾ و هذا حتى نتمكن من تمثيله بعد اختياره اختيارا عشوائيا أو منتظما كما هو الحال في بحثنا هذا.

(1)زيان عمر محمد : البحث العلمي مناهبه و تقنياته. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1983، ص 282

فلقد تم انتقاء العينة في البحث وفق النسب، علما أنها تخص مجموعة من الأفراد الذين بادروا إلى الاستثمار في ميدان التربية و التكوين، كما سنرى في الفصل الخاص بالتحليل. و يتم تمريرها إما عن طريق الإرسال أو المقابلة الشخصية و في هذه الحالة تدعم بالمقابلة وتسمى حينها بمصطلح استمارة المقابلة .

- تقنية الاستمارة:

ة هي عدد من المعمولة والمصممة لجمع البيانات والمادة العلمية التي يحتاج إليها البحث العلمي حول مشكلة البحث موضوع الدراسة. و هي من أهم أدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات. قمنا باستخدامها اتجاهات وميول و وجهات نظر عينة الدراسة.

تتضمن أسئلة تمكننا من الحصول على معلومات تحقق هدف البحث، وهذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها بأي مصدر آخر، وبالتالي توفر كم لا بأس به من المعلومات المرتبطة بموضوع بحثنا ، كما تسمح بالمحافظة على سرية المعلومات الشخصية بحيث من الممكن للأشخاص المشاركين عدم كتابة اسمهم. ولقد شملت استمارتنا مجموعة متنوعة من الأسئلة المفتوحة التي يأخذ أفراد الشريحة المستهدفة فيها حريتهم بالإجابة عن الأسئلة. المغلقة وهي التي تكون فيها الإجابة عن الأسئلة محددة جداً، أي بنعم أو لا. و كذا المفتوحة المغلقة.

و فيما يخص بحثنا فقد تم تمرير الاستمارة باللغة الفرنسية لكون جل المبحوثين لا يتقنون اللغة العربية، هذا خدمة للموضوع.

المبحث الثاني : الإطار النظري

1- تمهيد:

ارتأينا أن يكون أول عمل نقوم به في هذه الدراسة هو البث في الموقف النظري السوسيولوجي للإشكال، ليكون بمثابة انطلاقة في البحث وفق خطى ثابتة. قمنا في هذا الإطار بتقسيم الجزء الأول من هذه الدراسة إلى فصلين يمثلان سندا للبحث، سند منهجي وآخر نظري.

يعتبر هذين السندين أساس البحث، فمنهما تتم الانطلاقة نحو باقي أجزاء الدراسة، فلا يمكن وضع هذه الدراسة في قالب أو إطار ما دون ربطها بهذا الجزء كونه يرسم ملامح الدراسة. وبهذا يمكننا المرور نحو الجزء الثاني للدراسة أين سيضبط الإشكال منهم جانبه الثقافي السوسيولوجي.

2- المقاربة السوسيولوجية في إطارها النظري:

لا تقل عملية إدماج البحث في قالب نظري أهمية، عن باقي العمليات المنهجية الخاصة بالبحث العلمي في العلوم الاجتماعية، إذ تعد هذه العملية بمثابة عمل ذهني سابق للعمل الميداني الذي يعتمد فيه على المنهجية بالدرجة الأولى.

في إطار هذه المرحلة ارتأينا أولاً أن نحاول القيام بشبه بطاقة قراءة لكتاب ماكس فيبير "الأخلاق البروتستانتية و الروح الرأسمالية" حيث يعتبر هذا الأخير منبع البحث الذي نحن بصدد انجازه و خاصة إذا رجعنا إلى العينة المختارة، و الخصائص التي تتميز بها .

ينطلق فيبير من ملاحظة أولية : حيث بمجرد التطلع على إحصائيات الوظائف في بلد تتعدد فيه الديانات، ظهر انه غالباً ما تشغل المناصب العليا في الحياة الاقتصادية من

طرف البروتستانتيين ، و بهذا قدم فيبير ثلاث أطروحات في هذا الكتاب بعد أن انشأ نمطا مثاليا للبروتستانتية و نمطا مثاليا للروح الرأسمالية و كذا المقول الرأسمالي⁽¹⁾.

إن الملاحظ منذ القرن السادس عشر هو أن البلاد الأوروبية المتقدمة و النواحي الأكثر تقدما منذ القرن الثامن عشر بأمريكا، بالمعنيين التقني والاقتصادي، هي تلك البلاد و النواحي التي اعتنقت المسيحية البروتستنتية و بالخصوص الفرقة الكالفينية ضمن البروتستانتية حيث حسب ما جاء به فيبير يمكن القول إن هذه الطوائف تتميز بميل اكبر إلى الاقتصادية العقلانية، و لا يمكن نسب ذلك إلى أسباب خارجية جغرافية أو اجتماعية أو سياسية ، تتماثل الظروف لدى الطوائف المسيحية المختلفة التي تقطن معا أو مجاورة. فلا بد من إعادة ذلك إلى خاصية ذاتية أو مستمرة، ليست مادية خارجية، و ليست حب الحياة و حب الكسب، و هنا يقدم أطروحته الثانية القائلة إن الرأسمالية الحديثة لم تنشأ الثروات الضخمة و كميات الذهب، بل انشأتها تطورات الروح الرأسمالية الأوروبية، أو العقلية الحديثة التي ظهرت بأوروبا. بينما تتلخص الأطروحة الثالثة في مفهوم العمل وفق المبدأ الكالفي و الذي يقوم على الدعوة ، العلاقة فيه بين الإنسان و الله قائمة على الاصطفاء و الاختيار، و على العبد أن يجد و يجتهد طوال حياته بمقتضى التكليف الواقع على عاتقه رجاء أن يكون من المختارين لذا فان العمل الجاد ليس للكسب، بل يكتسي معنى أخلاقيا.

في مفهوم العمل عند لوثر جاء بمعنى التكليف برسالة أو الدعوة و كالفين يؤكد الطبيعة الجبرية الاصطفائية القاسية لكل الفرق الموجودة بين البروتستانت و الكاثوليك ، حيث تضع الإنسان في عزلة داخلية قاهرة، ممزوجة بعقيدة الاستعلاء المطلق، و تفاهة كل ما هو جسدي و من هنا على العبد خدمة الرب الذي بعثه طول النهار تبين لنا هذه القراءة المبسطة الوضع الذي ساعد على انتشار المقاولات و الروح الرأسمالية في أوروبا انطلاقا من هذا الكتاب .

⁽¹⁾Cazeneuve J : dix grandes notions de la sociologie. éd du seuil Paris 1976 p 93

3- نظرية التغيير الاجتماعي:

التغيير يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة و الحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن. و حينما تضاف كلمة الاجتماعي التي تعني ما يتعلق بالمجتمع فيصبح التغيير الاجتماعي الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع وبمعنى آخر هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن.⁽¹⁾

وقد فكرنا في استعمال نظرية التغيير الاجتماعي في هذا الإطار لأهمية هذه الأخيرة في مواكبة الحوادث الاجتماعية و كما يقول الكيميائي لافوا زيه LAVOISIER : "لا شيء يفقد كل شيء يتحول أو يتغير" كما نعلم أن التغيير اليوم لم يعد يحدث تلقائيا يسير دون توجيه، وإنما هو تغيير إرادي ويتم وفق خطة مدروسة ويعتمد مدى التغيير سرعته على طبيعة المجتمع نفسه وعلى سياسته التنموية مع هذا فهناك من يعتبر التغيير الاجتماعي: "ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشؤون الحياة من خلال التفاعلات والعلاقات أو التبادلات الاجتماعية المستمرة والتي تقضي إلى تغير دائم"⁽²⁾، ويمكننا القول أن النظريات الأنتروبولوجية حول التغيير الاجتماعي عديدة تتعاقب لتصحح بعضها البعض دون أن تتجاهل ما قدمته النظرية التي سبقت.⁽³⁾

⁽¹⁾الدقس: محمد: التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدولاي عمان، 1987، ص13.

⁽²⁾صلاح، العبد: علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون، القاهرة، 1973، ص233.

⁽³⁾Rahmani :M «Anthropologie et changement social» in Annals de l'université d'Alger OPU, 1988-1989, N3.

ممن تكلموا عن نظرية التغير الاجتماعي ووفقوا في ذلك حسب رأينا في روشي في كتابه: "التغير الاجتماعي" و حسب رأيه يتميز عن غيره من التغيرات الاجتماعية وله أربع صفات هي على التوالي:⁽¹⁾

1. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة، توجد في أفراد عديدين، تؤثر في أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2. التغير الاجتماعي يعيب البناء الاجتماعي أي يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء، فالتغيير الاجتماعي المقصود هنا، هو التغيير الذي يحدث أثرا عميقا في المجتمع وهو الذي يطرأ على بناء الأسرة، أو على النظام الاقتصادي أو السياسي وما إلى ذلك هذا التغيير هو الذي يمكن تسميته بالتغيير الاجتماعي.

3. يكون التغيير الاجتماعي محددًا بالزمن، أي يكون ابتداء من فترة زمنية ومنتهية بفترة زمنية معينة، من أجل مقارنة الحالة الخاصة بالحالة الراهنة ومن أجل الوقوف على مدى التغيير ولا يتأتى إدراك ذلك إلا بالوقوف على الحالة السابقة، أي أن قياس التغير يكون انطلاقًا من نقطة مرجعية في الماضي.

4. أن يتصف التغيير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية، وذلك من أجل التغيير والوقوف على أبعاده، أما التغيير الذي ينتمي بسرعة، فلا يمكن فهمه ولذلك فالتغيير الاجتماعي يكون واضحًا من خلال ديمومته.

فهذه الصفات الأربع للتغير الاجتماعي عند في روشي تقدم المعنى الذي نبتغي التوصل إليه من خلال سرد هذه النظرية والتي تتماشى وبحثنا.

القسم الثالث في عملنا النظري، أو في تأطيرنا النظري للعمل الذي سنقوم بإنجازه، مخصص لمبدأ يكتسي أهمية قصوى في النظر إلى الظواهر ومحاولة دراستها وهو مبدأ أبى الباحثون

⁽¹⁾Rocher/ G, Le changement social, Introduction à la sociologie générale. Ed, HMH, Paris 1968, p19.21.22.

الكبار إلا أن يأخذوه بعين الاعتبار لاجتتاب الوقوع في شبه نتائج، إنه مبدأ الكل المتضامن "إذا ما نظر إليها بصفة حدسية في تطبيقها لعلم الاجتماع، تظهر الشمولية **الكل**" في الأول وكأنها تفيد التعقيد، والتبعية المتبادلة للعناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار فكل فعل إنساني هو في نفس الوقت فيزيائي فيزيولوجي، اقتصادي، اجتماعي، بحيث يتوجب علينا النظر إلى الشمولية أو الكل دون الخلط ولا التفريق، فكل من السيكولوجي، السوسولوجي التاريخي و الاقتصادي، الفيزيولوجي، الخ يؤول إلى "أهمية" إلى درجة من الحقيقة جو خاص منبثق من قرون من التحاليل".⁽¹⁾

وأول ما ظهر هذا المبدأ كان هذا عند موسى Mauss في كتابة الأساسي « l'essai sur le don, forme archaïque de l'échange » .

حيث يختار دائما عدد صغير من الحالات مننتقى بدقة ممثل لأنماط محددة بصفة ظاهرة، يدرس بعدها كل نمط ككل، وكأنه نسق ونوع العلاقة التي يبحث من وراء هذا ليست بين اثنين أو عدة عناصر معزولة عن المجموع الثقافي بصفة قصره لكن بين كل المكونات.⁽²⁾ وهذا ما نسميه بمبدأ التضامن الكلي وهو عند موسى مفهوم محوري ومهم جدا.

ولا يمكننا إدراك الأساس، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الكل في مجموعة ولا أن ندرك الحركة الكلية واللحظة أين يأخذ المجتمع و الأفراد الإحساس الشعوري اتجاه أنفسهم واتجاه الآخرين.⁽³⁾

ومن بين الباحثين المعنفدين أنه لا يمكن خوض دراسة علمية دون التمكن من هذا المبدأ المحوري سمير أمين الاقتصادي العالمي حيث يقول ".....العلم الواحد الممكن، هو علم المجتمع، حيث أن الفعل الظاهرة الاجتماعية واحدة: ليست أبدا "اقتصادية" أو "سياسية" أو "إيديولوجية"... الخ فرغم أنه يمكن اقترب الظاهرة الاجتماعية من زاوية معينة تخص بأقسام كل جامعي و اقتصادي وسوسولوجي... الخ إلا أنه ليس لهذا الاقتراب حظ في النجاح

⁽¹⁾GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 9^{ème}ed, Dallez, Paris 1993. P357

⁽²⁾GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 5^{ème}ed, Dallez, Paris 1981. P115.116.117

⁽³⁾GRAWITZ M 5^{ème}ed, Op.cit p116.

ومحافظته على طابعه العلمي، إلا إذا عرف كيف يستعمل حدوده بطريقة يحضر بها الميدان للعلم الاجتماعي الشامل"⁽¹⁾

بلغة النسق نعني أنه على السوسولوجي اجتناب تحليل أي علاقة بمعزل عن باقي العلاقات التي قد تشكل مجموع هذا النسق.

المجتمع أساسا نسق من نشاطات تشكل تفاعلاتها الفرعية بالمعنى الصحيح تفاعلا يغيرها الواحدة مع الأخرى فتحليل هذه التفاعلات في السلوك نفسه هو الذي يفسر التصورات الجماعية أو التفاعلات، مغيرا وعي الأفراد.⁽²⁾

"تحدد السوسولوجية بالاقتصاد إضافة إلى شيء جديد وخاص، تتحدد بالتاريخ إضافة إلى شيء آخر خاص: العلاقات الإنسانية كما هي"⁽³⁾

وبهذا السرد لمختلف الآراء العلمية حول هذا المبدأ نستخلص أنه لا يجب أن يطغى جانب على آخر في البحث العلمي، وإلا فقد هذا الأخير من علميته وبالتالي من مصداقيته. فالظاهرة التي تقوم بدراستها في هذا البحث لا يمكن، الخوض فيها إذا تجاهلنا ظروف قيامها ودعائمها.

⁽¹⁾Amin. S, Op.cit p16.

⁽²⁾Piaget, J. 1950 P201, in GRAWITZ. 9^{ème}edOpcit, p358.

⁽³⁾Grawtiz M 5^{ème}ed, Op Cit, p426.

الفصل الثاني

الثقافة و المقاومة

تشخيص و تحليل

تمهيد

المبحث الأول : مدخل إلى الثقافة

1. تحديد مفهوم الثقافة
2. أهم المصطلحات المشتقة من الثقافة
3. أثر الثقافة على المقابلة
4. مفاهيم عن الثقافة المقابلة
5. على أي مستوى تعمل الثقافة ؟
6. هل هذه هي الثقافة المقابلة ؟
7. الثقافة كتغيير
8. الثقافة كنسق بنيوي
9. هل تعتبر الثقافة موضعة أو مصطلح مفيد.

تمهيد:

تعد الثقافة فضاء واسعا من المفاهيم، ولهذا يستلزم على كل باحث وهو يتعرض لأي موضوع ذي طابع ثقافي أن يبحث في مختلف التعاريف ويزيل الغموض عن المفهوم. ولارتباط مفهوم الثقافة في موضوعنا بمفهوم آخر ألا وهو المقالوة أو المؤسسة ، توجب علينا اجتياز مرحلة تحديد المفاهيم أين وضحنا الغرض من استعمال مفهوم الثقافة، حيث خصصنا فصلا من شأنه أن يوضح لنا وبجلاء، عن طريق مختلف الدراسات نتيجة احتكاك هذين المفهومين.

في وقت لاحق من الجزء وبالتحديد في فصله الثاني، نتعرض أيضا للمقالوة رغم أنه تم تحديد هذا المصطلح في الجزء الأول من البحث.

لكنه استلزم علينا العودة ثانيا لهذا المفهوم كونه يعتبر من الميكانيزمات الفاعلة في هذا الاقتصاد.

1- تحديد مفهوم الثقافة:

تحديد مفهوم الثقافة ليس بالأمر الهين، وهذا لسببين أساسيين هما: أولاً الثقافة مفهوم معقد جدا رغم كونه في الظاهر بسيطا. ثانيا استقطاب هذا المفهوم اهتمام المفكرين و الباحثين كونه يعد بمثابة المادة الرئيسية في الأنثروبولوجية الثقافية وكذا في علم النفس الاجتماعي لا يزيد المفهوم سوى اتساعا. قال مالفينوسكي عن الثقافة أنها ذلك الكل المتكامل الذي يكون الأدوات والسلع والخصائص البنائية لمختلف المجموعات الاجتماعية من الأفكار الإنسانية والحرف والمعتقدات والأعراف ولقد عرفت الثقافة تعريفات على عدة مستويات على المستوى السيكولوجي تعتبر الثقافة كعملية تكيف وتوافق إلى جانب كونها أداة لحل المشكلات أو إبراز عنصر التعليم الإنساني فيها. كما أن الثقافة تمثل مجموع أساليب تكيف الناس لظروف حياتهم وهذا التكيف لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال أفعال الجمع ما بين التنوع والانتقاء والانتقال.

التعريف البنيوي للثقافة هي كونها تتكون من المخترعات أو السمات الثقافية المتكاملة في نسق، بدرجات مختلفة من الارتباط بين أجزائه وتتنظم السمات المادية وغير المادية ، على السواء حول إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية وذلك لتمدنا بالنظم الاجتماعية التي هي قلب الثقافة . وتتصل النظم الشرعية فيما بينها لتكون نموذجا فريدا في كل مجتمع، وتبرز من خلال هذا التعريف الصفة التجريدية للثقافة.

2- أهم المصطلحات المشتقة من الثقافة :

من أهم المصطلحات، مصطلح التثاقف الثقافي و التنشئة الثقافية والتماثل الثقافي وغيرها من المصطلحات العلمية المتداولة في الأنثروبولوجية وعلم الإجماع. أما التثاقف فيعني به هيمنة ثقافية أجنبية على حساب ثقافة محلية في مختلف السلوكات اليومية للفرد، ونحن بصدد دراسة مدى تأثير سلوك المقاول الجزائري بالثقافات الغربية

والتماثل الثقافي هو محاولة ثقافة أن تخلق لنفسها نموذجا طبق الأصل لثقافة أخرى، أو أن تحاول ثقافة مهيمنة أن تدمج ثقافة أخرى تحت وصايتها.

هذه المصطلحات المتماشية والثقافة، توجب علينا التكلم عن مصطلح الثنائية الثقافية أو الازدواجية الثقافية وهي ترمي إلى وجود مشروع اجتماعي يهدف إلى خلق نمط لا يتناقض فيه التقليدي مع العصري.

أما التنشئة الثقافية فهي عملية تربية الفرد منذ ولادته على اكتساب ومسايرة القيم و المعايير المتفق عليها اجتماعيا.

وهي عملية مستمرة و متواصلة، ولا تقتصر على فترة معينة من حياة الفرد.

إلى جانب هذا فإن الفرد لا يتصرف بصورة غريزية أو حتى فطرية فحسب كون الإنسان اجتماعيا بطبعه. كما لا يمكن نشوء ثقافة بمعزل عن الأفراد، فإنه للتراث الاجتماعي الشامل المحيط بالفرد، والذي يستجيب له هذا الأخير سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية إثبات لوجود علاقة وطيدة بين الثقافة والشخصية.

وتشمل هذه التعريفات نقاط تشابه كثيرة رصدها لنا الدكتور مغربي عبد الغني في نقاط ثلاث:⁽¹⁾

- الثقافة ليست مرادفة للسلوكات اللائقة ولا النشاطات الفكرية.

- الثقافة حدث موضوعي.

- أن الثقافة ليست مرادفة للحضارة.

في كتاب ثقافة ومجتمع لمركيز⁽²⁾ نجد أن الثقافة تختلف عن الحضارة حيث بالنسبة إليه تعتبر الحضارة عمل مادي في حين أن الثقافة عمل فكري.

⁽¹⁾Megherbil :Culture et personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours, ENAL.OPU, Alger. 1986.p12.

⁽²⁾Marcus, Herbat : Culture et société, ED Minuit 1970. P312.

مالك بن نبي أيضا يعرف الثقافة بقوله " : تعرف الثقافة بصورة عملية على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي يوجد فيه " (1)

وهكذا فمن أهم خصائص الثقافة أنها نتاج إجتماعي، إنساني مكتسبة، انتقالية، تراكمية وتكاملية ويستغرق التكامل وقتا كبيرا. فسرعة التغيير بين العناصر المادية وغير المادية في الثقافة تنشئ ما يسمى بالتخلف الثقافي.

فعدم وجود أدنى حد للتكامل الثقافي في المجتمع يؤدي إلى التلاشي والفناء.
ذكر ابن خلدون وهو يتكلم عن التغيير أنه يتم بفرض عناصر ثقافة الأجيال السابقة والإبقاء على البعض الآخر ويظهر في ذلك بجلاء في معنى الانتقاء.
في خضم كل هذه الآراء متكاملة كانت أو متناقضة، تبقى الثقافة أساس تصرفات الأفراد. بطبيعة بحثنا وعلى أساس ما تقدم سنباشر هنا الغوص في أعماق الثقافة ، لكن بربطها ربطا وطيدا بالمقابلة ، حيث سنحاول معرفة مدى تأثر وتأثير كل منهما على الآخر و الوصول إلى المعنى المبتغى من هذا المصطلح رغم كوننا تعرضنا إلى تحديد إجرائي في تحديد المصطلحات.

3-الثقافة و أثرها على المقابلة:

تكاد تستعمل كلمة ثقافة لوصف التنظيم الرمزي لجماعة ما، تواصل هذه المنظمة(2) ومجمل القيم التي تبرز تصورات الجماعة ورؤيتها لذاتها ، من جهة وعلاقتها بالجماعات الأخرى والعالم الطبيعي من جهة أخرى.
يكاد يكون هذا التعريف ضيقا بل قاصرا.

(1)مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، دار الفكر، ط4، 1984، ص74.

(2)اللجوء إلى مصطلح تنظيم في هذا الفصل، أو منظمة برمي في كل الأحوال تقريبا إلى الحماية الأولى ألا وهي المقابلة أو المؤسسة.

عليه فإن كلمة ثقافة إذا ما استعملت، وهذا تعريف أكثر اتساعا، لوصف العادات والمعتقدات و اللغة والأفكار و الأذواق الجمالية والمعرفة التقنية ووصف تنظيم المحيط الكلي للإنسان، أي الثقافة المادية للأدوات و السكن وبشكل عام مجمل التكنولوجيا المتقلة المعدلة لعلاقات و سلوكات جماعة اجتماعية مع محيطها. وكل من التعريفين معترف به في الأنثروبولوجية.

4- مفاهيم عن الثقافة المقالوة:

قبل كل شيء فالثقافة تستطيع، بل يستلزم عليها أن تتغير وتتطور. نجد في المقالوة الناجحة تجانسا بين الثقافة والخيارات الاستراتيجية.

فهي تدرج حتما وفق مسار تنموي ولا تبقى ساكنة. كل شيء يتغير بصفة سريعة إلى حد يجب فيه إعادة النظر في المعتقدات والطقوس والطبائع التي بنيت عليها المقالوة وهذا من أجل تطويرها. حيث لا بد من تشجيع على سبيل المثال الثقافة الإبداعية الحماسية كونها تبدو ملائمة والوضع اليوم.

هذه الرؤية تعتبر مساهمة لطرق التسيير الجديدة، حتى ولو وجدت بعض التباينات في مختلف الآراء.

فهنالك من يرى الاختيارات الاستراتيجية ذاتها فعل ثقافية:

تطوير استراتيجية، أنشؤها ، والقيام بها يعد بمثابة مسار ثقافي إذا ما شارك في تغيير تطلعات ورؤى المقالوات ومحيطها⁽¹⁾

بهذا نستخلص أنه في هذا المجال لا تعتبر الثقافة ستاتيسكية، فهي ليست بمتغير، معطى دخيل على الاستراتيجية ، بل احد مكوناتها الأساسية.

يجعلنا هذا الاستنتاج نخوض في السؤال التالي:

(1) Mellak A, Test : introduction au débat sur le management de la qualité. Président de séminaire sur le management de la qualité sous le section de l'agro-alimentaire organisé par le CBTIL le K.B Alger 1997.

5- على أي مستوى تعمل " Opère " الثقافة؟

ومحاولة الإجابة على هذا السؤال تساعدنا في بحثنا الميداني على التعرف على مدى وجود تلك الثقافة المقالوة التي سبق و أن بنينا عليها فرضيتنا الثالثة.

هناك من يعرفها بمجموع الرموز، المعتقدات.....، إلا أن هذا لا يقربنا من الثقافة بصفة خاصة .

يفتح أمامنا فرين Green طريقا أغنى ، حيث يرى في الثقافة مجموع التصورات التي تغذي و تضاد في آن واحد ذلك المسار القائم. هكذا إذن فقد لا تكون الثقافة مجموع من المعلومات التي قد نبحث عنها على مستويات مختلفة (المعتقدات ...)، إلا أنها بصفة صريحة هي الفرضيات الناتجة عن الممارسات الحقيقية فيالتسييرفي وظيفة المنظمة⁽¹⁾.

يأتي ويلكوف wilkof و يقول أن الثقافة قابلة للإصلاح وفق بعض المواضيع : مثل بداية المقالوة، المبادئ الأساسية لتوظيفها، طبيعة النشاط في هذه المقالوة، كيفية تسيير المعلومات والتماشي معها، كيفية أخذ القرار و ميكانيزمات التأثير فيها.

إن كانت هذه المواضيع حسب ويلكوف هي الأبرز، وهي المصرحة عن ثقافة المقالوة المعنية، فإنه بالنسبة لنا يعد هذا بمثابة تبيان أن ثقافة المقالوة داخل المنظمة ما هو إلا إعادة إنتاج الثقافة المقالوة التي هي احتكاك جميع تلك المواضيع وإعادة إنتاج المحيط الخارجي داخل المنظمة.

وفي هذا الشأن يأت THEVENT بخمسة ميادين تظهر بجلاء الثقافة و هي :

- تاريخ المؤسسة.
- النشاط أو الحرفة.
- القيم المرسولة أو المبعوثة.

¹ Chauver AM, Résoudre un problème : Méthodes et articles pour une meilleure qualité édition Danod, 1991.

- الرموز والإشارات. (ونرجع هنا إلى التصورات)

بالنسبة إليه تبيان سمات الثقافة يرجع إلى جمع المعلومات المتوفرة في الميادين الخمس. وهكذا نجيب عن هذا السؤال المطروح بالقول أن الثقافة تعمل على مستوى جميع تلك المواضيع المطروحة، حيث تعد مورد أو وسيلة ترمي إلى حقيقة تنتج عن مسار التعلم من المقابلة طوال تاريخها.

هكذا فإن التعليق الأساسي هو أن الثقافة تتطور بصفة غير منتظمة. أصبحت في كلمة ثقافة في يومنا هذا موضة كبيرة، في هذا الميدان فلا نكاد نسمع عن منظمة ما دون أن نسمع عن ثقافتها إلا أن هذه الموضة وهذه الشعبية أصبحت منبع تضارب، بل في بعض الحالات إفراط في استعمال المصطلح.

فالمنظمة كموضوع تحليل ، ليست بقبيلة ولا شعب ، ولا مجتمع منطوي فهي لا تقف عند حد ما إذ انه بمرور عوامل مجتمعية أصبحت هذه المنظمة تمثل عامل البنية الاجتماعية التي تنتمي إليها.

6- هل هذه هي ثقافة المقابلة ؟

بما أن كل مجتمع رسمي أو غير رسمي ينتج معاني وإشارات، فبالنسبة لي JP Dapus⁽¹⁾ فإن "الثقافة والبنىات تظهر وتجسد الممارسات الاجتماعية التي تعطيها الحياة في إطار مكاني و زمني معين ممارسات تبني وتهدم باستمرار. كل ثقافة تعد خزانا من الأنماط الأصلية للتسيير يتوجب على كل واحد أن يختار ما يليق به.

التطلعات هذه ترجعنا إلى J.F chanpat⁽²⁾ الذي يظن أن اعتبار الثقافة لزمنا طويل كعلبة سوداء وكمغير ثابت وبعد لا يمكن التحكم فيه ، هو ذاته سبب هيجان الثقافة على الساحة التنظيمية.

هذا الهيجان الذي جلب اهتمام روح التسيير وسمح لبعض الباحثين أن يذهبوا بعيدا وبالتالي تبيان الدور الأساسي الذي يلعبه الترميز في الظروف الإنسانية .

⁽¹⁾E.Shein : Organizational and leadership, San Francisco, Josey Bass, 1985, p18.

⁽²⁾E.SheinOPcit, p23.

في زمن لجأت التقنية إلى تبسيط كل شيء، تقلصه واستعماله أين أصبحنا أكثر فأكثر فريسة (إمبراطورية - اللامعنى) وأصبحت قيمة الحياة تقف من هنا وصاعدا على مدى أخذنا بعين الاعتبار الرموز في الحياة اليومية.

و تبقى هكذا العلاقة بين الثقافة والمنظمة تختلف باختلاف تخصص المنظمات ، وهنا نتساءل وهو سؤال بمثابة جواب عن السؤال السابق ، هل الثقافة متغير من بين باقي المتغيرات ام نسق بنيوي؟

7- الثقافة كمتغير:

هذا الاقتراب يعتبر الثقافة كميزة أو خاصية من بين مميزات أخرى تمتلكها المنظمة ، وبهذا الشكل ينظر للثقافة من جانب استعمالها كأداة حيث يصبح بإمكان المسيرين تغييرها وفرضها حسب أهوائهم ومن تم لا يبقى عليهم سوى اختيار الثقافة الملائمة لتقاضي المشاكل التنظيمية.

8- الثقافة كنسق بنيوي :

هذا اقتراب يعد بمثابة البناء ويشمل اتجاهين:

• الاتجاه الأول:

تعتبر الثقافة المقابلة هي نسق من الأفكار لإشباع الحاجيات أو المعارف التي نجدها ضمن كل منظمة.

فالأساطير و الرموز و اللغات، والطقوس الخاصة بالمنظمة تشكل إذن لديهم موضوع البحث وهنا نجد الثقافة المقابلة.

ضمن هذا الاقتراب ينظر للمنظمة كنسق مغلق في حين الفائدة من هذا الاختيار النظري المنهجي، هو بطبيعة الحال، إبراز صلة وفعالية الثقافة، والعالم الثقافي المبني داخل المنظمة.

بهذا تكون ماهية الثقافة المقابلة داخل المؤسسة أو المقابلة حيث في غالب الأحيان تنظيم العمل و تقسيم المهام داخل المنظمة هو ما يعطينا ملامح الثقافة المقابلة. إلا أن هذا الاتجاه قد يمنعنا من رؤية أنه قد نوجد مقابلة دون ثقافة خاصة بها رغم وجودها في مكان يوجد فيه بالضرورة الفعل الثقافي، وتعديلات ثقافية فاعلة (1).

• الاتجاه الثاني:

حسب هذا الاتجاه، الثقافة موجودة في كل منظمة من دون أن تكون هناك بالضرورة ثقافة مقابلة خاصة.

من هذا المنظور وفي هذا السياق تعتبر المنظمة هي الأخرى كنسق لكن بعكس الاتجاه الأول، حيث أنه نسق مفتوح وليس مغلق هكذا إذن، فالسياق العام، والمسارات الثقافية والاجتماعية للمجتمع ككل أخذوا بعين الاعتبار، حيث أنه بإمكانهم التأثير على بنيات المنظمات.

و منابع الثقافة في المنظمة كما نعلم تظهر متعددة، فهي تأتي من الخارج (أي السياق العام) كما تأتي من الديناميكية الخاصة بالمنظمة، في هذا الشأن يقدم سان سوليو (2) خمس عمليات شاملة بإمكانها التأثير على المنظمات، كما أنها أساس ما يسميه بالتعديل الثقافي وهي:

- التكيف الاجتماعي، (الثقافة الوطنية)
- التبعية الإلزامية، (وهي العوائق القانونية والتنظيمية)
- الجماعات الحرفية.
- التصادمات او المواجهات.
- التعلم الثقافي.

و يختم بقوله : في بعض الأحيان هذه التأثيرات تحدد وتعطي ميلاد الثقافة تنظيمية حقيقية، إلا أنه في أغلب الأحيان تبقى المؤسسة مسرحا لمرور جمعا من التعديلات الثقافية لا تنجح في الذوبان في هوية خاصة بالمنظمة.

(1) Sainsaulieu, Sociologie de l'organisation et de l'entreprise, PVF Paris, 1987. P142.

(2) Sainsaulieu, Opcit p168.

و عليه، ننتهي إلى القول أنه لا يمكن تقليص الثقافة إلى مجرد متغير داخل المقالوة ، فهي مسار وإعادة إنتاج لهذا المسار الذي يحدث في نفس الوقت داخل المقالوة وخارجها وبهذا يصبح الأمر أصعب على المسيرين لتوجيه ما يسمى بالثقافة التنظيمية ، رغم اعتقادنا أن الثقافة نسق بنيوي وليست بمتغير قابل أن يعزل في علاقة مع متغيرات أخرى ، وأنها أي الثقافة تأتي من الخارج لتنتج في الداخل ، إنما تأتي أيضا من المؤسسين اللذين يعيدون بدورهم إنتاج رؤاهم وتصوراتهم وتطلعاتهم داخل المنظمة.

يجب القول أنه ينظر لمصطلح الثقافة بطريقتين مختلفتين:
باعتبارها متغيرا أو نمطا تمثيلا للمنظمة.

في الحالة الأولى، تمثل الثقافة نسقا فرعيا من نسق المقالوة، أي احد المتغيرات التي يجب الانتباه لتأثره و تأثيره.

في الحالة الثانية تمثل الثقافة استعارة لكلمة مقالوة فهي طريقة لتمثيل المنظمة كثقافة
بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة.

9- هل تعتبر المقالوة ثقافة ؟

نعم ... تعتبر المقالوة ثقافة وفيها نجد ممارسات، رموز، إشارات مختلفة، كما نجد نسقا واضحا جليا خاصا بالسوق وبالمنافسة وبأنساق التسيير تصبح المقالوة عندئذ مكانا ثقافيا باعتبار أن الثقافة ذاتها منتوج فرعي ، ضروري للفهم الكلي.

بهذا تصبح الثقافة تماما كأى منتوج ، لا بد عليها أن تلعب دورها بطريقة غير مباشرة في تعريف المنظمة أو المقالوة بنفسها.

قبل أن نتساءل عن جدوى الثقافة في هذا الميدان لآخر مرة ويكون هذا التساؤل بمثابة خاتمة هذا الفصل، لا بد وأن نرجع مصطلح "ثقافة المقالوة" لصاحبه .

يرجع أصل استعمال هذا المصطلح إلى ELIOT JAQUES من معهد Tavistock بلندن.⁽¹⁾

⁽¹⁾<http://www.24.Can./alexgcanoli/Cultunent.htn> موقع شبكة

فهو يعرف هذا المصطلح بأنه طريقة تفكير وتصرف طبيعية، تكون مشتركة بعض الشيء في جماعة ما. فكل الدراسات التي أنجزت في الخمسينات والستينات حول التسيير والإدارة ومشاكلها، إنما تطرقت وبإسهاب إلى العوامل الثقافية.

ومن ثم عرف هذا المصطلح تطورا كبيرا وأصبح هكذا العامل البسيكو- سوسولوجي يلعب دورا هاما، لأنه وببساطة، الفرد هو أهم متغير في نجاح وشجاعة أي منظمة. وهذا راجع لسببين اثنين هما ارتفاع المستوى الثقافي للفرد و التطور التقني والآلية المتبعة في الإنتاج حاليا.

إن ثقافة المقاومة هي من دون شك مجمل المعارف المكتسبة التي تؤثر في سلوكات العامل البشري. فهي مجمل القيم و السلوكات الجماعية، العقلية والممارسات المهنية لتحقيق هدف ما.

فهي كما سبق الذكر مرتبطة بشخصية الفرد، بتاريخ المقاومة وبشخصية مسيروا هذه المقاومة بصفة خاصة.

يمكننا على هذا المستوى أن نقول أن الثقافة المقاومة تقوم بالوظائف التالية:

تعطينا نظرة معينة عن الواقع، نظرة خاصة ناتجة عن مجمل العناصر التي ذكرناها أنفا. تسمح بالتصرف وفق هذه النظرة المبسطة للواقع، في حين نظرة أخرى أكثر تعقيدا قد تعيق التصرف (حالة غياب هذه الثقافة).

أخيرا لا يمكننا، إلا أن نعتبر الثقافة كعامل للإثبات الهوية. فالثقافة تخلق توافق السلوك والعمليات التي يعزم القيام بها.

9- هل تعتبر الثقافة موضة أم مصطلح مفيد؟

ثقافة المقابلة لعبة جديدة، فهي تلك الشجرة التي تخفي غابة ورائها مشاكل التسيير، إلا أن هذا النقد الموجه لثقافة المقابلة، يعود في الحقيقة إلى التحاليل الخاصة بالتسيير في العشرين سنة السابقة. تشمل فكرة الثقافة بالتأكيد لشيء من الاتساع، إلا أنه يبقى مشوشا نسبيا. في الختام نقول أن الثقافة ترمي إلى كيفية الإحساس و التفكير، التصرف وفق التعريف الدوركايمي للحدث الاجتماعي.⁽¹⁾

أن الثقافة المقابلة لا يمكن تفهمها إلى بطريقة تفاضلية، والذي نود الوصول إليه من خلال تحليل هذا المصطلح في هذا الفصل، هو أن الثقافة المقابلة إنما تنتج من المحيط بشكل عام .

ليس من الحدث الثقافي أن نميز بين الأعلى والأسفل، ولا بين الماضي والحاضر، لأن كل الناس ومن كل الحضارات يقومون بهذا الفعل بأشكال مختلفة. في حين إنه من الثقافة التمييز بين الموسيقى والضجيج بين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والديني والنسق العائلي وفئات المعرفة، وهذا كله يعد شكل من أشكال الثقافة.

⁽¹⁾Professeur K.A, Bouguerra, « A propos de culture d'entreprise », in, Gestion et société, INPED, Boumerdes N9, Octobre 1999, p8.

المبحث الثاني: المقالوة

تمهيد:

1. المقالوة منذ الاستقلال
2. شكل قانوني تطوري
3. مكتسبات محل خلاف
4. أين المقالوة الخاصة ضمن كل هذا ؟
5. مقالوة في ازدهار مستمر
6. انتقال الدولة من مقال إلى مرق ومنظم المقالوات
7. دور الدولة كمنظم
8. روح المقالوة

تمهيد:

خطابات كثيرة ومتعددة خصت بها المقالوة باختلاف الكتاب والباحثين يتكلم البعض عن عملية التصنيع و الإنتاج ويتكلم البعض الآخر عن رأس المال في حين يتكلم آخرون عن التسيير ،ومنهم حتى من يتساءل عن مكانة المقالوة في المجتمع.

اقتصاديين، مسيرين ، تكنوقراطيين، سياسيين و غيرهم ينتجون كل يوم خطابات حول المقالوات كل حسب موقعه.

إلا أنه يجب الاعتراف أن المقالوة هي الأخرى تتكلم عن نفسها، وهذا عن طريق كسب وجودها "أي إنتاج السلع أو الخدمات"

في حين القليل منهم من يهتم بالرجال ، ونقصد هنا بالاهتمام بالمقاولين أنفسهم.

تتجه بلادنا نحو نسق تنظيمي اقتصادي يستدعي تغيرات عميقة، عند انفتاح البلاد على الاستثمار الخاص والبحث عن المشاركة مع المنظمات الدولية، لا يمكننا إلا أن نكون مهتمين بالتغيرات الناتجة عن هذه التحولات.

فمن بين كل دواليب الاقتصاد تحتل المؤسسات مكان خاص ، حيث تعتبر من أساس الاستثمار ،الذي يعتبر بدوره قاعدة الأساس في تحقيق عملية التنمية الشاملة ، وهذا من خلال الزيادة في معدلات النمو كونه يعتبر أداة ناجحة تساهم بشكل إيجابي في مضاعفة ما هو موجود من الطاقة المتاحة كونه يعتبر أداة ناجحة تساهم بشكل إيجابي في مضاعفة ما هو موجود من الطاقة المتاحة وكذا الموارد الأخرى سواء كانت مادية أو بشرية.

وهو بذلك السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق عملية مضاعفة الثروات والتي من أهم نتائجها تحسين الأوضاع لجميع المؤسسات في البلد.

الفصل الثاني: الثقافة و المقاولَة: تشخيص وتحليل

بهذا تكون المقاولَة هي أساس الإنتاج ، التشغيل ، تكوين الرجال، وكذا جلب باقي القطاعات في نشاطات أخرى ، فهي وراء التطور والتنمية الجهوية، كما تعد محرك النمو وازدهار المجتمع.

إلا أنه بدخول الاقتصاد الوطني في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق ، وجدت المقاولَة نفسها في وضع لا تحسد عليه.

و تستطيع القول أن درجة اندماجها وتكيفها مع النظام الجديد مرحلة مصيرية بالنسبة للاقتصاد ككل.

1- المقاولَة منذ الاستقلال:

يمكننا القول دون الوقوع في التبسيط المفرط أن لتطور المقاولَة الجزائرية أربعة مراحل كبيرة ارتبطت بالعقود الماضية ابتداء من 1962.⁽¹⁾

هي عقود تجسد أهم مراحل لتطور التاريخ السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي الجزائر

إذا اكتفينا بسرد ما يهم بحثنا فقط، ونقصد هنا كل ماله صلة بالمقاولَة فيمكننا تمييز المراحل التالية :

- عقد الستينات وهو إطار كانت فيه المقاولَة أو المؤسسة تحت صبغة التسيير الذاتي

(1963) مع إقامة أهم المؤسسات الوطنية في القطاع الصناعي خاصة ونقصد هنا

المخطط الثلاثي (1969- 1976)

⁽¹⁾Bouyacoub, Ahmed, « le Compétemment de entreprises publiques en périodes de transition en Algérie », Revue Algérienne d'économie et de gestion N°1 Université d'Oran, Mai 1997, p31.

- عقد السبعينات ، وهنا قامت سياسة التطور المكثف في إطار اقتصاد مركزي وفق المخططين الرباعيين الأول والثاني.

- عقد الثمانينات ، وفيه لحظت الإصلاحات الإقتصادية الأولى وهي متركزة أساسا على المقاوله.

- عقد التسعينات ، وفيه نعيش إصلاحات كبرى تمس كل المقاولات وميكانيزمات التخصيص والتعديل على المستوى القاعدي.

كان في الجزائر عادة الاستقلال 400 مقاوله ذات طابع صناعي على الخصوص، وكانت توفر ما يقارب 200.000 منصب شغل متواجد في أغلبها في المدن الكبرى في الشمال هذه المقاولات التي كانت تعود في أغلبيتها للملاك الفرنسيين ، وجدت نفسها منذ الاستقلال من غير أصحابها بالتالي من دون رقابة تقنية ولا إدارية .

وهذا هو نفس الوضع الذي عرفته المقاولات الزراعية و كذا بعض من المقاولات المتخصصة في الخدمات (التجارة، النقل، السياحة)... أي وضعية الإهمال.

قررت الدولة، تكليف العمال بتسيير هذه المصانع، التجارة والحقول الزراعية و هذا طبقا لاعتبارات عديدة أهمها :

- وجوب ضمان استمرارية هذه المقاولات وبالتالي الإقتصاد الوطني ، في ظرف سياسي- إجتماعي جد حساس.

- نمتع العمال أنفسهم بالشرعية القيام بهذه المهام الإدارية التسييرية .

مثلت المقاوله ذات التسيير الذاتي ، أولى الأشكال الجديدة للمقاوله الجزائرية من بعد الاستقلال ، كان هذا الوضع يعبر فعلا عن تلك الفترة بالذات أين كان يتميز الوضع السياسي بعدم الاستقرار ، حيث وجد مسيرين بإديولوجيات مختلفة ، إلى جانب غياب الخبرة و التأطير في ميدان التسيير و ظهور آنذاك ما يسمى بالشعبوية.

وفق هذه الظروف ابتداء من مارس 1963 أصبحت هذه المقاولَة تحت إشراف الهيئات التالية:

- جمعية عامة للعمال المنتخبين.
- مجلس عمال، يختار من الجمعية.
- لجنة تسيير ، تختار من المجلس.
- مدير ينصب من الوزارة الوصية لتمثيل الدولة.

وبهذا نتحصل على الوضع التالي :

بقاء ملكية التراث غير محددة ، المسؤوليات ذاتها مقسمة بين المدير واللجنة وفي نفس الوقت محاولة تطبيق على هذه المقاولات قوانين السوق.

كانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المسيرين عصاميين يقومون ببعض التريصات من حين إلى آخر ، حيث كان يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة ، شاركوا بطبيعة الحال في صفوف الحركة التحريرية ، من دون أي خبرة في ميدان التسيير رغم كل هذا ، حضيت هذه المقاولات باستمرارية، وذلك بفضل عمالها وبعض التقنيين اللذين يقوا في البلاد بعد الاستقلال.

لقد كان يجب إعادة النظر في كل شيء على مستوى التسيير، إلا أن وجود عنصران إيجابيان سمحا لهذه الاستمرارية أن تكون ألا وهما:

- روح النضال التي بقيت في نفوس هؤلاء المسيرين من جهة،
- و وجود برامج التكوين المخصصة التي كانت تطبق بصفة منتظمة.

2- شكل قانوني تطوري:

عرفت المقاوله العامة من الجانب القانوني تحولات في علاقات القوة في داخل السلطه للبلاد آنذاك.

تجلت هكذا أربعة مراحل كبرى⁽¹⁾:

- مرحلة الإشتراكية ودامت من 1971 إلى 1983 ، وطبق في هذه المرحلة ما يسمى بالتسيير الإشتراكي للمؤسسات.

- مرحلة المؤسسة العمومية الاقتصادية وقد تم هذا ما بين 1981 و 1988، والتي كانت ناتجة عن عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات ، يهدف التقليل من حجمها ، والتخصص فيالتقنيات الوظيفية مع تطبيق سياسة اللامركزية.

- -جاءت ابتداء من سنة 1988 مرحلة الاستقلالية ، التي تعد بدورها نتيجة الإصلاحات الاقتصادية و التي اتجهت بالأحرى ووجهت في أغلبها نحو استقلالية المؤسسات عن الإدارة الوصية.

- لقدتم في هذه المرحلة إقامة صناديق المساهمة إبتداء من عام 1988، وإقامة المؤسسة القابضة إبتداء من 1996، وهكذا بدأت سمات اقتصاد السوق تتجلى شيئاً فشيئاً ، لقد تم اللجوء إلى إيقاف نظام التخطيط الإقتصادي الوطني ، وتبني قانون الاستثمار أكثر تفتحا ، مع إنها هيمنة الدولة على التجارة الخارجية ولأولوية على أخذ المشاريع الكبرى.

في خضم كل هذه التحولات ، وجدت المقاوله نفسها في محيط تنافسي وهذا وفق عوامل متعددة أهمها إلغاء في 1988 هيمنة الإدارة على المواد والمنتجات وحتى التخزين كما كان لإنهاء الهيمنة على الإنتاج صدا كبيرا وهذا مع تطور القطاع الخاص، وذلك هو بيت القصيد في هذا الفصل.

⁽¹⁾المصدر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مديرية التخطيط.

وأخيرا تحرير التجارة الخارجية كما سبق الذكر أين تم في السوق مناقشة عامة بين الإنتاج الوطني و المنتجات المستوردة من طرف الخواص وبهذا الشكل أصبح المحيط أكثر تنافسا مما كان عليه.

3- مكتسبات محل خلاف:

في وقت تدخل فيه المقاوله العامة في مرحلة نوع ما مصيرية من تاريخها :

أين يتوجب عليها مواجهة متطلبات اقتصاد السوق، يجدر بنا الحال - وهذا يخدم بطبيعة الحال موضوع بحثنا-، أن نتساءل عن المكتسبات للتمكن من قياس حظوظ هذه المقاولات في التكيف مع المتطلبات الجديدة، وكذلك أن نتساءل على نتائجها وكيفية تنظيمها؟

محاولة الإجابة على هذا النوع من التساؤل يوصلنا إلى تقنيات الإنتاج، فيعتبر هذا القطاع، قطاعا تمكنت فيه المقاولات من تخزين تراث كبير من التكوين والخبرة سمحوا " نظريا " للمئات من المهندسين و التقنيين والعمال أن يكتسبوا أسسا في المناهج ، وفي التكنولوجيا ، والصيانة ، إلا أن النوعية الناقصة في المنتج تظهر من جهة أخرى ،درجة الضعف التي كانت موجودة في مستوى التحكم التكنولوجي.

تقنيات التسيير من جهتها أعطت فرصة لأكبر استثمار من طرف هذه المقاولات وذلك بالاحتكاك والتعامل مع المنتجين الأجانب ومكاتب الدراسات، تمكنت أن تتزود شيئا فشيئا بنظم تسيير وطرق عمل جديدة ، أدت إلى قيام شيئا فشيئا تقاليد في التسيير ⁽¹⁾. إضافة الى انعدام الصرامة عند إدارة العمليات ، حيث يؤثر على كل المكتسبات إلى جانب ثغرات على مستوى صحة معلومات التسيير ، والتحكم في التكاليف وفي تسيير علاقات العمل.

⁽¹⁾Tobal, Toufik, « Nouvelles technologies, innovation et développement », les cahiers du CREAD N°33 1^{er} Trimestre 1993, p118.

يجب القول « أن الوصول إلى هذه الوضعية ليس بنتيجة غريبة، هذا إذا ما نظرنا إلى عناصر أخرى مثل عدم التحكم في الوسائل و الأهداف على مستوى البرنامج الإستراتيجي لكل من الاستثمارات الأجور، الأسعار و، وتنظيمها الداخلي للإدارة المهيمنة و الجهل بتأسيس العقود من جهة أخرى، لم تكن الأهداف المسطرة للمقابلة ذات طابع اقتصادي محض بل إجتماعي وسياسي.

كون هذه المقاولات تستفيد بتمويل من الدول باستثمارها ، فإن هذا يحسن من المنطق المنظمة للاقتصاد والذي تعد فيه الدولة في آخر المطاف بمثابة المقاول الكلاسيكي أي المالك، المقرر وبالتالي المسئول الوحيد عن كل الأخطار التي قد يتعرض لها أي مشروع من مشاريعه.

عليه، العلاقة بين الدولة بأمر مثبت المهام من جهة ، والمقابلة كأداة تتقبل به من جهة أخرى ، لم تصل أبدا إلى مستوى واضح وموضوعي فيما يخص مسؤولية كل طرف في اختيار الوسائل وتحقيق الأهداف وتسطيرها.

4- أين المقابلة الخاصة ضمن كل هذا ؟

رغم هيمنة المقاولات العمومية على الساحة الاقتصادية ، لم تكن المقاولات الخاصة غائبة عن هذه الساحة ونشأت وترعرعت وفق كل الظروف التي عاشتها المقاولات العمومية جاء تطور المؤسسة الخاصة في إطار سياسي ومؤسستي بطئ التحرر، فلقد كان بمثابة إطار غير مشجع.

و على المستوى السياسي ، كانت المقابلة الخاصة ، وبالخصوص الصناعية منها بدأت مع قيام التسيير الذاتي للوحدات الإنتاجية التي حالتها من أصحابها ومع المخطط الثلاثي كأمر قانوني ، فكل من ميثاق 1964 و 1976 أصبح ينظر للقطاع الخاص في إطار شرعي لا

بد من تشجيعه تماما كالمقطع العام. وفي الإطار يقول الدكتور ليابس: « لا يشك أحدا أن مسألة التوجهات المستقبلية للاقتصاد و المجتمع الجزائري مرتبطة مدى بإمكانية رأسمال الخاص أن يتوجه نحو قطاعات أكثر أهمية من الحياة الاجتماعية .»⁽¹⁾

على المستوى المؤسسي ، تم الاعتراف بالمقاولَة الخاصة في القانون التجاري الذي يعمل به في الأنظمة المختلفة بالإقتصاد الحر.

إلا أن التشريعات في الاستثمار ، ومن خلال قوانين مختلفة تهدف للترقية أبقت على القطاع الخاص قاصرا ، وهذا بإبقائها الظروف الاحتكارية فيما يخص الإستفادة من أماكن ،...، واستيراد المنشآت.....

وبقي الأمر هكذا حتى مجيء التسعينات أين تم رفع العراقيل عن هذه المقاولات، التي وجدت نفسها في منافسة مع المقاولات العمومية لها الأولوية في الحصول على القروض، والأراضي و حتى الثروات الإنسانية.

5- مقاولَة في ازدهار مستمر:

الإطار السياسي المؤسسي الغير مشجع ، لم يمنع المقاولَة الخاصة أن تزدهر منذ الاستقلال فقد كانت تساهم يقدر 20% في ميدان التشغيل و 7% من الاستثمارات و 20% من القيمة المضافة.

بوجود 2500 مقاولَة خاصة توفر أقل من 10 مناصب شغل و 1500 مقاولَة خاصة توفر أكثر من 10 مناصب شغل أي ما يقارب مجموع 90.000 شخص، يجعل هذه المقاولات عنصرا مهما في الخريطة الاقتصادية الجزائر ، إلا أنه لا بد وأن نشير إلى أن أغلبية هذه المقاولات ذات طابع عائلي - وهذا ما يدعم بنا فرضية بحثنا الثانية - حيث أنه رغم التحولات والتغيرات التي يعرفها الإقتصاد الحالي ، احتفظت العائلة على تركيبها إلى جانب

⁽¹⁾Liabes, D, Capital privé et patron d'industrie en Algérie 1962, 1982, Propositions pour l'analyse de couches sociales en formation CREA Alger 1985, p11.

هذا فنلاحظ أيضا شيوع المقاولات العائلية في القطاع الزراعي إن الإصلاحات الحالية الموجهة لإقامة اقتصاد السوق ، فتحت الأبواب لتطور المقاولات الخاصة ، والتي من شأنها أن تأخذ مكانا رائدا فهي كل أنواع التسيير الممكنة ⁽¹⁾ فالتسيير بمختلف أنواعه، يعكس ظهور تطور هذا النوع من المقاولات، مسيروهم أتوا أساسا من القطاع التجاري، تأطير متعدد وبعده صغير وجود نظام غير رسمي، اللجوء نحو الدراسات يكاد يكون منعدم و نظرة إستراتيجية جد ضيقة لدى هؤلاء المسيرين.

ثلاثين سنة من التطور سمحت للقطاع أن يتحصل على نتائج عديدة ، في إطار التشغيل وتعدد المنتج الوطني ، إلى جانب تدعيم النسيج الصناعي ، تكوين الرجال ، وبصفة خاصة وهذا يدخل في بصفة مباشرة في موضوع بحثنا ، نشر روح المقاولَة. نتج عن التطور الذي وقع في الظروف السياسية، الاقتصادية والمؤسسية الخاصة، دخول المقاولَة الخاصة اليوم في التنظيم الاقتصادي الوطني بنقاطها الضعيفة ونقاطها القوية المتمثلة في :

1. وحدة متوازية نسبيا في تسييرها وخاصة في وضعها المالي وعدد عمالها.
2. تميزها بخبرة كبيرة في ممارسات الاقتصاد الخاص يسهل إعادة إنتاجها بسهولة في اقتصاد أكثر تحرر داخل السوق الوطني وفي الخارج.

أما عن النقاط الضعيفة:

1. ممارسات في التسيير تطورت في محيط غير تنافسي إلى جانب غياب الرقابة الصارمة للمنتوج وظروف العمل.⁽²⁾
2. وجود بنيات تنظيمية بدائية لا تتماشى والظرف الراهن.
3. روح مرتبطة بالطابع العائلي أين الوحدة غير محمولة نحو فتح رأسمالها.

⁽¹⁾Defalvard, Hervé, « Marchés et développement économique » in cahiers des sciences humaines Paris, 1994, p53-74.

Mulai Ali, « L'entreprise publique et le marché parallèle » revue Algérienne d'économie & gestion,

⁽²⁾ Opcit p121.

لقد كان دخول المقاوله في التنظيم الجديد الذي جاء انطلاقا من 1990 بموجب قانون نزع بصفة خاصة التدخل في المستوى المساهمة الأجنبية في رأسمال المقاولات. هذا التحرير للاستثمار وإقامة المؤسسات المختلطة يمكن إدخاله في إطار الإصلاحات المتخذة ضمن المخطط المايكرو اقتصادي (macro économique) والمؤسساتي الموجه لتثبيت اقتصاد السوق. حرية الاستثمار هذه أدت المقاوله إلى مواجهة تحديات خاصة.

6- نشأة المقاوله الجديدة:

إذا ما أخذنا التأخير بغض النظر عن الوضع الحالي ، وتركنا أنفسنا لتصور مقاوله وهي وفق هذه التحديات نتوصل إلى مقاوله :

- بمثابة وحدة متمكنة من إستراتيجيتها، وسائلها ومن تنظيمها.
 - أداة إنتاج وبنيات تسيير لينة تتأقلم مع التطور السريع للتكنولوجية وحاجيات السوق
 - تسيير يشجع الحرفية في كل وظائف التسيير.
 - مكان عمل تشبع فيه روح المشاورة.
 - بالرجوع إلى المؤسسة الخاصة في الميدان نجدها وفق متطلبات خاصة بها.
- أصبحت المؤسسة الخاصة، كالمؤسسة العمومية تخضع لنفس المطالب ، ففي يومنا هذا وعلى كل الأوجه تعد كل الآفاق مفتوحة أمام المقاولات الخاصة ، فإنه بالنسبة لها وفي هذا الظروف بمثابة خيار مصيري ،الاتجاه لا محال نحو أقل مكان أكثر فأكثر نشاط وأهمية ، يفوق ذلك الذي تقوم به المقاولات ذات النشاط الحرفي التقليل على.
- لابدا على هذه المقاوله أن تتحول جذريا ، حيث يجب أن تتجاوز ذاك الطابع العائلي الحرفي للتمكن من الوصول نحو الشكل الحديث للمقاوله بنوعيتها التقني - الإقتصادي والمالي ولتتحصل لها فرض نفسها في السوق من جهة والمشاركة في بناء الإقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ويجدر الإشارة هنا أن حجم هذه المقاولات الخاصة إنما يحدد عن طريق مناصب الشغل التي توفرها، رقم أعمالها وكذلك نوع الإنتاج ودرجة الإبداع.

تعد كل هذه التحديات ضخمة ولبدأ المقاولات الخاصة أن تلعب دورها ، إلا أنه يجب على المحيط السياسي ، الإقتصادي، و الإجتماعي للبلاد أن يضع بعض الظروف الملائمة. فإن صورة المقاولَة إنما هي صورة محيطها، وعليه تطورها وازدهارها إنما تقوم على انسجام كل هذه العلاقات فوجود مسيرين عديدين ذو كفاءات عالية وخبرة كبيرة وبالعلاقات مع شركات أجنبية ، لا يعني أنهم يستطيعون تحمل ضغوطات محيط إداري واجتماعي بطيء في التحول.

لهذا فأبي مقاولَة لن تكون سوى تلك المقاولَة التي يسمح بها المحيط بجوانبه السياسية الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في باقي البلدان وباختلاف الأزمنة. وبهذا سنلجأ القيام بمعرفة مدى تأثير هذا المحيط وفق عنصرين هامين هما الدولة والمجتمع.

7- انتقال الدولة من مقاول إلى مرق للمقاولات:

إن الدولة الجزائرية المقامة اليوم ترجع مكتسبتها الإقتصادية والإدارية والثقافية لتاريخها وبهذا فنرجعها السياسة ومورد :

✓ السياسة وهي القائمة على تسخير مؤسسات وبنيات تحتية تسمح للشعب أن يصل بسرعة الازدهار مع تحقيق كل من وحدة التراب والتراث الوطنيين.

✓ المورد ويتمثل في المحروقات وعائداتها.

إلا أنه في العقد الأخير أظهرت هذه السياسة وهذا المورد أنهما قاصرتان.

ويلاحظ هذا في تدني المستوى المعيشي، المستوى التربوي، الحريات الاقتصادية وحتى الديمقراطية ، فلم تعد هذه القطاعات تجد ضالتها في النظام المركزي ولا حتى فيما يأتي به قطاع المحروقات.

هذه الوضعية استلزمت على الدولة مراجعة السياسة المعتمدة من جهة ومحاولة البحث عن موارد أخرى من جهة أخرى.

وبهذا جاءت ديمقراطية الساحة السياسية ، وإقامة اقتصاد السوق.

اعتبار الدولة هي المسئول عن هذه التوجهات الجديدة بعملها تتحكم في مستقبل البلاد وكذا المقاولات.

بين حالت الانتقال من دولة اعتبرت لعقود كثيرة المقاول الوحيد في البلاد إلى دولة "مرق للمقاولات"، وقد يمكن اعتبار هذا تطور طبيعي.

8- الدولة و اقتصاد السوق في الجزائر :

الدولة الجديدة هذه التي ستقيم قوانين وميكانيزمات اقتصاد السوق هي في الوقت الراهن تقيم وبصفة تدريجية أولى القواعد وفق البرنامج التعديل الهيكلي فيمكن سرد على سبيل المثال :

- التسيير المتوازن للأموال العمومية
 - تحرير السوق للتجارة الداخلية والخارجية والتي شملت قابلية تحويل العملة الوطنية
 - توقيف الخزينة من سمات الاستثمارات.
 - وضع قوانين تنظم الخوصصة والمنافسة.
 - وضع تشريعات للعمل مبنية على التعددية النقابية والعمل الجماعي.
- يعد كل هذا جملة سياسات وأدوات هي بمثابة الأساس الكلاسيكي لأي نظام يتجه نحو اقتصاد السوق ، حيث اعتمده كل البلدان التي اتخذت نفس مسار الجزائر وهذا راجع لضغوطات يمكن تلخيصها فيما يلي :
- عموم هذا النظام الإقتصادي في العالم.
 - عولمة الإقتصاد عن طريق الشركات العالمية الملائمة بأحدث وسائل النقل والاتصال

- التجمعات الجهوية التي تفرض التجانس على البلدان المعنية.

لكن عرض هذه الظروف كلها وسردها ، لا يمنع أن نتساءل وهذا تساءلا جوهريا عن الطرق والوسائل المؤسسية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق هذا النوع من الإقتصاد دون

الوقوع في الأمراض المعروفة باقتصاد "الجزائر" مثلا أو "الترابندو"⁽¹⁾ وتفاقم من جهة أخرى التقطعات الاجتماعية ، ومحاولة اجتناب استغلال الموارد الوطنية من طرف مصالح أجنبية ، تبقى هكذا الدولة تقوم بدورها بصفقتها الحامي الوحيد المصالح العليا للبلاد.

يتجلى لنا من خلال هذا السرد الوضعية الاقتصادية ، أهمية الدولة في ترقية مقاولات عديدة وقوية في نفس الوقت ، بإمكانها أي المقاولات تحقيق الظروف لتطوير اقتصاد يتمحور بصفة كبيرة وأكثر عقلانية حول الموارد الإنسانية والطبيعية للبلاد، حيث تنتظر المقاولات باختلاف أشكالها وأحجامها وتخصصها، من هذه الدولة أن تحمل سياسة حقيقية تتميز بالنظام والعدل في حظوظ الاستثمار.

9- دور الدولة كمنظم: (Régulateur):

كل مقابلة تجلب أسباب وجودها وظروف نجاعتها وإمكانية تطورها وازدهارها من الإطار الإقتصادي و الإداري و الثقافي الذي من واجب الدولة كمنظم أن تعده:
فمثلا يجب وجود الهياكل القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية (كالطرق ، الاتصال ..)
وجوب توفير إدارات متخصصة في تفسير وتطبيق السياسة العامة مع وجوب مراقبة السير،
الحسن القواعد الاقتصادية الجديدة.
وجوب وجود جماعات محلية موجهة نحو مهامها الاقتصادية والاجتماعية لترقية هذا النوع من الاستثمارات يجب على الدولة كمنظم أن توفر وتضمن وجود مؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصة، مرتبطة اقتصاديا بالمقاولات.
توفير و إعداد مؤسسات مراكز بحوث مرتبطة هي الأخرى بالإقتصاد وسيره وفق نوع المقاولات الموجودة.

⁽¹⁾Henni.A, «Industrialisation et classe industrialisante de la réversibilité de l'industrialisation. Essai d'anthropologie économique», NAQD, Revue d'étude et de critique sociale N°5 Avril-Aout 1993, p9.

لبدأ من وجود نظام تربوي مبني على نشر روح التفتح على الخارج، ومطور للإبداع والحماس.

توفير هذه الشروط و التي ذكرت على سبيل الذكر و لا للحرص وهذا لارتباطها بشكل خاص بموضوع البحث، يتبين لنا أن دور المنظم الذي تلعبه الدولة يعد بمثابة محور كل الإقتصاد التي تسموا إلى تحقيقه.

10- المجتمع و المقاومة :

المقاولة الجزائرية الخاصة وكونها الخلية الأساسية لإقتصاد يعيش تحولات عميقة، مطالبة في خضم محيط إجتماعي مناهض نوع ما، أن تتميز بمقاومة خاصة حينما تشرع في التفتح وفق روح المنافسة، وهذا يشكل نوع من الإعاقة .

فهل هذه الإعاقة التي تعيشها المقاولة ترجع أصلا إلى أن المجتمع لا يحبذ هذا النوع من الاستثمار، أو أن الأفراد أنفسهم يخشون هذا النوع من التنظيم الإقتصادي - الإجتماعي ؟
تساءل سنحاول الخوض فيه في محاولتنا أن نعالج تصورات المجتمع للمقاولة.

الإدراك الاجتماعي للمقاولة :

في الحقيقة ولتبيان هذا يجب علينا التمييز منذ البداية بين نوعين من المقاولة ، العامة و الخاصة حيث لا ينظر لهما بنفس المنظور .

إن المقاولة العامة كما تطرقنا إليها في البداية، لم تكن تعتبر كمجال للإنتاج بل يمكن القول أن هذه المقاولة كانت مجال للاقتسام الثروات المنتجة خارج هذا المجال، نقصد اقتسام أرباح المحروقات أو الربيع.

نعلم هكذا ، أن هذا النوع من المقاولات مثلت مسرحا للصراعات الاجتماعية والسياسية أين أصبح التسيير هو الآخر مركز على هذين النقطتين عليه ، وبتطوير المقاولة العامة لهذه الصورة السيئة عن نفسها ، أصبح يرى لها كأنها مجال تشتت الموارد وازدهار الرشوة.

في حين إدراك المجتمع للمقاولة الخاصة يختلف عن نظرتة للعمومية، إلا أنه ليس أحسن كثيرا، المقاولة الخاصة في نظر المجتمع هي عبارة عن مجال مغلق، من دون أفاق ولا مشاريع مستقبلية، و لا حظوظ في التكوين و في الاحتراف و ازدهار العمال، إضافة إلى شيوع فكرة الطبع التعسفي لصاحب المقاولة.

نتوصل القول هكذا ، أن تخوف المجتمع من المقاولة ليس تخوفا من المقاولة ذاتها، وإنما هو رفض صريح للمنطق والعقلية التي تسير بها، والمبنية أساسا على أسبقية الصالح الخاضع للصالح العام من جهة، ومن جهة أخرى هذا الرفض أقل حدة اتجاه المقاولة الخاصة، كونها تمثل البديل الوحيد حاليا والبديل الإجباري مستقبلا.

11- روح المقاولة:

إنه من البديهي أن نصرح وأن نقول أن روح المقاولة هي نواة إقتصاد السوق، فهي التي تدخل الأفراد نحو إبداع نشاط معين، مقدمين بذلك أملاكهم وأنفسهم في مغامرة تحدها المخاطرة من كل جهة، إلا أنهم يجدون من دون شك سعادتهم في تجسيد وتحقيق ما عزموا تحقيقه.

فهل نجد يترى هذه الروح عند المقاول في الجزائر ؟

إنه سؤال نستطيع أن نطرحه اليوم على أنفسنا في وقت أعطت الدولة، المقاول الوحيد في السابق، المشعل للأفراد وأصبح على عاتقهم تأسيس مقاولات وفق قواعد اقتصاد السوق.

قد نتمكن من الإجابة على هذا السؤال إذا ما رجعنا إلى ماضي المجتمع الجزائري القريب، حيث يمكننا إيجاد عناصر قد تكون بمثابة جواب تقريبي لما يخدم بحثنا الحالي وفق هذا المنطق سنسرد بعض الحالات ونتساءل حولها.

✓الإداريين والمسيرين للمقاولات العمومية، ورغم إقصائهم لوصاية الإدارة، أين كانوا يقومون بجهد كبير ويحاولون فرض تسيير معين، وتطوير مقاولاتهم في ظروف أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت صعبة، هل هذه تسمى روح المقابلة؟

✓المقاولون الخواص، رغم الطابع اللاتنافسي - الاحتكاري - الذي كان سائدا، وهيمنة القطاع العام ومواجهتهم لعراقيل عدة، ألم يظهر روح المقابلة وهم يواجهون هذه الظروف؟

✓الشباب المفروض عليه القيام بعمليات تجارية على السوق الموازية "الترياندو" باستيراد وبيع منتجات عدة، مع محاولاتهم في كل مرة اختراق القوانين لتفاديها، وكذا تشكيلهم شبكة دولية، أليسوا يتحلون بروح المقابلة ؟

خصوصا و إنهم قد ينتظرون الظروف الملائمة لإقامة مشروعهم من جديد في إطار مؤسساتي.

✓ الجزائريين المقيمين في الخارج والذين نجحوا في ميادين عديدة، لتوفر الظروف الإقتصادية و الإبداعية النشاط الإقتصادي ألا يتحلون بروح المقابلة ؟
تساءلات قد تجيب على نفسها.

لكن رغم كل هذا هل تكفي روح المقابلة وحدها في ترقية المقابلة وتطوير السوق كما تطمح إليه الجزائري وهي في وضعية تسمح لها أن تطمح في أن تكون مع الدول المصنعة ؟
نقصد بهذه النقطة العودة إلى مكانة المؤسسة أو المقابلة في مجتمعنا اليوم مكانة يستلزم على النظام السياسي أن يدعمها ويقوم حولها جاذبية لا محال (1).

(1)Benbekhti Omar, « L'université et l'esprit d'entreprise : pour un maillage de la formation » les cahiers du CREAD Opcit p101.

سردنا فيما سبق إعادة الهيكلة ابتداء من 1982، واستقلالية المؤسسات في 1988، وجوب الشعب في التخصصات اليوم و الخصوصية فيما بعد، كلها فترات تطهير مرت بها المقاولَة الجزائرية.

يتجلى بوضوح إذن أنه على المستوى السياسي، الملائم بالقناعة الراسخة والتي قد تعود أسبابها إلى الميدان الثقافي ، أن تبقى الجزائر رهينة تلك الرؤية المثالية والتي تتلخص في التوجه نحو الإبقاء على سياسة الإكتفاء الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

ولاشيء يبدوا قادرا على جعل الدولة تسير نحو التصنيع : لا الديموغرافية ولا نقص الثروات المائية، و لا حتى التبعية الغذائية.

هل يمكننا القول أن المقاولَة الصناعية إذن تتعرض لعائق سياسي- ثقافي ، يفرق بين اقتصاد السوق الخدمات والاستيراد، واقتصاد السوق الإنتاج والتصدير فإذا كانت المداخل من المحروقات تسمح بالأولى، فلا بد من إرادة تسمح بإقامة الثانية و العائق الكبير إنما هو مرسخ في الذهنيات المقاولَة ذاتها، وأقصد بهذه الذهنية القيمة المعطاة للعمل، للوقت و للمقاول.

بمجيء إقتصاد السوق فتحت الأبواب أمام التصنيع فعلا، لكنها فتحت أمام قطاعات أخرى كذلك لا تقل أهمية، ألا وهي قطاع الخدمات (التجارة، النقل، الاتصال، التأمين، التكوين...الخ)

يشكل قطاع الخدمات اليوم ثروات البلدان المصنعة، وهي التي تعتبر أداة التمييز بين هذه الدول لكن ما لا يجب تجاهله هو أن الخدمات تحيط بالنشاطات الأخرى فقد نشأت إلى جانب النشاط الصناعي مثلا حيث التوجه نحو هذا القطاع ما هو إلا نتيجة ضعف النشاط الإنتاجي.

الفصل الثاني: الثقافة و المقاولَة: تشخيص وتحليل

في الجزائر، فإنه لا يعد من الإفراط إذا قلنا أن قطاع الخدمات سيمتص أحسن القدرات المقاولَة على حساب القطاع الصناعي وهذا ما هو واقع فعلا، حيث ما يقارب 15 مليار دولار من المحروقات تخصص لاستيراد المواد الاستهلاكية.

زد على هذا ضعف الاستثمار في الهياكل الأساسية، إلى جانب السهولة النسبية في الحصول على القروض البنكية، وغيرها من الظروف التي تساعد توجه المقاول نحو هذا القطاع.

الفصل الثالث

التربية و مؤسسات التعليم و التكوين

المبحث الأول: التربية

تمهيد:

1. مقومات التربية في الجزائر
2. المؤسسة التربوية ما قبل الاستعمار الفرنسي
3. المؤسسة التربوية في عهد الاستعمار الفرنسي
4. الاستقلال و مؤسسات التعليم ونظمه
5. التعليم الابتدائي
6. التعليم العام أو المتوسط
7. خصائص التعليم الأساسية
8. التعليم الثانوي التقني واقعه ومشاكله
9. التعليم العالي ومشاكله

تمهيد:

" بغض النظر أن من أهم انشغالات التربية هو الفرد ومصالحه، فهي تعد قبل كل شيء الوسيلة التي بموجبها يحدد المجتمع بصفة متواصلة ظروف تواجده " (1)

التربية في مفهومها الواسع عملية نمو مستمر ، تهدف إلى مساعدة الفرد على التكيف دوما مع بيئته ، ورفع مستواه الثقافي والعلمي ، وتتجلى في تشكيل سلوكه وتطوير شخصيته ،وتكوينه تكوينا يساعد على المساهمة في تقدم مجتمعه وتمكينه من المشاركة في بناء الحضارة الإنسانية.

وتتطلب التربية في الجزائر أساسا من الإنسان بالعمل في شتى مجالات التنمية الشاملة، و تسعى في مسيرتها إلى إتباع مبادئ الشمول والتفاعل والتكامل في المجتمع تأثرا وتأثيرا و ذلك استجابة بعد إرادة التغيير الاجتماعي ، مع التركيز على الإنسان وجعله غاية التربية وأداة التربية على السواء، لتحقيق الرفاهية والمساواة والعدالة الاجتماعية لأن فلسفة الاجتماعية والسياسية التربوية التي تنتشر في أي مجتمع كان، من المفروض أن تكون انعكاس للأوضاع والرغبات السائدة في المجتمع ذاته.

ونحن نتطرق في هذا الجزء إلى هذا الموضوع الشائك، موضوع التربية.

سنقسم الجزء إلى فصلين فصل أول نتطرق فيه إلى النظام التربوي في الجزائر وسياسات التربية و التعليم وما آلت إليه.

و نتطرق في الفصل الثاني إلى قطاع التكوين المهني باعتباره امتدادا لعملية التربية وتحضير الفرد لكي يندمج في المجتمع ونمر وفق جميع المراحل التي عاشها القطاع اعتبارا

(1)Durkheim E, Education et sociologie, Quadrigue PUF, paris 1993.

أنه جزء لا يتجزأ من سلك التعليم بمفهومه الواسع، ولارتباطه إرتباطاً متيناً بالواقع الإقتصادي.

1. مقومات التربية في الجزائر:

إن التربية عملية معقدة ومركبة لا يمكن عزل جانب واحد منها عن الجوانب الأخرى نتيجة تشابكها وتفاعلها ، فثقافة أمة وما فيها من ثروة تاريخية ومعرفية تحدد مواد و مواضيع الدراسة المبرمجة كذلك بالنسبة للحالة الاقتصادية فإنها تحدد عدد المؤسسات و الإمكانيات المادية التي يمكن تسخيرها لخدمة وتحقيق الأهداف التربوية، كما يؤثر النظام السياسي والأيدولوجي وحاله من الطموحات وأهداف وطرق تنظيم على المسار التربوي للأمة .

تعد التربية كذلك عملية حيوية ديناميكية، تتأثر بالزمان والمكان، فحالة التربية في عصرنا الحاضر، وفي أي مكان، هي نتيجة الأفكار والفلسفات السائدة، والتقنيات المستعملة أما المكان فيحدد مواضيع تفرضها البيئة.

هكذا تتحدد مقومات التربية بطرقها ومناهجها وأهدافها وتتميز بطابع خاص يحدد، عدد كبير من العوامل⁽¹⁾ سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في التربية فيما يلي :

2- العوامل التاريخية:

مما لا شك فيه أن العوامل التاريخية وتطورها على مر العصور علاقة بالتربية وما وصلت إليه من تقدم ونضوج، متفاعلة مع الأحداث، مع كل مرحلة من مراحل التطور، مؤثرة و متأثرة ، فوضعية التربية تعد نتيجة لمجموعة من الأحداث المعاشة ، والمساعدة على هذا الإزدهار ، وأي تخلف التربية إنما هو نتيجة انعكاس للظروف التاريخية للمجتمع ، وذلك إلى

(1) غياث بوفلجة، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993، ص14.

جانبا آثار العوامل الأخرى والنظام التربوي في بلادنا بتنظيمه وتدرج هو اعتماده على المؤسسات بصفة خاصة وهو نتيجة الاستعمار الفرنسي، وإن تبدلت المناهج و الأهداف بعد الاستقلال لكي تتماشى مع التطورات التاريخية.

3- العوامل الجغرافية:

يقف تأثير العوامل الجغرافية عند حل النشاط الإقتصادي وأنواع المحاصيل والمزروعات المنتجة بل يتعدى ذلك لتحديد أمزجة الناس وتكويناتهم النفسية، ومناسبة الطقس للتعلم لذلك فمحتوى البرامج التعليمية هي عبارة عن محاولة فهم البيئة للتكيف معها وتسخيرها.

4- العوامل الاقتصادية:

إن الجانب الإقتصاد يزداد أهمية على مر العصور ، كما يزداد تأثيره على التربية ومستوى انتشارا وشجاعتها ، فالقوة الاقتصادية هي التي يمكن اقتناؤها وعدد التلاميذ و الطلبة الذين يمكن التحاقهم بالنظام المدرسي. تعد هكذا التوظيفات المالية اللازمة لتسيير المؤسسات التربوية، مسؤولية اقتصادية عظيمة حيث يسبق العامل الاقتصادي اتخاذ أي قرار يسمو إلى التوسيع التربوي.

5- العوامل السياسية:

لا تشكل التربية استثناء للقاعدة التي تعتبر السياسة مصدرا لاتخاذ القرارات فالقرار السياسي هو الذي يحدد الميزانية التربوية وكيفية تصريفها.

يعمل كل نظام سياسي على توثيق وتعميق سيطرته بتسخير التعليم بطريقة يخدم أهدافه بها، فقل بكون التعليم محصورا على فئة ، كما أنه قد يهتم حسب سياسة كل نظام ، فالقرار السياسي هو الذي يحدد ما إذا كان من الأفضل قبول كل التلاميذ اللذين هم في سن الدراسة، حتى لو اقتضى الأمر اكتظاظ الفصول الدراسية كما هو الحال في الجزائر .

و إلى جانب احتكار النظام لمحتويات البرامج التعليمية وأهدافها والتي تحدد تبعا لسياسة الدولة نابعة من فلسفتها العامة وسياسة ثقافتها، فإنه هو الذي يحدد ما إذا كانت الدولة هي الوحيدة التي تشرف على التعليم بمؤسساته وبرامجه، أم هناك حرية امتلاك هذه المؤسسات.

6- العوامل الدينية:

قبل أن تظهر كلمة الايدولوجيا بمعناها الحالي إلى الوجود، كانت هناك العقيدة الدينية و لازالت حتى أيامنا هذه وخاصة في الدول النامية، عاملا مهما في توجيه الأفراد و الجماعات، ومحور أفكار الناس ومعتقداتهم، والمؤثرة على تصرفاتهم وأنماط سلوكهم.

و اهتمامنا بالعامل الديني يقودنا إلى التحدث عن الدين الإسلامي كطاقة موجهة إلى الغير يساعد في نشر نوع من التربية وازدهارها، وفي ذلك آيات وأحاديث متعددة تحث وتشجع على طلب العلم والتخلق بالأخلاق الفاضلة.

وبهذا كانت نتيجة المبادئ الإسلامية وتعاليمها السمحة، ازدهار التربية والتعليم في العالم الإسلامي.

7- العوامل اللغوية:

إن أهمية اللغة في التربية جد بالغة، كونها كاملا للحفاظ على استمرارية التاريخ و الحضارة وعاملا مؤثرا على ما يمكن تعلمه، جعل هذا من أوائل الخطوات التي يقوم بها مسؤولوا التربية في الجزائر اهتمامهم بلغة التعليم والعمل على التعريب التدريجي حتى تأخذ اللغة العربية موقعها الطبيعي كلغة التعامل والعمل.

إستعمال اللغة العربية في التدريس الابتدائي يؤدي حتما إلى إستعمال نصوص تعبر عن حضارة الشعب الجزائري وثقافته، ردا على محاولة الاستعمار الفرنسي منع التعليم باللغة العربية يهدف قطع العلاقة بين المجتمع الجزائري وثقافته العربية الإسلامية.

بسردها للعوامل المختلفة المؤثرة على عملية التعليم كحدث إجماعي ، نكون قد عبرنا عن مدى وجوب الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي الحساس بمحاولة قدر الإمكان تفهم جميع تلك العوامل و تكييفها، و عليه يتوجب علينا فهم تطور التربية ومؤسساتها بالجزائر عبر المراحل التي مر بها هذا القطاع.

8- تطور التعليم في الجزائر :

مر التعليم و مؤسساته بمراحل عديدة لا بد من التعرف عليها. هي مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي :

9- المؤسسة التربوية ما قبل الاستعمار الفرنسي :

وهي مرحلة تمتد من دخول الاسلام إلى الجزائر حتى دخول الاستعمار الفرنسي كانت ميزة هذه المرحلة أنها بقيت دائما مصبوغة بصبغة واحدة⁽¹⁾ وهي الثقافة العربية الإسلامية ، والمتفاعلة مع احتياجات الشعب وظروف معيشته.

كان في هذه المرحلة من الزمن التعليم مسؤولية جماعية، بتعاون الكل لإنشاء أماكن التعليم بوقف المال لخدمتها. وكانت من أهم المؤسسات التي ساعدت على نشر التربية والتعليم في الجزائر آنذاك، المساجد، الكتاتيب والزوايا والروابط والمدارس.

وكانت هذه المؤسسات تقوم بدور رائد في التربية والتعليم باختلاف أحجامها وأماكنها وكان أهم أهدافها تحفيظ القرآن، وإعطاء الدروس الفقهية كما كانت تعمل فيما بينها بالتكامل، كان ينتقل حفاظ القرآن إلى ثانوية ذلك الوقت وهي الزاوية.

إلى جانب وجود المدارس والتي من أشهرها مدرسة مازونة المؤسسة في أواخر القرن العاشر.

⁽¹⁾ غياث بوفلجة: مرجع سابق، ص24.

10- المؤسسة التربوية في عهد الاستعمار الفرنسي :

حاول الاستعمار محاربة اللغة العربية وثقافتها، هادفاً إلى حصر مهمة المساجد في الصلوات و قراءة القرآن الكريم. من الخطوات الأوائل التي قام بها هي الإستيلاء على أملاك الأوقاف التي تمول الخدمات الثقافية والدينية والاجتماعية للمسلمين حيث صدرت كل الأملاك الدينية . بقى الحال هكذا و ان تم بناء بعض المدارس فكانت، إما للأوروبيين إما لمحاولة استيعاب أكبر العملاء .

عرفت هذه المرحلة حركة تجديدية غير عادية، قادها عبد الحميد ابن باديس، وتجسدت فيما بعد في جمعية العلماء المسلمين.

عملت الجمعية على بناء المدارس الخاصة والتابعة لها، بهدف التعليم والوعظ والإرشاد التطور العلمي و التكنولوجي. لقد تم بناء هذه المدارس في مناطق مختلفة من الوطن بفضل تبرعات الشعب إلا أن هذه الجمعية لاقت مضايقات، حتى تم القضاء عليها، ولم يبق سوى المؤسسات التربوية الفرنسية.

كانت البوادر الأولى لهذا التحول صدور بعض التشريعات والقوانين التربوية التي ظهرت بعد الاستقلال مباشرة والتي نزعَت في غالبيتها إلى إزالة أو تعديل أثر التشريعات والقوانين السابقة، حيث تميزت الفترة الممتدة من 1962 إلى 1970 بتتصيب لجنة عليا للإصلاح في 15 ديسمبر 1962⁽¹⁾ ، تلتها لجنة تقنية للمواقيت والبرامج، نشرت تقريرها سنة 1964، كما شكلت لجنة عليا لإصلاح المنظومة التربوية سنة 1969، وقد تركز عمل هذه اللجان على فتح باب المدارس أمام التلاميذ دون أي تمييز وتعريب بعض المواد وتهيئة برامج اللغة العربية والمواد الاجتماعية إلا أنه لم تسجل تغيرات معتبرة على المستوى البنيوي.

(1) عبید أحمد حسن: "فلسفة التعليم الإلزامي"، مجلة تعليم الجماهير، المجلد الأول العدد الأول، الجهاز العربي لمحو الأمية، ديسمبر 1974، ص 83-84.

وخلال السنة الدراسية 1976 صدرت نصوص وتشريعات ذات أهمية أساسية تتضمن التنظيم الجديد للتربية والتكوين ، حددت الفلسفة الشاملة للمنظومة التربوية الجديدة واتجاهاتها ومبادئها الرئيسية ، كما حددت بنيتها ومضامينها وطرائقها ، ثم صدور الميثاق والدستور سنة 1976 اللذين أعطيا أهمية كبرى للمنظومة التربوية وقد صاحب هذه الفترة عدة مخططات تنموية كان أولها المخطط الثلاثي الذي أرسى قواعد لتنمية البلاد منها تأميم البنوك والشركات، ثم المخطط الرباعي الأول والثاني اللذان برزت فيهما أهداف جديدة التربية أهمها :

رفع المستوى الثقافي والتقني الأمة، وتحقيق ديمقراطية التعليم، والربط بين التعليم و حاجات السوق أي (سوق العمل).

وقد رافق هذه المخططات الشاملة مخطط خاص لتنمية التربية، ضم أهداف تربوية هامة، أبرزها التوسع في التعليم توسعا يتفق مع الموارد المتاحة والبدء في تجديد مضامين التربية، وإرساء قواعد التعليم الأساسي والاهتمام بالبحوث التربوية، وإنشاء أدوات مراقبة وضبط تقويم و مراجعة.

وقد فصل هذا المخطط الأهداف تبعا لكل مرحلة⁽¹⁾ ، حيث بنى على تصورات بعيدة المدى لمدة عشر سنوات، بالإضافة لما كانت تقوم به الدولة من مخططات تنموية في ظل سياسة التوازن الجهوي بين ولايات التراب الوطني.

⁽¹⁾وزارة التربية والتعليم: إصلاح التعليم 1974-1977، الجزء الأول، آفاق بعيدة، الجزائر ديسمبر 1973، ص5.

المبحث الثاني: مؤسسات التعليم و التكوين

1- مؤسسات التعليم ونظمه بعد الاستقلال :

لم يكن التنظيم التربوي الاستعماري يخدم الشعب الجزائري وطبقاته المحرومة في الأرياف والقرى ولا حتى المدن، لهذا كان لا بد من إيجاد حل يتماشى ومتطلبات الظروف الجديدة. ورثت الجزائر قلة الهياكل بعد الاستقلال و قلة الإطارات، ومشكل سيطرة اللغة الفرنسية إلى جانب انحصار التعليم على طبقات دون أخرى.

بهذا عاشت الجزائر ظرف، عرفت ظاهرة تقلص من إمكانيات التحفيز على إحداث عملية التنمية الشاملة لأي مجتمع، ذلك لأن ارتفاع عدد الأميين وكذا ضعف المستوى التعليمي لا يساعد القائمين على عملية التنمية من سرعة تأهيل فئة الأميين حتى يمكنهم القيام بالأعمال اليدوية أو الإدراكية المرجوة منهم.

و من ثم، فإن ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض نسبة الأمية يفسح المجال واسعا أمام المجتمع لتحقيق تعديلات نمو مقبولة نسبيا.

وبهذا عملت الجزائر على تسيير التنظيم الموروث بكل محاسنه ومساوئه، حتى لا يصاب الجهاز التعليمي بالشلل، واعتبرت المدرسة أهم المؤسسات المجتمعية المسؤولة رسميا عن عملية التطبيع الاجتماعي، فهي تعد مؤسسة ثقافية واجتماعية مرتبطة بتاريخ المجتمع بكامله.⁽¹⁾

هذه الوضعية الخاصة أوجبت على الجزائر أن تتحمل مسؤوليتها اتجاه هذا القطاع الحساس حيث أصبح يتطلب فلسفة اجتماعية متميزة قائمة على أصول الثقافة العربية الإسلامية و مستندة إلى خصائص الأمة ونظرة الإنسان الجزائري.

⁽¹⁾ أبو الصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-

1945، دار البحث قسنطينة الجزائر، 1981.

أدى كل هذا إلى إعادة النظر في مبادئ وأهداف للمنظومة التربوية بمختلف مراحلها و مناهجها ومستوياتها، والعمل تدريجيا على التخلص من القيم الدخيلة عليها، مما جعلها تخضع لتحويلات عديدة ومختلفة أجريت عليها لضمان ملاءمتها باستمرار، حتى تستجيب لمطالب المجتمع الاقتصادية والثقافية، وتتماشى مع ما جاء في المخطط الخماسي ومصادقة المجلس الشعبي على القانون الخاص بتخطيط مجموعة الدارسين، عدل بعدها الميثاق سنة 1986 والدستور سنة 1989.

وقد ركزت مجمل هذه التشريعات والمواثيق و المخططات على تبني أهداف التنمية في جميع القطاعات. هذا لكونه لا يشك أحد في أن التقدم في التعليم، من توسع في نطاق التمدرس وتمديد فترة التعليم تساعد بشكل إيجابي وسريع في نمو اقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط، وبذلك يتحصل لها تقليص ظاهرة الفقر لأن الاستثمار في التعليم مكمل ومتمم الاستعمار والموجه للرأسمال النادي باعتبار أن هؤلاء المتعلمين يسعون جاهدين إلى توفير التعليم لأولادهم.

ولعلا لاستثمار الواسع في التعليم الابتدائي والمتوسط الذي يساعد على توجيه اليد العاملة نحو استثمارات إنتاجية⁽¹⁾ هو بمثابة أهم العناصر الأساسية التي ساهمت في تحقيق معجزة التنمية . فحسب تقرير الوكالة الدولية للشغل، فإنه كلما ارتفعت النفقات العمومية كلما زادت النفقات المخصصة للتربية.

كما أن أغلبية البلدان الفقيرة قد تدهورت الوضعية التعليمية بها خلال الفترة 1980-1990 و ذلك لأجل رواتب الأساتذة⁽²⁾، والنفقات المخصصة لكل تلميذ، وحجم الأقسام ومعدلات التمدرس وكذا كمية ونوعية العتاد البيداغوجي.

⁽¹⁾ نيكولاس بيرنيت وكاري ماريل وهاري انطوني باترينوس: تحديد أولويات الإستثمار في التعليم، التمويل والتنمية ديسمبر 1995، المجلد 32 العدد 04 ص 40-41.

⁽²⁾ l'ajustement structurel sur l'emploi et la formation des enseignants, programme des activité sectorielles, Bureau international du travail, Genève in « Baisses des salaires et surcharges des classes », Travail (Magasin de L'OTD), N16, Juin-Juillet, 1996, p9-10.

إضافة إلى أن استفحال ظاهرة الفقر وعدم المساواة كانت لها آثار سلبية على التربية ذلك كون الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف تتوجه أكثر فأكثر إلى توقيف أولادها عن الدراسة مبكرا، وقد يساهم في انتشار وتفشي هذه الظاهرة تقليص أو إلغاء النفقات الاجتماعية، ذلك ما حاولت الجزائر تفاديته عبرة كل سياستها التربوية .

بعد أن تطرقنا إلى تطور التعليم ومؤسساته بالجزائر، نتجه الآن نحو طور آخر من حديثنا عن الدراسة الجزائرية لنقدم آخر ما توصلت إليه الإصلاحات التي عرفها الميدان، و أول من نلجأ إليه في نظرنا هو التكلم عن الانتقال من التعليم الابتدائي والمتوسط نحو التعليم الأساسي.

2- التعليم الابتدائي :

من بين ما ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، نظامه التربوي بهذا كان التعليم الأساسي مقسم عادة الاستقلال إلى مرحلتين (1) هما:

مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم العام وهو ما صار يعرف من بعد بمرحلة التعليم المتوسط. وهي مرحلة تخص من بلغوا سن السادسة، مدتها 6 سنوات، مع إضافة سنة سابعة للتلاميذ الذين يحضرون الشهادة الابتدائية، ينتقل تلاميذ السنة السادسة ابتدائي، والناجحون في المسابقة إلى الدراسة بالسنة الأولى من التعليم العام أو التعليم المتوسط، الراسبون فينتقلون إلى السابعة من التعليم النهائي. الناجحين منهم يشاركون في مسابقة الدخول إلى السنة الثانية من التعليم العام أو مسابقات اللحاق بمراكز التعليم التقني أو بمراكز التعليم الفلاحي. أما الراسبون منهم، فيبقون تحت رحمة الشارع أو يلتحقون بالمدارس الخاصة.

(1) بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص43.

عرفت هذه المرحلة الابتدائية عيوب يمكن حصر أهمها فيما يلي وهي عيوب أظهرت مع مرور الزمن وجوب إعادة النظر فيها:

✚ وجود حاجز مسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط، والذي هو سبب

إقصاء كثير من التلاميذ عن النظام التربوي وفي سن مبكرة.

✚ ضعف مستوى اللذين يتوقفون عن الدراسة عند هذا الحد، وبالتالي صعوبة تأهيلهم

مهنيًا بمراكز التكوين المهني.

✚ استحالة التحاقهم بعالم الشغل نتيجة أصغر سنهم، وذلك حسب القوانين السارية

المفعول والتي تمنع عمل الأطفال القاصرين.

✚ إمكانية رجوع هؤلاء التلاميذ في تعداد الأميين نتيجة لضعف مستواهم.

هذه الأسباب تجعل من هذه الفئة فريسة الشارع وما يشمل من مخاطر. هذا و اجمع المختصين على أن غالبية الأطفال المطرودين في هذا السن ينتمون إلى أسر جاهلة فقيرة وكثيرة العدد، تسكن أحياء شعبية يكثر فيها الجانحون.

3- التعليم العام أو التعليم المتوسط :

وهو يستقبل التلاميذ الناجحين في مسابقات الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط وهي مرحلة تدوم أربعة سنوات يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام والتي تعرف بشهادة التعليم المتوسط، كما يلتحق تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط والناجحون إلى مرحلة التعليم الثانوي.

عرف هذا الطور من التعليم الأساسي عيوبًا تتدرج تحت باقي العيوب المعروفة في النظام التربوي الموروث، يمكن حصرها فيما يلي :

✚ ازدواجية في طبيعة التعليم، فهو إما نظري عام لا ينتج سوى إداريين، وإما تقني

ومهني مثلما يقدم في المتاقن.

ازدواجية في لغة التكوين، ونقصد وجود شعبة المعريين و شعبة المفرنسين أو ما يطلق بمزدوجي اللغة، وذلك خلق مشكلة اللغة على التلاميذ في وقت مبكر وما يترتب عن ذلك في المجتمع.

لم يكن هذا التعليم شموليا، حيث لم يكن لا إجباريا ولا متوفرا لكل طفل في مناطق الوطن، وهذا متناف و ديمقراطية التعليم التي سبق وأن تطرقنا إليها.

تغلب الطريقة الإلقائية والتمركز بحول المعلم أو الأستاذ.

إلى جانب كل هذه العيوب التي عرفها الطورين الأول والثاني من التعليم والتي أوجبت على المسؤولين إعادة النظر في هذا النظام التربوي، جاء التطور الاقتصادي والاجتماعي يكون هو الآخر عاملا مهما في إصلاح التعليم في الجزائر فلقد عرفت الجزائر بعد استقلالها تطور كبيرا، بهذا زيادة تطور المنظومة التربوية وصار بها المزيد من الإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة إلى ظهور الحاجة إلى عمال مهرة وتقنيين، بالتالي الحاجة إلى تطوير المنظومة التربوية لكي تتماشى مع متطلبات الصناعة الجزائرية، وعدها بما تحتاج إليه من الأخصائيين.

4- خصائص التعليم الأساسية:

من خصائص التعليم الأساسي إدماج كل من التعليم الابتدائي و المتوسط في مرحلة واحدة متكاملة تدوم 9 سنوات، مع إدخال مواد تقنية ببرامج الدراسة، وذلك لمسايرة التطور الاقتصادي للجزائر، فصارت مدارس هذه المرحلة معروفة بالمدرسة الأساسية المتعددة التقنيات.

عليه ظهرت المدرسة الأساسية متماشية مع الخطوط العريضة الأنفة الذكر والتي من أهم خصائصها :

دوام تسع سنوات لكل طفل وهي سنوات التعليم الإلجباري.

ضمان قدر متساو من المعلومات لكل طفل، حيث تعتبر مرحلة التعليم الأساسي مرحلة إلزامية و موحدة البرامج التكوينية.

توحيد لغة التعليم، وبالتالي القضاء على الازدواجية اللغوية في هذا الطور من التعليم، وإعطاء اللغة العربية مكانتها الطبيعية.

ربط البرامج التعليمية بالقيم العربية الإسلامية، وبذلك تفاعل التنظيم التربوي مع الوسط الاجتماعي وعاداته وتقاليده.

تعويد التلاميذ على العمل اليدوي وترغيبهم فيه، وذلك يربط الدراسة بالعمل.

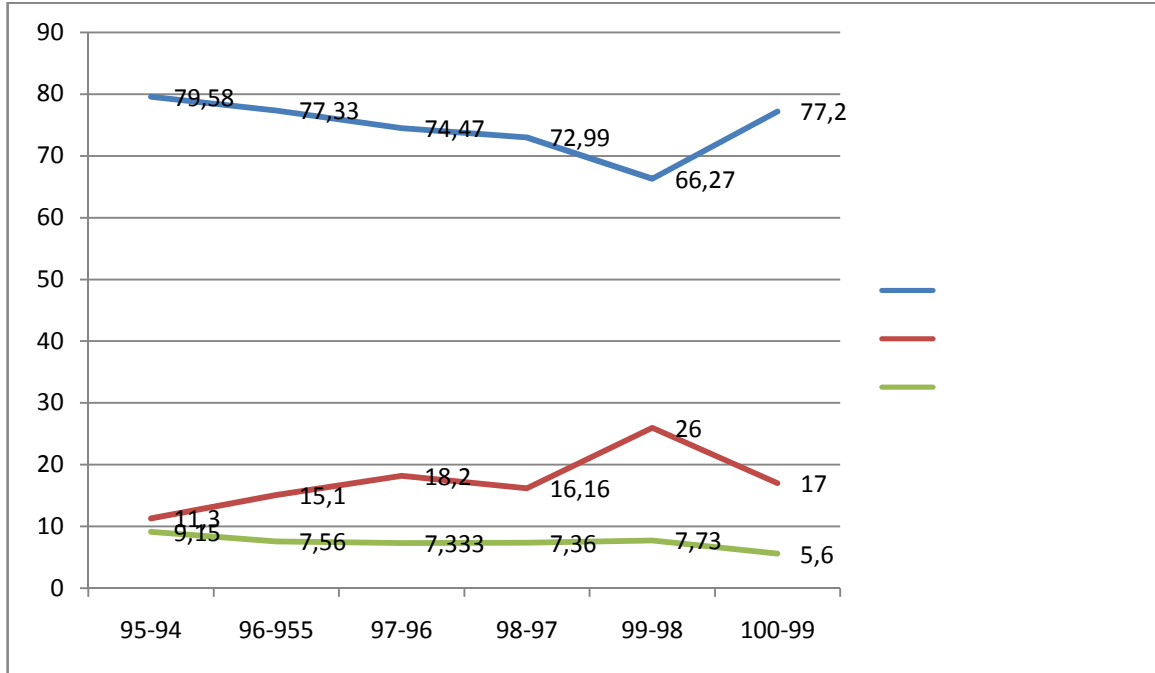
مراعاة نمو قدرات الطفل عند وضع البرامج.

إذا انظرنا إلى الجانب النظري للمدرسة الأساسية وإلى الأهداف التي تصبوا إليها يمكن القول أن المدرسة الأساسية هي تلك النظرة التي يناهز بتحقيقها المربون المعاصرون . إلا أن الواقع يثبت أنها لازالت تتخبط في مشاكل، إذ أن المدرسة الأساسية تتطلب إمكانيات مادية وبشرية هائلة، فهي تتطلب الإقلال من عدد التلاميذ بالفصول الدراسية إلى جانب متطلبات المخابر الضرورية للأشغال التطبيقية ، إلا أن الأزمة الاقتصادية و النمو الديموغرافي السريع لم يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من المدرسة الأساسية . كما أن البرامج الدراسية للمدرسة الأساسية لم تستقر، بل بقيت هدفا لتعديلات متكررة، وهو ما يؤثر سلبيا على مردودية المعلمين والأساتذة ، وبالتالي إلى نقص فعالية المدرسة الأساسية ككل .

نظرا لهذا الوضع الغير المستقر للنظام التربوي في هذين الطورين، وكذا تعدد اللجان في الوقت الراهن لمحاولة معرفة سبب عدم نجاح هذا التعليم الأساسي رغم الإمكانيات التي حظي بها ونظرا لارتباط موضوع بحثنا بالتكوين المهني و الذي يعتبر امتداد طبيعي للأطوار الأوائل من التعليم ارتأينا تقديم بعض الأرقام و النسب معبرة عن نسب النجاح

والإعادة والتخلي أو الخروج من التعليم في الطورين الأول والثاني من التعليم الأساسية ، وهذا فيما يخص كل السنوات الدراسية ما بين السنة الدراسية 94-95 إلى 99-2000

شكل رقم 01:



المصدر: وزارة التربية الوطنية مديرية التخطيط المديرية الفرعية للإحصائيات.

التعليق:

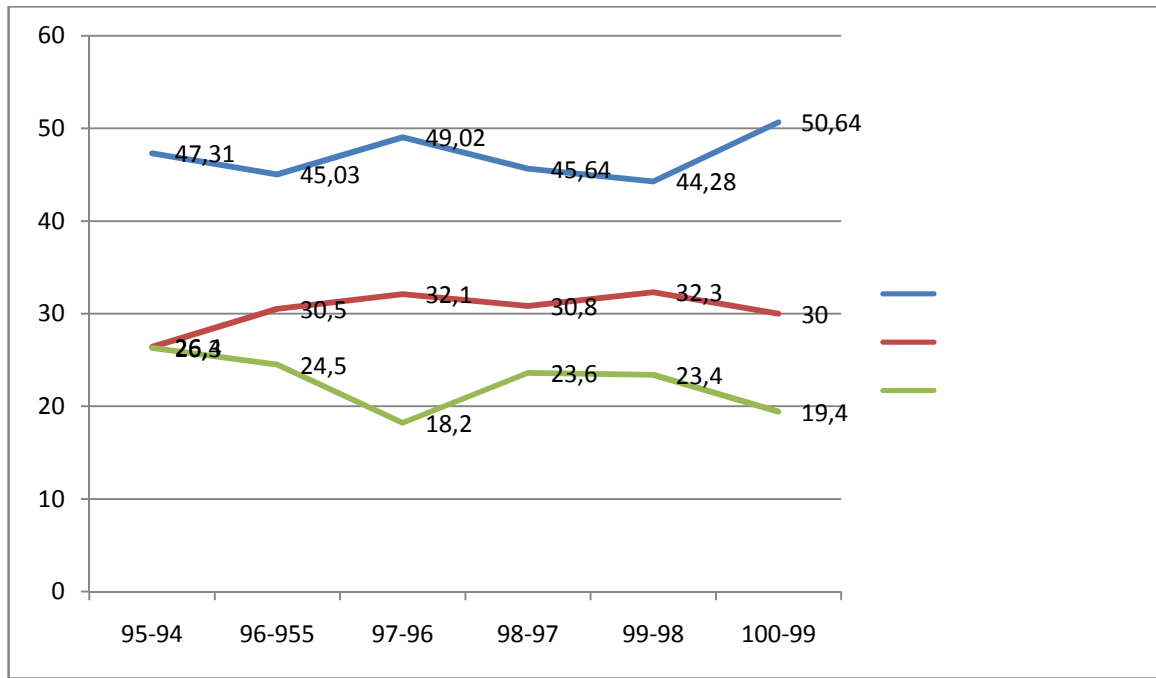
يبين لنا هذا المنحنى نسب الانتقال والإعادة والتخلي أو الخروج في نهاية الطور التعليمي الأول. الانتقال من السنة السادسة إلى السنة السابعة أساسي لسنوات الدراسة المذكورة. ما يجدر الإشارة إليه هو أن رغم وجود نسبة التفوق تزيد في أغلب السنوات الدراسية عن 70%، إلا أن نسب الإعادة تبقى مرتفعة حيث في غالبية الحالات تفوق 10% ونجدها و صلت في السنة الدراسية 98-99 إلى حد 26% وهي من أعلى النسب وخاصة إذا ما ربطنا هذه النسبة بنسبة التفوق التي تدنت إلى 66% في نفس السنة الدراسية .

أما عن التخلي أو الخروج فرغم تدني النسبة من 9.15 % في سنة 94-95 إلى أنها تصل إلى 5,6 % في نهاية 99-2000 وهذا يدل استقرارها في باقي السنوات فيما يقارب 7%، فهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بعالمي السن من جهة وكذا عامل إلغاء مسابقة الانتقال من جهة أخرى. فما هو يا ترى مصير هؤلاء الأطفال القاصرين الذين ليسوا في السن القانونية للعمل، ولا في سن يسمح لهم التقدم نحو مراكز التكوين.

شكل رقم 2:

نسبة الانتقال لإعادة، التخلي والخروج في نهاية السنوات الدراسية

2000-99/99-98/98-97/97-96/96-95/95-94



المصدر: وزارة التربية الوطنية مديرية التخطيط المديرية الفرعية للإحصائيات.

التعليق:

يبين هذا المنحنى نسب الانتقال، الإعادة، التخلي والخروج بالنسبة لطور الثاني أي الانتقال من السنة التاسعة نحو الثانوي، وهذا وفق نفس السنوات الدراسية المذكورة سابقا. الملاحظة الأولى التي يجب الإشارة إليها في هذا المنحنى هي انخفاض نسب الانتقال في الطور الثاني منه في الطور الأول، فإنها تتضاعف في الدور الثاني، وهي بهذا تخلق

جمهور يتوجه نحو الشارع وجمهور أكثر حفا يتوجه نحو مراكز التكوين المهني، العمومية منها والخاصة لأن سنهم و مستواهم يسمحان بهذا.

و هذا الشكل له خصوصية حيث يتجلى لنا بصفة تلقائية مدى تأثيره بصفة مباشرة على المضي قدما نحو الاستثمار في هذا القطاع. حيث نسبة الفشل الدراسي في الطور تناهض 50%

5- التعليم الثانوي والتقني واقعه ومشاكله:

كانت عملية انتقائية التعليم في السنوات الأولى للاستقلال نتيجة هي جعل حدود بل عراقيل في الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي. و رغم تغير الأمر بعد الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي الجزائري كما ذكرنا فيما سبق، بقيت نسب النجاح غير كافية نسبيا. تدوم هذه المرحلة 3 سنوات وتنتهي بشهادة البكالوريا، التي تخول الطلبة الالتحاق بالجامعات ومعاهد التعليم ، كما تعتبر هذه المرحلة حلقة وصل التعليم الأساسي و التعليم العالي. ينقسم التعليم الثانوي إلى قسمين :

التعليم الثانوي العام ، ويقدم في الثانويات العامة.

التعليم التقني، ويقدم بالثانويات التقنية والمتاقن، وهو الجانب الذي يكثر التركيز عليه في السنوات الأخيرة.

رغم كل هذا لا يزال هذا التطور التعليمي يشكو من نقص سواء من ناحية البنية أو الأساتذة، إلا أن أهم مشكل يواجه التعليم الثانوي والتقني يبقى قصوره في تلبية متطلبات السوق.

يضاف إلى هذه المرحلة مشكلة قد نجدها في جميع أطوار السلك التعليمي وخاصة الأساسي و الثانوي منه وهي ضرورة إنجاح نسبة معينة من التلاميذ و الطلبة وذلك رغم انخفاض مستوياتهم و معدلاتهم، وهذا ما سيؤثر على مستوى الطلبة في هذه المرحلة من التعليم. هذه الوضعية استلزمت إعادة النظر في التعليم الثانوي ووجوب إصلاحه.

بدأ إصلاح هذا الطور التعليمي بمحاولة إقامة ما يلي :

✚ تعزيز التعليم التقني والمواد العلمية والتكنولوجية.

✚ التنسيق بين برامج التعليم الأساسي والتعليم الثانوي.

✚ تفتح أكبر لهذه المؤسسات على المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

✚ إدخال تعديلات على الشهادات الممنوحة.

✚ منح الراسبين شهادة نهاية التعليم الثانوي تسمح بالمشاركة في مسابقة الدخول إلى

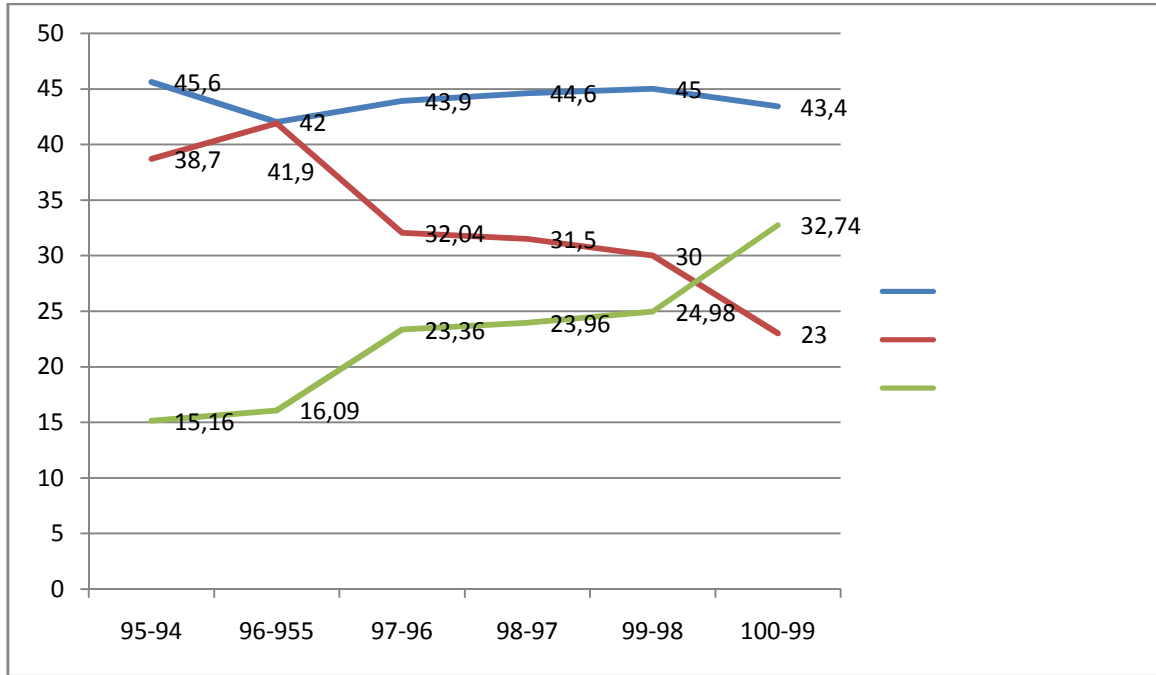
بعض التخصصات الجامعية والالتحاق بعالم الشغل.

لهذا يمكن التعليم الثانوي والتقني من تحقيق بعض أهداف كمضاعف قدرات الاستقبال وعدد الخريجين و ذلك نتيجة الجهود المبذولة. إلا أنه بقي على القطاع التعليمي أن يجسد الإصلاحات المسطرة ، والتي ذكرنا بعضها، وهذا من أجل تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من الإطارات المتوسطة والتقنيين.

وبهذا و لتلبيان واقع هذا القطاع نأتي بهذا المنحنى الخاص بنسب الانتقال والإعادة والتخلي و الخروج في مختلف السنوات الدراسية السابقة ذكرها، فيما يخص نهاية الدراسة لهذا الطور.

شكل رقم 3 :

نسبة الانتقال،الإعادة، التخلي و الخروج المسجلة في نهاية السنوات الدراسية
/2000-99/99-98/98-97/97-96/96-95/95-94
بالنسبة للطور الثالث في امتحان البكالوريا



المصدر: وزارة التربية الوطنية مديرية التخطيط المديرية الفرعية للإحصائيات.

التعليق :

قد يكون انخفاض نسبة النجاح والانتقال في نهاية هذا المستوى الدراسي بالنسبة للمستويين السابقين أمر طبيعي نوعا ما، إلا أن هذه النسبة تتخفف انخفاض محسوس يجعلنا نتساءل عن دواعيه و أسبابه، من جهة أخرى فإن نسبة الإعادة ترتفع ارتفاعا محسوسا و تصل إلى ما يقارب 40 %.

أما عن نسبة التخلي أو الخروج فهي الأخرى ترتفع جدا في هذا المستوى النهائي من الطور التعليمي، ويبقى هكذا يعرف أكبر مستوى من الرسوب المدرسي وبشكل بطبيعة الحال جمهور جديد قد يوجه إما نحو الشارع وإما نحو مراكز التكوين المهني.

القراءة السوسولوجية:

بالرجوع إلى الشكل رقم 3 نجزم أن الإدراك الجماعي و التصور الناتج يكاد يكون نتيجة حتمية توحى بالاستثمار في هذا القطاع الجريح الجديد و الذي قد يصبح الدورادو غير مصرح به.

6- التعليم العالي تطوره ومشاكله:

مر التعليم الجامعي بعدة مراحل في إطار صيرورة التطور الذي عرفته مختلف القطاعات ببلادنا وذلك لمسايرة التحول الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطورات السياسية.

عرف التعليم الجامعي مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

المرحلة الأولى : وتمتد من الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1970 وهو تاريخ إنشاء

أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي هي مرحلة تميزت بفتح جامعات بالمدن الكبرى.

المرحلة الثانية: وتبتدئ من سنة 1970 سنة إحداث وزارة متخصصة التعليم العالي

والبحث العلمي، وإصلاح التعليم العالي، ومن أهم الإصلاحات محاولة تغيير النظام البيداغوجي المنبع الموروث عن الفرنسيين.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة ظهرت فيها إلى الوجود الخريطة الجامعية، والتي كانت

تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي وتحديد الاختبارات من أجل العمل على توفيرها وتعديد التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في البلاد.

احتفظ قطاع التعليم العالي مثله مثل باقي مراحل التعليم الأخرى على خصائص من أهمها:

ديمقراطية التعليم و بالتالي وجوب التوسيع السريع لهذا القطاع.

التعريب، حيث عربت هكذا بعض التخصصات كالفلسفة والتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع...

الجزارة، وتعني العمل إلى التكوين المكثف للمكونين الجزائريين، إذ لا يمكن لأي جامعة أن تستمر وتتطور إلا باستقرار سلك التعليم بها واعتمادها على أبنائها.

كما عرف هذا القطاع هو الآخر مشاكل يمكن حصرها في:

قلة الهياكل لاستقبال الطلبة و الأساتذة.

ضعف المكتبات الجامعية، وخاصة في بعض التخصصات المدرسة باللغة العربية

نقص المستوى التكويني العام الناتج عن الأسباب المذكورة آنفا.

رغم بعض المشاكل التي تواجه الجامعة الجزائرية، إلا أن استقرار التنظيم البيداغوجي و اكتساب الأساتذة الخبرة والتركيز على الكيف إلى جانب الكم.

كون هذا الطور التعليمي لن يدخل في موضوع بحثنا فنفضل علم التعمق فيه.

بهذا يمكن استنتاج وبكل بساطة مما سبق، أن قطاع التعليم يعاني من دون شك من مشكلة عدم الاستقرار وهذا في كل أطواره.

إن واقع السياسة التربوية في الجزائر وما تضمنته من مبادئ وأهداف تربوية لم تكن مدققة و مدروسة بكيفية جيدة، ومن العسير أن نجد حدود واضحة مرسومة رسما علميا ومنهجيا منظما بين الغايات و الأهداف والمرامي المختلفة مما يجعلنا نقول أن السياسة التربوية ليست قائمة على أسس سليمة رغما كل الجهود المبذولة والتي كان من أهم نتائجها التوصل إلى نتيجة إيجابية ولو من الجانب الكمي.

و تبقى مشكلة النوعية مطروحة رغم الاستقرار في محاربة الأمية، وهذا لبقاء معدلات التسرب من المدرسة مرتفعة، والتي يمكن إرجاع أحد أسبابها إلى قصور برامج التعليم، و يبقى واجب محاربة ومواجهة مشكلة الأمية إحدى الأوليات.

والمقصود هنا ليس الأمية الأبجدية فقط بل الأمية الكبرى وتعني بهذا الأمية الحضارية التي تعني فيما تعنيه عدم المقدرة على التعامل مع العصر، وهي الأمية المجتمعية التي تعني عدم التوقف عند امتلاك مهارات القراءة والكتابة والحساب إنما الارتقاء بهذا المفهوم إلى المستوى الحضاري وتحدي العصر.

يعتبر محو الأمية هذا - الحضارية - هو الركيزة الأساسية لعملية التطبيع الاجتماعي بتنمية الموارد الاجتماعية ككل، فالكفاية التعليمية مفهوم أساسي لبرامج التنمية و الاستثمار في القضاء على الأمية الحضارية يتبعه زيادة في الإنتاجية تفوق الزيادة المتوقعة الاستثمار في المشروعات الاقتصادية، لقد أظهرت إحدى الدراسات الأمريكية أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة 30% بعد سنة واحدة من الدراسة، بهذا تكون من الآثار الإيجابية لمحو الأمية بنوعها الأبجدية والحضارية بل إيجابية على المجال الديموغرافي و الاجتماعي عليه نتوصل إلى أهمية التكوين المهني والذي يعتبر امتدا طبيعى لشريحة من تلاميذ المنظومة التربوية.

فالتكوين المهني حلقة من حلقات التعليم باعتباره هو الآخر مؤسسة اجتماعية مسؤولة رسميا عن عملية التطبيع الاجتماعي وتلبية حاجيات سوق العمل وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء الثاني من هذا الفصل.

7- أهمية الاستثمار و دوافعه:

لعل من أهم ما تتميز الدول النامية تقشي ظاهرة التخلف بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي , و يعتقد أنه لا يمكن التخلص من هذه الآفة الجاثمة على هذه البلدان الا عن طريق الاستثمار الكثيف و المنتظم سواء في الموارد البشرية أو المادية منها .

و لانجاز تلك الاستثمارات المطلوبة في المجتمع فانه ينبغي تعبئة الادخار الضروري و اللازم لهذه العملية و ذلك من خلال أدوات تحويلية كقوة فعالة تعمل على تحقيق العلاقة المثلى بينهما .

و في عالم اليوم , نجد أهم أداة تحويلية تتولى مهمة توجيه المدخرات نحو الاستثمارات التي من شأنها المساهمة في تحقيق عملية نفعية بأبعادها الاقتصادية , الاجتماعية و الثقافية ,و التي غالبا ما تعتمد عليها الدول الأكثر تقدما في العالم , و المتبنية للنظام الرأس مالي جاعلة إياها في قمة هرمها المالي تشجيع و تحضير الاستثمار الخاص .

بناء على هذا ينبغي على كل مجتمع يسعى أن يكون في مصاف الدول المتقدمة توفير كل مقومات النمو الحضاري, و ذلك بالسعي الدعوب للقضاء على كافة مظاهر التخلف تحقيقا للتنمية الشاملة.

انتماء الجزائر إلى مجموعة الدول النامية الساعية لتحقيق استقلالها الاقتصادي بعد استقلالها السياسي , فإنها قد أخذت في بادئ الأمر بمبادئ النظام الاشتراكي في تسيير دواليب شؤونها الاقتصادية , معتقدة آنذاك بجدوى هذا النظام في تحقيق عدالة اجتماعية ورفاهية و باستقرار اجتماعي دائم.

اصطدمت كل هذه المطبوعات بخيبة أمل من جراء الفشل الناجم عن إتباع هذا النظام و تم أورثه للبلاد من مديونية أجنبية ثقيلة و تبعية اقتصادية كبيرة للعالم الخارجي.

توجب الأمر إعادة النظر من جديد في جميع الجوانب الحياتية للبلاد , وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية , و من ثم فقد تم وضع خطط و سياسات اقتصادية نتجت في عمومها نحو تحرير أكبر للاقتصاد معلنة بذلك تبنيتها اقتصاد السوق و من جملة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قصد إحلال الآليات القديمة لتمويل اقتصادها و إنعاشه باليات تتماشى مع طبيعة النظام الرأسمالي و الاقتصاد ألا و هو فتح الأبواب لرأسمال و استثمارات الخواص .

(أ) أهمية الاستثمار

تتجلى أهمية الاستثمار في اعتبار قاعدة الأساس في تحقيق عملية التنمية الشاملة , وذلك من خلال الزيادة في معدلات النمو حيث يعتبر أداة ناجعة تساهم بشكل إيجابي في مضاعفة ما هو موجود من الطاقات المتاحة و كل الموارد الأخرى سواء كانت مالية , مادية أو بشرية .

و هو بذلك السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق عملية مضاعفة الثروات التي من أهم نتائجها تحسين الأوضاع المعيشية للأشخاص الطبيعيين و كذلك تحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع و التطور لجميع المؤسسات في البلد .
و بهذه المنهجية يستطيع الاستثمار من تكوين علاقة فنية و اقتصادية و اجتماعية في الوقت نفسه¹ .

(ب) دوافع الاستثمار

تتحكم في عملية الاستثمار عدة عوامل و التي تدفع الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين العامين و الخواص إلى توظيف قوائهم النقدية .
و تعتبر إلى أن القرارات الاستثمارات يتم من اتخاذها من قبل الأعوان الاقتصاديين على اختلاف إجماعهم و تباين أهدافهم و غاياتهم حيث يتطلع متخذ القرار الاستشاري من ورائه إلى إشباع حاجاتهم الذاتية و/أو الموضوعية على النحو الذي يعتقدون انه الأمثل .

¹ محمد بلقسام حسن بهلول – الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي المؤسسة الوطنية للكتاب, 1990, 50

فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين فإن دافعهم هو الرغبة في تلبية إشباع مقبول لحاجاتهم الخاصة.

أما المؤسسات الاقتصادية فدافعها الزيادة في الأرباح الممكن تحقيقها و ذلك من خلال الاستجابة إلى رغبات عملائها بتطوير إيراداتها الإنتاجية و التحسين الكمي و النوعي للمنتج و قدرتها التنافسية مع مثيلاتها .

في حين يبقى دافع الدولة و هيئاتها من عملية الاستثمار هو تحقيق المنفعة العامة للمجتمع. و من أهم عوامل الاستثمار كون أي زيادة في الطلب على المنتجات يحتاج بالضرورة إلى جهد إضافي من المجموعة الإنتاجية برفع الإنتاج على النحو الذي يسمح بتغطية هذا الطلب الإضافي , و كذا وجوب حفاظ المؤسسة على حصتها في السوق أو الرفع منها دون السماح للمنافسين من استغلال ذلك بواسطة الاستثمار¹ و تجدر الإشارة إلى أن وجود الفوائض النقدية يعتبر شرطا لازما لتنشيط عملية الاستثمار , لكن هذا الشرط غير كاف حيث ينبغي أن تتوفر جملة من الشروط الأخرى منها .

الاستقرار السياسي و الأمن الاجتماعي , وجود سوق رؤوس أموال كقوة فعالة و كذلك انتشار الوعي الاستثماري عند المواطنين.

تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها القانونية.

الاستثمارات الخاصة:

و يقوم بانجازها الأفراد و /أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة و العامة التي تخضع إلى قواعد القانون التجاري .

و يميز هذا الصنف من الاستثمارات أن تحقق فوائد اقتصادية لأصحابها

تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة أثارها استثمارات إنتاجية

هي تلك الاستثمارات الموجهة لإنتاج السلع و خدمات و يكون الهدف من ورائها الحصول على عوائد مالية حقيقية استثمارات غير إنتاجية

¹ بيار ماري براديل ترجمة محمد رضا ,

, بيروت ص 963

هي تلك الاستثمارات الموجهة لخدمة المصلحة العامة و لا يراد بها تحقيق عوائد مالية ومثال ذلك المدارس, الجسور, المستشفيات....

استثمارات اجتماعية و هذا النوع من الاستثمارات هو الذي أثار فينا الفضول للبحث فيه و التساؤل العلمي عن ظهوره و مدى فعاليته في خدمة المجتمع (لقد ساهم في تغيير النتائج كما ساهم في التغيير الثقافي و السياسي)

كما أن غالبية البلدان الفقيرة قد تدهورت الوضعية التعليمية بها خلال الفترة الممتدة بين 1980-1990 و في نفس السياق رواتب الأساتذة , و النفقات المخصصة لكل تلميذ , وحجم الأقسام و معدلات التمدرس و كذا نوعية و كمية العتاد البيداغوجي , إضافة إلى أن استفحال ظاهرة الفقر و عدم المساواة في الدخول كما لها آثار سلبية على التربية , ذلك لان الفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف تتوجه أكثر فأكثر إلى توقيف أولادها عن الدراسة مبكرا, و قد يساهم في انتشار و تفشي هذه الظاهرة ذلك التقليل و محو النفقات الاجتماعية.

ضعف المستوى التعليمي:

يعتبر انتشار هذه الظاهرة من أهم العوامل التي تقلص من إمكانيات التحفيز على إحداث عملية التنمية الشاملة لأي مجتمع , ذلك لان ارتفاع عدد الراسبين و كذا ضعف مستواهم التعليمي لا يساعد عملية التنمية و في سرعة تأهيل فئة الأميين حتى يمكنهم القيام بالأعمال اليدوية أو الإدراكية الموجودة لديهم و من ثم فان ارتفاع المستوى التعليمي و انخفاض نسبة الأمية يفسح المجال واسعا أمام المجتمع لتحقيق معدلات نمو مقبولة نسبيا من ذلك المجتمع الذي تتفشى فيه تلك الظاهرة.

و معا لا شك فيه , بان التقدم في التعليم من توسع في نطاق التمدرس و تمديد فترة التعليم تساعد بشكل ايجابي و سريع في نمو اقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض و المتوسط .

و ذلك بإمكانها تقليص ظاهرة الفقر لان الاستثمار في التعليم مكمل و متمم للاستثمار الموجه لرأس مال العادي باعتبار أن هؤلاء المتعلمين يسعون جاهدين إلى توفير التعليم لأولادهم .

و لعل الاستثمار الواسع في التعليم الابتدائي و المتوسط الذي يساعد على توجيه اليد العاملة نحو الاستعلامات إنتاجية هو بمثابة أهم العناصر الأساسية التي ساهمت معجزة التنمية. و حسب تقرير تم إعداده لاجتماع خبراء التربية المنعقد بمقر المنظمة الدولية للعمل بجنيف, فانه كلما ارتفعت النفقات العمومية كلما زادت النفقات المخصصة للتربية.

8- المؤسسات التكوينية و البحث الاستطلاعي

تمهيد

عاشت الجزائر في العشرية الأخيرة بصفة خاصة تحولات اقتصادية و ثقافية واجتماعية بارزة تستلزم إعادة النظر في هيكله وتنظيم العديد من القطاعات الإستراتيجية. من بين هذه القطاعات لابد من إعادة النظر في هيكل تنظيم الفضاء الجزائري بشقيه ونعني بهذا النظام التربوي و نظام التكوين المهني الذي يعد أصلا امتدادا طبيعيا للمنظومة التربوية بشكل عام.

عليه يجب على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ان تجد امتدادا في ميدان التعليم و التكوين و تشمل الموارد البشرية وهذا لتفادي عدم الانسجام كمانه لابد أن تاخذ بعين الاعتبار التغيرات الخارجية و المحيط الدولي و التوجهات العالمية في تطوير أنظمة التكوين المهني لإدراج الديناميكية في الإطار العالمي.

لن تتمكن الجزائر من إدراج نظامها للتكوين المهني في هذا الإطار دون إدراج القطاع الخاص في المنظومة التربوية, و بالخصوص في شقها الثاني المتمثل في نظام التكوين المهني.

من جهة أخرى فإن عجز القطاع العام عن تلبية الطلبات التي تعرف تزايداً مستمراً في هذا القطاع يلح على وجوب إشراك القطاع الخاص و تشجيعه على الاستثمار في هذا الفضاء، خصوصاً أن آخر الإحصائيات في هذا الميدان أبرزت بشكل ظاهر العجز الذي يعاني منه القطاع في ميدان التكوين المهني رغم ارتفاع عدد مؤسسات الاستقبال بمختلف تخصصاتها و رغم رفع عدد الشعب إلى 21 شعبة تحتوي كل منها تخصصات عدة .

نظراً إلى كل ما سبق و منذ إقراره بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 91-141 المؤرخ في 11 مايو 1991¹. و المحلل لشروط إنشاء و مراقبة المؤسسات المعتمدة للتكوين المهني، فإن التكوين المهني الخاص عرف تطور مهم.

فقد أصبح هذا المجال للاستثمار الخاص يعتبر اليوم حقيقة ملموسة و راسخة في المشهد التربوي الوطني عموماً و مجال التكوين المهني الخاص على وجه الخصوص و الذي يعد بمستقبل مزدهر. لأنشأ القطاع الخاص للتكوين المهني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 141/91 على شكل شبكة حقيقية شاركت بطريقة قيمة في عملية التكفل بطلب التكوين فهو يتوفر على ما يقارب 500 مؤسسة ذات طاقة استيعابية تقدر بحوالي 30000 منصب تكوين.

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن التكوين المهني الخاص قد وجد من قبل، ولم يكن هذا المرسوم التنفيذي لسنة 1991 سوى إعادة إرجاع للتكوين المهني الخاص ضمن إعادة هيكلة الفضاء التربوي التكويني.

لقد كانت مؤسسات التعليم الخاص تسير وفق الأمر رقم 68-71 بتاريخ 21/03/1968 إلا أنه في سنة 1968 جاء الأمر 35/76 الموافق ل 16/04/1976 و الذي يرمي إلى تنظيم التربية و التكوين لنسخ الأمر السابق وهذا تزامناً مع مجيء الإصلاحات في شهر 02 من سنة 1987، و إقامة تحويل نحو الأمانة العامة للحكومة لمشروع أولي لأمر خاص بالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني من طرف وزير للتكوين المهني و العمل .

¹ Elsenhas ,hartmut : «La transition à l'économie de marché à partir d'économies sous-développées » - Dans [NAQD 1992/2 \(N° 3\)](#), pages 23 à 34

هذا المشروع لم يأتي بنتيجة لان الأمانة العامة للحكومة أجابت بوجوب قيام قانون لنسخ الأمر السابق.

في سنة 1990 أصدرت الإدارة المركزية للتكوين المهني إلى الأمانة العامة في الحكومة مشروع ثاني لمرسوم تنفيذي يحدد شروط إنشاء و مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني. تم في شهر 02 من سنة 1991 إرسال الأمانة العامة للحكومة المرسوم التنفيذي السابق ذكره بعد أن تم الأخذ بعين الاعتبار من طرف الإدارة المركزية للتكوين المهني, يجعل الملاحظات التي تقدمت بها مختلف الدوائر الوزارية في الحكومة .

في شهر 03 من نفس السنة شرع في دراسة المشروع المذكور أعلاه رسميا من طرف الأمانة العامة في الحكومة و مختلف الدوائر الوزارية, بقي الأمر كذلك إلى غاية مجيء شهر ماي من نفس السنة ,أين نشر في الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي رقم 91-141 بتاريخ 1991/05/11 يحدد شروط إنشاء و مراقبة المؤسسات المعتمدة الخاصة للتكوين المهني.

انطلاقا من هذا المرسوم يتجلى دور القطاع الخاص في التكوين المهني الخاص كفاعل نشيط و أساسي, باعتبار مطالب المساهمة في تغيير الوضعية الحالية للتكوين المهني كما عليه أن يتدخل كعامل مباشر في تخفيف العبء على الدولة, إلى جانب تطوير التكوين المهني المؤجل و الذي له دور مباشر في تسهيل إدماج الشباب في عالم الشغل و يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية التي سمحت بعودة القطاع الخاص ف التكوين المهني إلى:

1- الارتفاع السريع في الطلب على التكوين والذي كان يقابله العجز الملي للدولة الذي لم يعد يسمح لها أن تحافظ على نفس القدرة من الاستثمار في القطاع للتصدي لهذا الطلب وفق هذا و لتفادي اتساع الفجوة بين طلب التكوين و عرض مناصب التكوين, اللجوء نحو الاستثمار الخاص اتضح و انه الجواب الأمثل لهذه الوضعية

- 2- إلى جانب هذا، فإن اكتساب البلاد لموارد بشرية تكتسب بدورها تجربة و مهارة لآباس بها في ميدان التكوين، جعل التفكير فيها حتميا.
- فبالاعتماد على هذه الموارد البشرية أقيم القطاع الخاص لتدعيم القطاع العام.
- 3- كما لا يجب أن نتناسى إن هذا النشاط أي التعليم و التكوين في القطاع الخاص وجد منذ القدم و ما نقصده هنا قيام فئة لآباس بها من المعلمين و المكونين هذا النشاط لحسابها الخاص، إلا أن هذا كان يقام بصفة غير رسمية (1) فالقطاع غير رسمي يشكل مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- و من هنا أصبح من الأحسن و الأسلم تقنين هذا الميدان و تطبيق بتحديد شروط ممارسته.
- تطور و شيوع القطاع الخاص، و الذي بدأ الآن منذ حوالي 10 سنوات، سيبقى القطاع الخاص يتميز بالقدرة على التكوين معتبرة تضاف بطبيعة الحال إلى الجهد الوطني في التكوين المهني و الذي كان في السابق استثناء على ميزانية الدولة.
- فتكيف الخواص في تسييرهم لمعاملتهم مع الطلب على التكوين، ساعد على فتح المجال نحو آفاق جديدة في هذا المجال.

(1) وزارة التعليم و التكوين و المهني

9- التكوين المهني الخاص بالأرقام:

عدد المؤسسات المعتمدة للتكوين تصل إلى 518 و هذا بتاريخ 2001/03/31⁽¹⁾ إلا أن أغليبتها مكثفة في 5 ولايات من الشمال الجزائري و هذا راجع أساسا إلى تركيز السكاني الكبير في هذه الولايات و هي الجزائر ,تيزي وزو , وهران ,عنابة و بجاية فهي تشمل لوحدها 285 مؤسسة تكوينية و هذا ما يشمل حوالي نسبة 67 بالمائة من مجموع مؤسسات التكوين المهني.

تعود قدرة استقبال هذه المؤسسات المعتمدة مهمة حيث تصل القدرة الإجمالية إلى 32000 منصب تكوين في حين لا تتجاوز عدد الولايات التي تفوق قدرة استقبالها لأكثر من 1000 منصب بيداغوجي 7 ولايات هي الجزائر ,تيزي وزو , وهران ,عنابة و بجاية و قسنطينة و سطيف .

إن مجموع هذه الولايات يوفر ما يفوق على 15000 منصب بيداغوجي للتكوين و يمثل ما يقارب 60 بالمائة من مجموع القدرة الاستقبلية المعروضة من طرف مؤسسات التكوين المهني الخاصة.

يتبين لنا من خلال هذا العرض لبعض الأرقام كيفية توزيع مؤسسات التكوين المهني الخاصة , فرغم وجودها في 46 ولاية من أصل 48 تبقى هذه المؤسسات مكثفة في بعض الولايات التي تتميز بميزات لا تجدها في باقي الولايات.

عليه تبين لنا الأشكال التالية حصيلة القطاع الخاص في ميدان التكوين بعد عشر سنوات من تحريره و اعتباره في نفس الوقت منافسا و امتدادا للقطاع العام.

و هو عمل تم القيام به مع المستثمرين في هذا القطاع حيث يعتبر بعضهم نفسه مقاول باتم معنى الكلمة و أن استثماره هو نتيجة البحث عن إقامة مشروع مستقبلي ربحي حتى و أن كان ذات طابع خاص, في حين يرى آخرون أن فتح المجال إنما هو فرصة لتجربة جديدة قد

(1) وزارة التعليم و التكوين و المهني

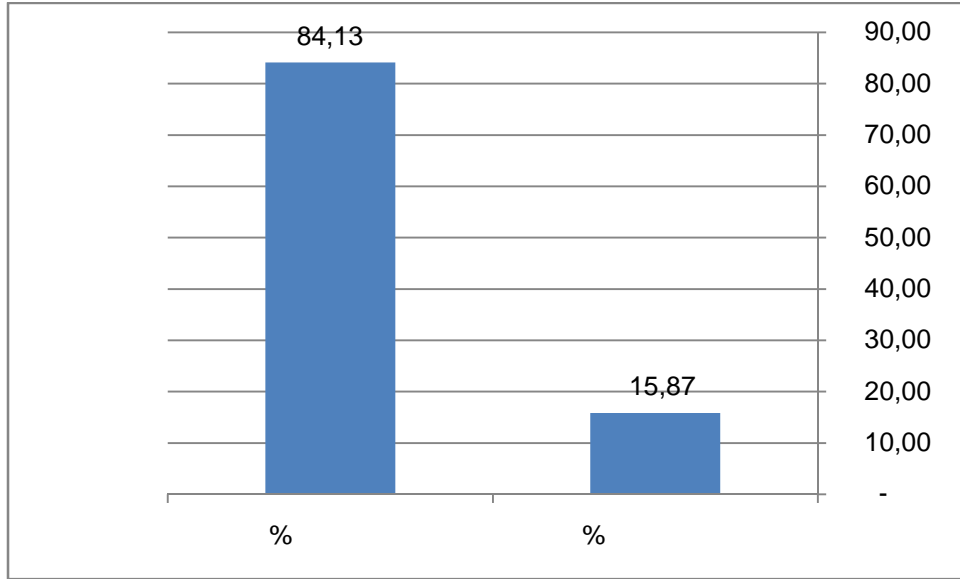
تكون مريحة. مرورا بمن خاض في هذا الميدان من اجل خلق مؤسسة عائلية في إطار تربوي. و هذا ما سيتجلى لنا عبر استعراضنا لعدة جداول قمنا باستنطقها من تمريرنا لاستمارة البحث على المقاولين الذين قبلهم و من تم حللنا إجابتهم عبرة تقنية اسبي اس اس.

*

| | | تسيير, تسويق, | | / |
|-----|----|---------------|----|---|
| 100 | 57 | 19 | 24 | |
| 16 | 11 | 2 | 3 | |
| 37 | 25 | 4 | 8 | |
| 153 | 93 | 25 | 35 | |

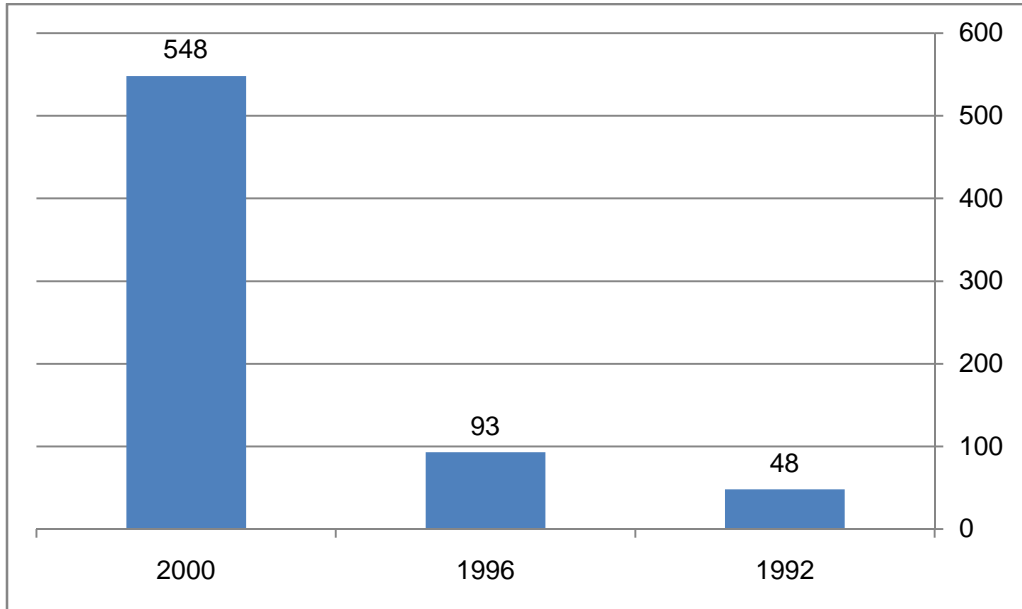
يمثل هذا الجدول مجموع المستثمرين الخواص في قطاع التكوين المهني, الذين التقيناهم لتمرير استمارة بحثنا. إلا أننا فضلنا إقامة باقي الجداول على 70 منهم.

الإمكانيات البيداغوجية للتكوين للتكوين



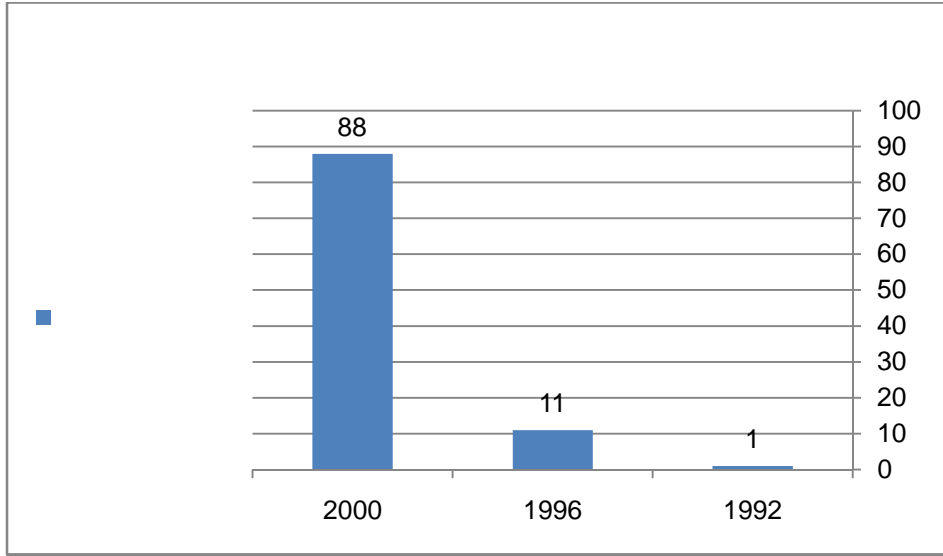
بالنظر إلى توصل إليه القطاع الخاص من ازدياد في عدد المؤسسات, فلقد أصبح يغطي ما يقارب 16% من مجمل القدرة البيداغوجية للتكوين المهني.

مراكز التكوين



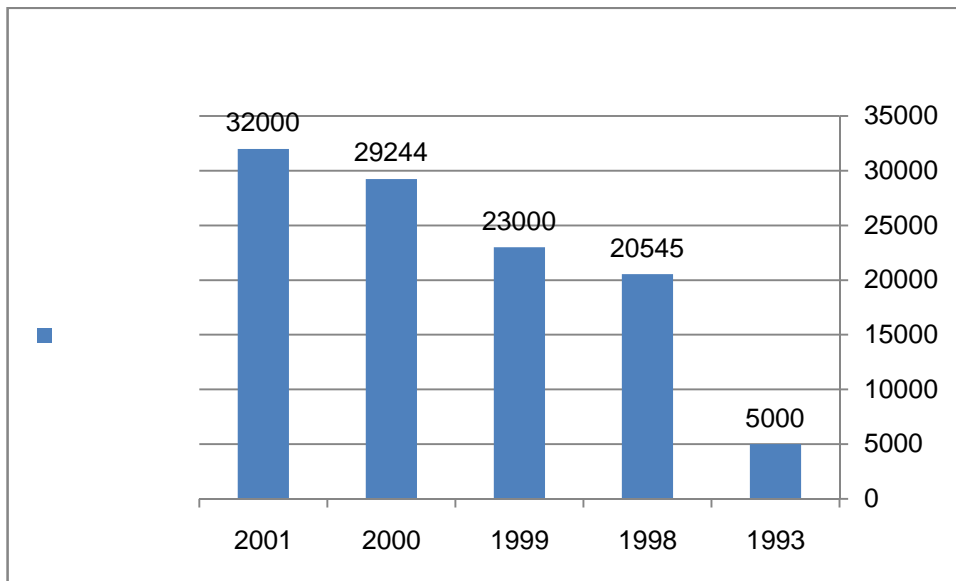
بلغت الاعتمادات وفق المرسوم الذي يحدد إنشاء و مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني , 548 اعتماد سنة 2000

الاعتمادات الملغاة



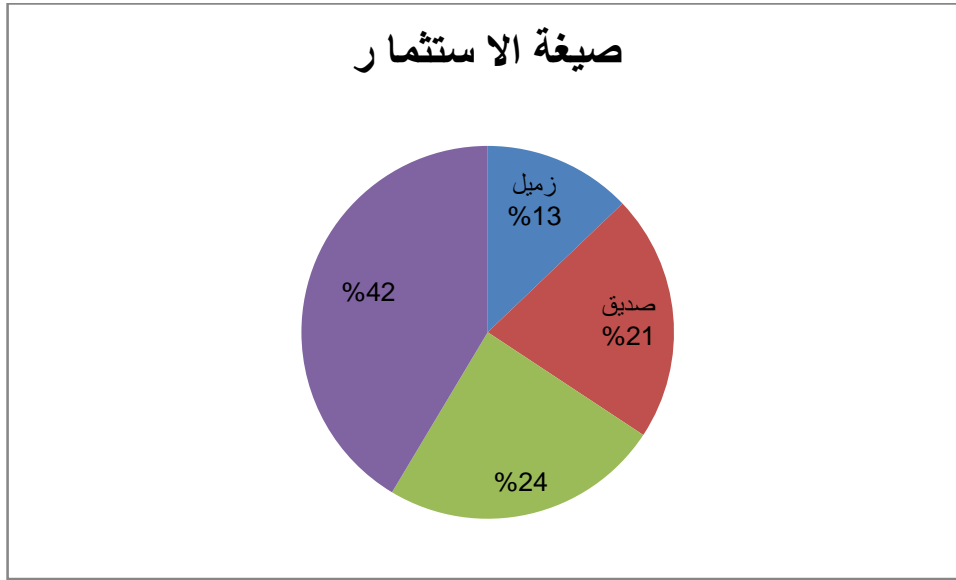
بعدم كان عدد إلغاء الاعتماد يكاد ينعدم في بداية التسعينات بلغ سنة 2000 ما يقارب 90 إلغاء وهذا راجع لعدم احترام دفتر الشروط, مما يعطينا انطباع عن المقولة القائمة و التي تسيطر عليها العقلانية الانتهازية.

الإمكانات الإجمالية للتكوين الخاص وفق المناصب البيداغوجية



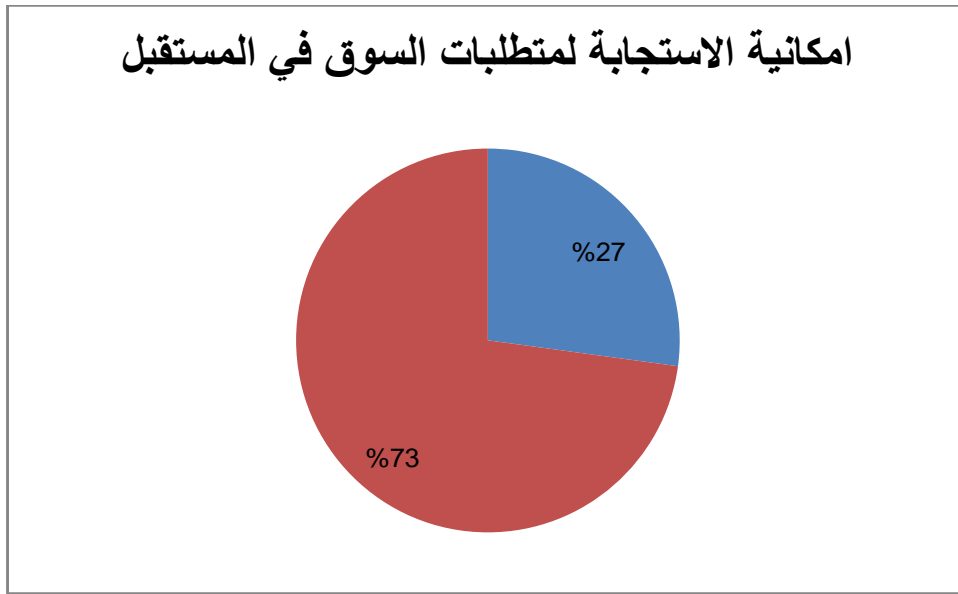
تمثل مراكز المعتمدة إمكانيات إجمالية بـ 5000 منصب بيداغوجي سنة 1993 و 29244 سنة 2000 بهذا الارتفاع أصبحت هذه المقاولات توفر م يقارب 32000 منصب بيداغوجي سنة 2001 وتكون بهذا قد قطعت مشوار معتبرا.

صيغة الاستثمار



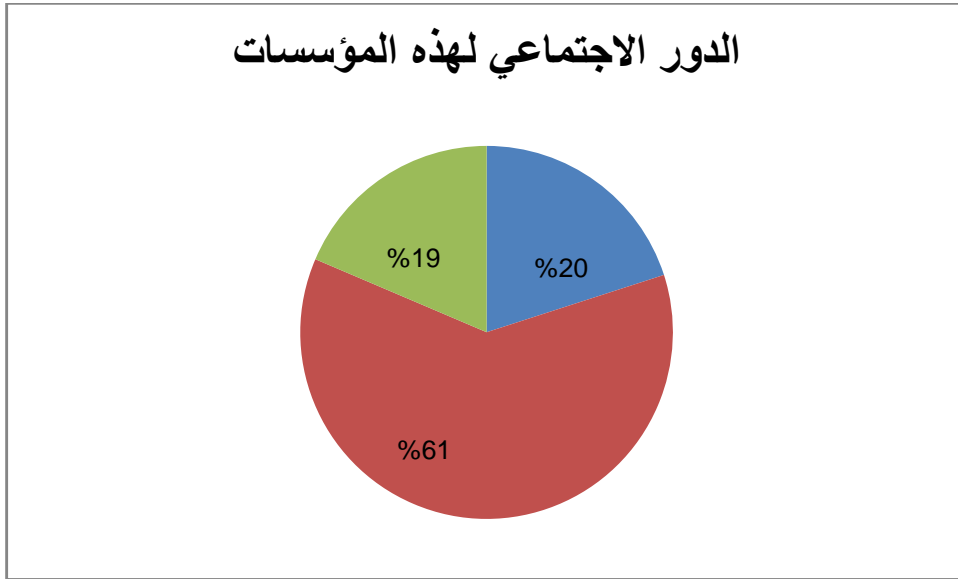
1- يبين لنا هذا الشكل أن 42% من المقاولين فضلوا الاستثمار بمفردهم، في حين 45% قاموا بالاستثمار إما مع أصدقائهم (21%) و إما مع أفراد عائلاتهم 24% و هذا ما يجعلنا نجزم إلى أن أغلب هذه المقاولات هي ذات طابع عائلي، حيث يتبين أن الذين استثمروا بمفردهم اعتمدوا على أفراد عائلاتهم لتسيير مقاولاتهم.

امكانية الاستجابة لمتطلبات السوق في المستقبل



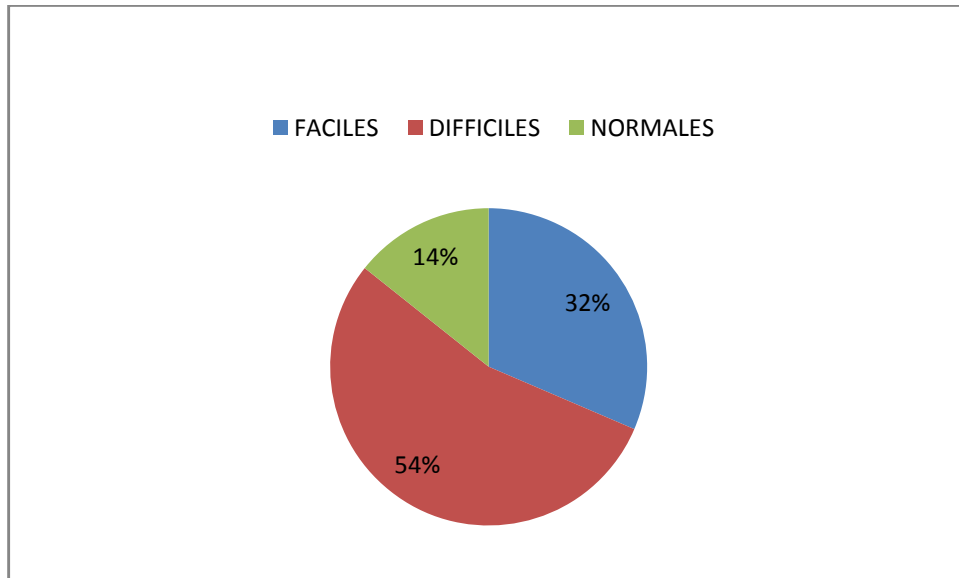
2- صرح 73% من المقاولين أنهم يمكنهم الاستجابة لمتطلبات السوق في المستقبل بتوسيع استثمارهم و ذهب بعضهم في نيته إلى إنشاء جامعة خاصة و الدعوة لفتح البكالوريا في وجه المتكويين في معاهد التكوين.

الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات



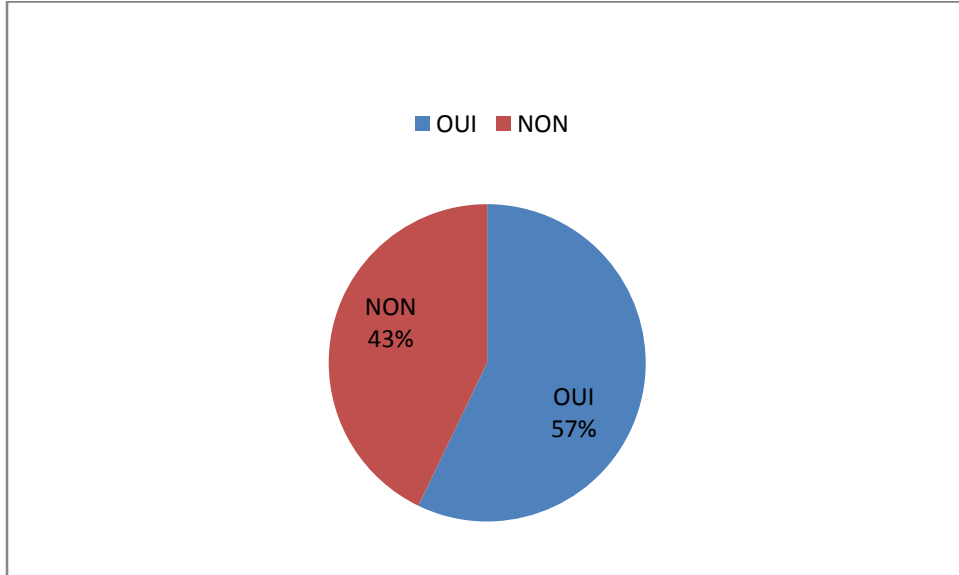
3- لم يخفي 68% من المقاولين أن هدفهم من هذه المبادرة هو هدف اقتصادي، حيث بالنسبة إليهم استثمارهم هذا هو مشروع قائم على قواعد السوق و الهدف منه ليس الربح فقط و لا حتى القيام بدور اجتماعي، إنما هو النهوض بالاقتصاد تماما كالاستثمار الإنتاجي.

ظروف انشاء المشروع



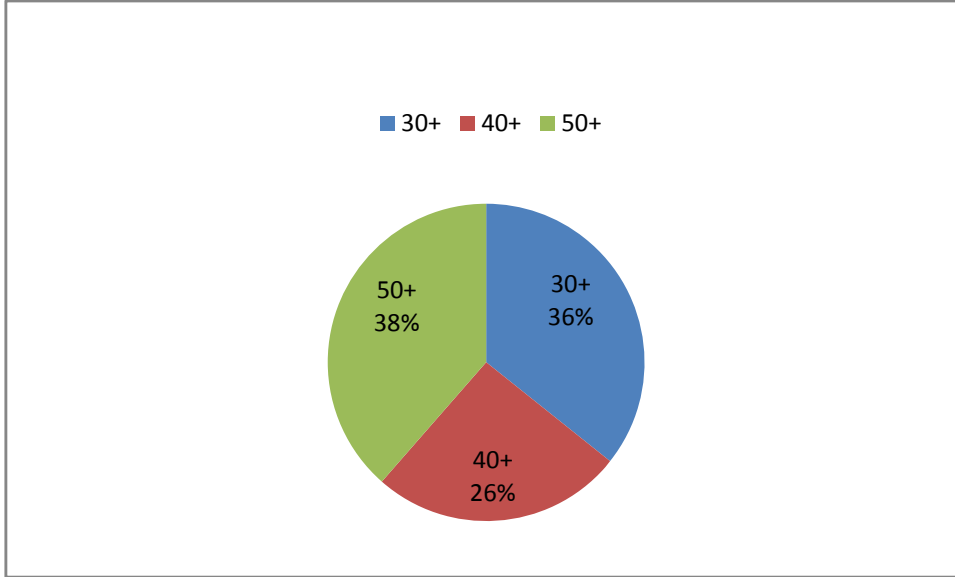
4- أكثر من نصف المقاولين صرحوا بأن ظروف إقامة مشروعهم كانت صعبة و هذا يرجع لسببين رئيسيين هما كون ثلث المستثمرين دون مستوى تعليمي أولاً، و دفتر الشروط غير المتوازن إلى جانب العراقيل الإدارية شكلا السبب الثاني.

استثمار سابق



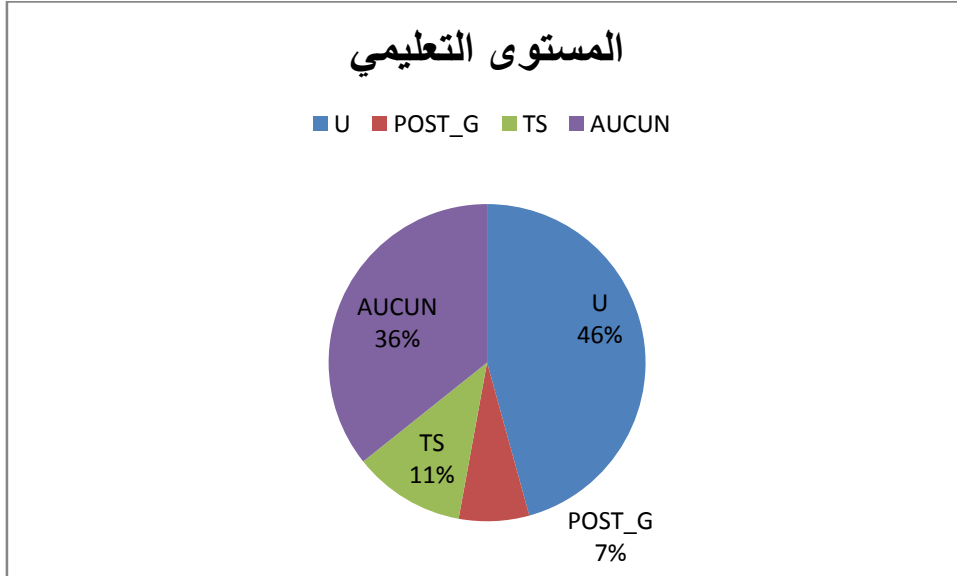
5-57% من المستثمرين في قطاع التعليم و التكوين سبق لهم و أن خاضوا تجارب استثمارية سابقة مقابل 43% منهم استثمروا للمرة الأولى. إلا أن الاستثمار في هذا القطاع يعد تجربة أولى.

سن المقاول



6- يتبين لنا في هذا الشكل أن عمر المقاولين متباين، حيث يتراوح من 30 إلى ما فوق 50 بنسب متقاربة، ما يجدر بنا القول أن الاستثمار في ميدان التكوين و التعليم يتناسب و جميع الأعمار. عليه نقول أن إدراك المقاولين و تصوراتهم النمطية لهذا القطاع تبقى ايجابية و توحى بالمبادرة.

المستوى التعليمي



7- إدراك المقاولين لهذا القطاع يبقى يشجع المبادرة في الاستثمار رغم تباين المستوى التعليمي لهؤلاء، حيث و رغم أن ثلث عيناتنا دون مستوى تعليمي إلا أنها بادرت في الاستثمار في هذا القطاع رغم أنه يبدو في الوهلة الأولى مخصص لفئة متعلمة.

❖ القراءة السوسولوجية للطرح البياني

من هنا و سوسولوجيا يمكننا القول أن الثقافة المجتمعية و التصور الاجتماعي لهما دور كبير في قيام هذا الاستثمار. وان ما تبين لنا في مجموع الجداول و البيانات التي تقدمت في هذا الفصل يوحي إلينا أن مفهوم المقاول في المجتمع الجزائري مربوط بنمط إعادة إنتاج المجتمع لثقافته.

فلا المستوى التعليمي و لا حجم الاستثمار يشكلان عائقا في إنشاء المقاول حيث يتكيف سلوك المقاول وفقا لشروط التنظيم الاقتصادي. وبالتالي إعادة إنتاج روح المبادرة و المقاول.

:

تعتبر المقالة هي المرآة العاكسة لنمو أي مجتمع, لما لها من دور في إنعاش الاقتصاد الوطني هذا ما يجعلها ظاهرة سوسيلوجية بامتياز, وحقل ميداني من حقول علم الاجتماع, حيث تختلف درجة تطورها من مجتمع لآخر .

() ظهرت و تطورت في ظل ميكانزمات سوسيواقتصادية متناقضة (1988) منتمية إلى قواعد الاقتصاد الموجه (تحرير الأسعار, حرية المبادرة), وبالتالي ظهور هؤلاء المقاولين الجدد كان في ظروف غير مستقرة و متناقضة في معظمها .

لقد مرت الجزائر و إلى غاية التسعينات باحتكار الدولة للتجارة و النشاط الاقتصادي في ما سمي , ان له أثر سلبي على القطاع الخاص (التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي المحدودة و تج , لذا فان تحدي د سلوكي و استراتيجيات المقاول الجزائري سوف يكون حسب البروفيسور عبد اللطيف بن أشنهو من خلا المسارات التالية :

✚ : رئيس المؤسسة يفوض للإشراف عليها من العائلة و يقوم بتطويرها من خلال تعبئة مدخراتها مستعملا علاقاته و مستعينا بالتكنولوجيا .
✚ المسار السياسي : رئيس المؤسسة شارك شخصيات في حرب التحرير الوطني قبل ينشئ مؤسسته .

✚ ار المهاجر: رئيس المؤسسة مهاجر سابق و المؤسسة ستكون امتداد لنشاطه .
✚ : رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية و يعتبر تفتح و يحاول تطبيق معارفه .

✚ : رئيس المؤسسة موظف سابق, اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكنته من إنشاء شبكة علاقات مفيدة.

من خلال ما سبق تمكنا من التوصل إلى النتائج الرئيسية التالية:

✚ إن البحث عن الازدهار السوسيوإقتصادي لأي بلد في طريق النمو يمر بالضرورة عبر تعزيز

ثقافة المقاولاتية و التي من دونها لا يمكن ترسيخ مناخ مناسب للاستثمار و حل
الاجتماعية و الاقتصادية .

✚ لتطوير المقاول و مرتكزات التنمية في جميع القطاعات

المحقة لنقلات متقدمة صناعية ,تكنولوجية و معرفية.

✚ إن البعد الثقافي أحد أهم ركائز التنميد البشرية المستدامة و أحد مقتضيات التغيير الاجتماعي

,فالثقافة و المقاوله ظاهرتين مرتبطتين مرتبطين بالسلوك , وقد سميت الفترة الممتدة

ما بين الثمانينات و التسعينات بعقد التنمية الثقافية للدور التي تؤديه

هذا حسب منظمة اليونيسكو و المنظمة العربية للثقافة و التربية و العلوم.

Questionnaire, version française

Questionnaire

I – IDENTIFICATION

- 1 – Age :
- 2 – Sexe :
- 3 – Lieu de naissance :
- 4 – Wilaya de résidence :
- 5 – Niveau d’instruction :
- 6 – Lycée (Branche) :
- 7 – Université (Spécialité) :
- 8 – Etudes en post-graduation :
- 9 – Diplômes :

II - Etablissement

- 1 – Vocation (Spécialité) :
- 2 – Date de création :
- 3 – Statut juridique :
- 4 – Superficie : - globale :
- bâtie :
- non bâtie :
- 5 – Effectifs des enseignants :
- 6 – Spécialités existantes :
- 7 – Capacité d’accueil :
- 8 - Comment avez-vous eu l’idée d’investir dans le domaine de la formation :
-
-
-

III - CREATION

10 –En quelle année avez-vous investi dans ce domaine :

11 –Si vous aviez l'occasion de refaire cet investissement est ce que vous le referiez :

Oui Non

12 – Dans quelles conditions avez-vous réalisé ce projet :

13 –Quel était le rôle de l'administration de tutelle :

14 –Si vous aviez à donner une appréciation de votre expérience, quels seraient ses points forts et points ses faibles :

IV - GESTION

15 –Avez-vous déjà entrepris une action d'investissement: Oui Non

- Si oui, dans quel domaine :

- Pourquoi avoir changé :

16 – Pensez-vous que coût de votre investissement est important : Oui Non

17 – Avez-vous investi seul : Oui Non

- Si non Précisez : Un membre de la famille

Un ami

Un collègue

Autre précisez :

18 – Pensez-vous que votre investissement est rentable : Oui Non

- Pourquoi :

19 – Si le marché a de nouvelles exigences, pensez-vous pouvoir y répondre (demande de nouvelles spécialités : Oui Non

- Si oui, comment :



RESEAUX

20 – Adhérez-vous à l'ANEFA : Oui Non

- Pourquoi :

21 – Comment s'est effectuée cette adhésion :.....

.....

22 – Quel est son avantage :.....

23 - vous arrive-t-il de faire des échanges avec les autres écoles : Oui Non

24 – Si oui, à quel niveau se font ces échanges : - Programmes

- Enseignants

- Locaux

- Matériels

- Autres

25 – Cette collaboration est-elle bénéfique pour votre projet : Oui Non

- Pourquoi :

26 - Envoyez-vous vos enseignants en formation : Oui Non

VI – ENVIRONNEMENT

27 – Que pensez-vous du décret 91-141 fixant les conditions de créations et de contrôle des établissements agréés de la formation professionnelle :.....

.....

28 – Pensez-vous que sa révision est un point positif : Oui Non

29 - L'état à travers ses textes relatifs à votre domaine d'activité encourage-t-il cet investissement :

.....

30- Considérez-vous les centres de formation publics vos concurrents au même titre que les établissements de formation agréés : Oui Non

Pourquoi :

.....



– Pensez vous avoir un rôle à jouer sur le plan social, ou bien c'est un rôle réservé à l'état (secteur public) :

.....

.....

VII – ATTENTES

32 – Avoir investi dans le domaine de la formation est un choix délibéré, par quoi est-il motivé :

.....

.....

33 – Quels sont vos désirs, vos projets dans ce domaine :

.....

.....

Merci de votre collaboration

استبيان

تحديد الهوية

- 1- العمر:
- 2- الجنس:
- 3- مكان الولادة:
- 4- ولاية الإقامة:
- 5- المستوى التعليمي
- 6- الثانوية (فرع)
- 7- الجامعة (تخصص)
- 8- دراسات ما بعد التخرج
- 9- الشهادات

المؤسسة

- 1- المهنة (التخصص):
- 2- تاريخ الانشاء:
- 3- الوضع القانوني:
- 4- المساحة: - بشكل عام:
- مبني:
- غير مبني:
- 5- عدد المعلمين:
- 6- التخصصات الموجودة:
- 7- سعة الاستقبال:
- 8- كيف خطرت لكم فكرة الاستثمار في التكوين:

تأسيس

- 10 - في أي سنة استقرت في هذا المجال :
11 - إذا أتاحت لك الفرصة لإجراء هذا الاستثمار مرة أخرى، فهذا ما ستفعله مرة أخرى:
 نعم لا
- 12 - في ظل أي ظروف نفذت هذا المشروع:
13 - ما هو دور الإدارة المشرفة:
14 - إذا كان عليك إعطاء تقييم لتجربتك، فما هي نقاط القوة والضعف فيها؟

الإدارة

- 15 - هل قمت بالفعل بإجراء استثمار: نعم لا
- إذا كان الأمر كذلك، في أي مجال:
- لماذا غيرت:
- 16 - هل تعتقد أن تكلفة استثمارك محممة: نعم لا
17 - هل استقرت بمفردك: نعم لا
- في حالة عدم التحديد: أحد أفراد الأسرة
صديق
زميل
غير ذلك ، اذكر التفاصيل :
- 18 - هل تعتقد أن استثمارك مربح: نعم لا
لماذا :
- 19 - إذا كان للسوق متطلبات جديدة ، فهل تعتقد أنه يمكنك تلبيتها (الطلب على التخصصات الجديدة): نعم لا
- إذا كانت الإجابة بنعم ، فكيف :

الشبكات

20 - هل اتم عضو في ANEFA: نعم لا

لماذا:

21- كيف تمت هذه العضوية:

22- ما هي ميزته:

23- هل سبق لك التبادل مع مدارس أخرى: نعم لا

24 - إذا كانت الإجابة بنعم، على أي مستوى يتم إجراء هذه التبادلات: - البرامج

- معلمين

- مبانئ

- المواد

- آخرون

25 - هل هذا التعاون مفيد لمشروعك: نعم لا لماذا:

26- هل ترسل معلميك للتدريب: نعم لا

البيئة

27 - ما رأيك في المرسوم 91-141 الذي يحدد شروط إنشاء ومراقبة مؤسسات التدريب المهني المعتمدة:

28- هل تعتقدون أن مراجعته شيء إيجابي: نعم لا

29 - هل تشجع الدولة من خلال نصوصها المتعلقة بمجال نشاطكم هذا الاستثمار؟ :

30- هل تعتبر مراكز التدريب العامة منافسيك بنفس طريقة مؤسسات التدريب المعتمدة: نعم لا

لماذا:

- هل تعتقد أن لديك دور تلعبه على المستوى الاجتماعي، أم أنه دور مخصص للدولة (القطاع العام):

التوقعات

32- الاستثمار في مجال التدريب هو اختيار متعمد، ما هو النافع؟:

33- ما هي رغباتك، مشاريعك في هذا المجال:

نشكر لكم حسن تعاونكم

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. أبو الصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية، 1931-1945، دار البحث قسنطينة الجزائر.
2. بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
3. جودون -بوريكوف - المعجم النقدي لعلم الاجتماع ترسليم حداد ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر -1986 .
4. الحسن احسان محمد:الاسس العلمية لمناهج البحث العلمي .دار الطليعة للطباعة و النشر . بيروت 1982 .
5. الدقس: محمد: التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدولاي عمان، 1987.
6. زيان عمر محمد : البحث العلمي مناهجه و تقنياته. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1983.
7. صلاح، العبد: علم الاجتماع التطبيقي، دار التعاون، القاهرة، 1973.
8. عبيد أحمد حسن:: "فلسفة التعليم الإلزامي"، مجلة تعليم الجماهير، المجلد الأول العدد الأول، الجهاز العربي لمحو الأمية، ديسمبر 1974.
9. علي محمد مقدمة في البحث الاجتماعي .دار النهضة العربية بيروت 1983 .
10. غياث بوفلجة، التربية ومتطلباتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993

11. غيث محمد عاطف : الإجتماع الهيئة الحصرية للكتاب 1979
12. مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، دار الفكر، ط4، 1984
13. مذكور ابراهيم: معجم العلوم الإجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، القاهرة..
14. مزيان عبد المجيد : النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون NEP الجزائر 1981..
15. نيكولاس بيرنيت وكاري ماريل وهاري انطوني باترينوس: تحديد أولويات الإستثمار في التعليم، التمويل والتنمية ديسمبر 1995، المجلد 32 العدد 04 .
16. وزارة التربية والتعليم: إصلاح التعليم 1974-1977، الجزء الأول، آفاق بعيدة، الجزائر ديسمبر 1973.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Amin.S – accumulation à l'échelle mondiale union générale d'édition Paris 1976–p15.
2. Bruno.E– l'Algérie culture et révolution Ed–du seuil. Paris 1976
3. Benbekhti Omar, « L'université et l'esprit d'entreprise : pour un maillage de la formation » les cahiers du CREAD, 1991.
4. Bouyacoub, Ahmed, « le Comportement des entreprises publiques en période de transition en Algérie », Revue Algérienne d'économie et de gestion N°1 Université d'Oran, Mai 1997.
5. Chauvet A.M, Résoudre un problème : Méthodes et outils pour une meilleure qualité. édition Dunod, 1991.
6. Defalvard, Hervé, « Marchés et développement économique » in cahiers des sciences humaines Paris, 1994, Dictionnaire encyclopédique, economic.
7. Cazeneuve Jean, Paris 1998. Dix grandes notions de la sociologie. ed Seuil. Paris 1976
8. Djeghloul.A, : Trois études sur Ibn kheldoun collection patremoine –ENAL–Alger 1984

9. Durkheim E, Education et sociologie, Quadrigue PVF, paris 1993.
10. E.Shein : Organizational and leadership, San Francisco, Jossey Bass, 1985
11. Elsenhas ,hartmut : «La transition à l'économie de marché à partir d'économies sous-développées » – Dans [NAOD 1992/2 \(N° 3\)](#), pages 23 à 34
12. Godelier M : Rationalité et irrationalité en économie I, petite Coll. Maspero, Paris.
13. Godelier M : Rationalité et irrationalité en économie II, petite Coll. Maspero, Paris1971, p193 et 206.
14. GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 5^{ème}ed, Dalloz, Paris 1993.
15. GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 2^{ème}ed, Dalloz, Paris 1981.
16. GRAWITZ M : Méthodes des sciences sociales, 9^{ème}ed, Dalloz, Paris.1993
17. Henni A. Le cheikh et le patron Peuples Méditerranéen Juillet Décembre 1990.
18. Henni.A, « Industrialisation et classe industrialisante de la réversibilité de l'industrialisation, Cassai d'anthropologie

économique », NAQD, Revue d'étude et de critique sociale
N°5 Avril—Aout 1993

19. [Http:// www.24.Can./alexgcannoli/Cultunent.htn](http://www.24.Can./alexgcannoli/Cultunent.htn) الانترنت موقع شبكة

20. Incidence de l'ajustement structurel sur l'emploi et la formation des enseignants, programme des activités sectorielles, Bureau international du travail, Genève in « «Baisses des salaires et surcharges des classes », Travail (Magasin de L'OTD), N16, Juin-Juillet, 1996,

21. Liabes, D, Capital privé et patron d'industrie en Algérie 1962, 1982, Propositions pour l'analyse de couches sociales en formation CREA Alger 1985,

22. Marcus, Herbat : Culture et société, ED Minuit 1970.

23. Megherbi.A, : Culture et personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours, ENAL.OPU, Alger. 1986.

24. Mellak.A, Test : introduction au débat sur le management de la qualité président de séminaire sur le management de la qualité sous le section de l'agro-alimentaire organisée par le CBTIL le K.B Alger 1997.

25. Tyliimpritive culture, lendre 1871 in daverger m sociologie de la politique P.U.F
26. Progeur K.A, Bouguerra, « A propos de culture d'entreprise », in Gestion et société, INPED, Boumerdes N9, Octobre 1999
27. Rahmani M, : «Anthropologie et changement social » in Annals de l'université d'Alger OPU, 1988–1989
28. Rocher G, Le changement social, Introduction à la sociologie générale. Ed, HMH, Paris 1968
29. Rodinson : Islam et capitalisme seuil. paris 1966.
30. Sainsaulieu Renaud, Sociologie de l'organisation et de l'entreprise, PVF Paris, 1987. P142.
31. Shumpeter J, capitalisme . socialisme et démocratie – payot Paris 1972
32. Tobal, Toufik, « Nouvelles technologies, innovation et développement », les cahiers du CREAD N°33 1^{er} Trimestre 1993,
33. Weber. M : l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme. Ed. Plan. Paris 1947.

الفهرس

- شكر و عرفان

- الإهداء

- فهرس الجداول و الأشكال و الرسومات البيانية

أ

- مقدمة

الفصل الأول

الاقتراب المنهجي و الإطار النظري

المبحث الأول - الاقتراب المنهجي

1. الإشكالية 9
2. الفرضيات 13
3. تحديد المفاهيم 15
4. الدراسات السابقة 19
5. البحث الاستطلاعي 20
6. صعوبات البحث 22
7. المنهجية و التقنيات 23

المبحث الثاني: الإطار النظري

- 1- تمهيد 26
- 2- المقاربة السوسيولوجية في إطارها النظري 26
- 3- نظرية التغيير الاجتماعي 28

الفصل الثاني

الثقافة والمقاولة: تشخيص والتحليل

المبحث الأول: مدخل إلى الثقافة

- تمهيد 33
- 1- تحديد مفهوم الثقافة 34
- 2- أهم المصطلحات المشتقة من الثقافة 34
- 3- الثقافة و أثرها على المقاولة 36
- 4- مفاهيم عن الثقافة المقاولة 37
- 5- على أي مستوى تعمل الثقافة؟ 38

- 39 6- هل هذه هي الثقافة المقابلة ؟.....
- 40 7- الثقافة كمتغير.....
- 40 8- الثقافة كنسق بنيوي.....
- 42 9- هل تعتبر المقابلة ثقافة ؟
- 44 10- هل تعتبر الثقافة موضحة أو مصطلح مفيد.....

المبحث الثاني: المقابلة

- 46 تمهيد.....
- 47 1- المقابلة منذ الاستقلال.....
- 50 2- شكل قانوني تطوري.....
- 51 3- مكتسبات محل خلاف.....
- 52 4- أين المقابلة الخاصة ضمن كل هذا ؟.....
- 53 5- مقابلة في ازدهار مستمر.....
- 55 6- نشأة المقابلة الجديدة.....
- 56 7- انتقال الدولة من مقاول إلى مرق ومنظم المقاولات.....
- 57 8- الدولة و اقتصاد السوق في الجزائر
- 58 9- دور الدولة كمنظم (Régulateur)
- 59 10- المجتمع و المقابلة
- 60 11- روح المقابلة.....

الفصل الثالث

التربية و مؤسسات التعليم و التكوين

المبحث الأول: التربية

- 65 تمهيد.....
- 66 1- مقومات التربية في الجزائر.....
- 66 2- العوامل التاريخية
- 67 3- العوامل الجغرافية
- 67 4- العوامل الاقتصادية.....
- 67 5- العوامل السياسية.....
- 68 6- العوامل الدينية.....
- 68 7- العوامل اللغوية.....

| | |
|---|---|
| 69 | 8- تطور التعليم في الجزائر |
| 69 | 9- المؤسسة التربوية ما قبل الاستعمار الفرنسي |
| 70 | 10- المؤسسة التربوية في عهد الاستعمار الفرنسي |
| المبحث الثاني: مؤسسات التعليم و التكوين | |
| 72 | 1- مؤسسات التعليم ونظمه بعد الاستقلال |
| 74 | 2- التعليم الابتدائي |
| 75 | 3- التعليم العام أو التعليم المتوسط |
| 76 | 4- خصائص التعليم الأساسية |
| 80 | 5- التعليم الثانوي التقني واقعه ومشاكله |
| 83 | 6- التعليم العالي تطوره ومشاكله |
| 86 | 7- أهمية الاستثمار و دوافعه |
| 86 | مدخل |
| 90 | 8- المؤسسات التكوينية و البحث الاستطلاعي |
| 93 | 9 - التكوين المهني الخاص بالأرقام |
| 106 | الخاتمة |

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس